

على ذلك الكتاب وضعت اليه ما تيسر من غيرها فاكان من الحاشية المذكورة
 لم أعزه اليها الاختصار * وللعلم بأني أخذت منها المعظم اذهى بحر زخار * وما كان
 من غيرها أنسبه الى قائله في الغالب * اذا كان أمرا عزيزا الطالب * وابنه على ما فهمه
 فهجى الفاتر * وأدركه ذهني الدائر * حرصا على نسبة المقال للقائل * ليعلم الحق من
 الباطل * والمحامل الى على اختصار هذه الحاشية طوطا على المبتدئين امثالي * وما فيها
 مما لا يناسب حالهم وحالي * مع قصور الهمة في هذا الزمان * عن إدراك أقل ما كان *
 فترجو من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة * ولدرجات الاخلاص طالعه *
 والمؤمل من اطالع عليها فوجد فيها خلالا أن لا يبادر بالتشذيع * وأن لا يحمله
 التعصب على أن يكون للحق غير مطيع * بل يسادر لهذا المسكين بالاعتذار *
 فان المطالب إقالة العثار * خصوصا وهو لم يقصدها أن يقال * بل هي خالصة
 ان شاء الله تعالى لوجهه الكريم الاكرم ذي الجلال * وهو حسبي
 ونعم الوكيل * وأسأله الاستراجيل * (قال الشارح بسم الله الرحمن الرحيم) الجبار
 والمجور رمة علق بمحذوف اتفاقا قدره البصريون اسما أي ابتدائي والكوفيون
 فعلا أي ابتدئ قيل يلزم على الاول عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع
 ويحجب بأن عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالجمل على
 الفعل ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والتجارله المضاف * والرحمن الرحيم
 نعت بعد نعت هـ ذاهو المشهور وقال في المغنى الرحمن بدل لانت والرحيم بعده
 نعت له لانت اسم الله اذ لا يتقدم البدل على النعت انتهى وهذا ان القولان مبنيان
 على ان الرحمن علم أو صفة قال بالاول الا علم وابن مالك وبالشافي الزمخشري وابن
 المحجب قال في المغنى والحق قول الاعلم وابن مالك اه ويظهر أثر الخلاف في الجار
 للرحمن ما هو فعل القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في غير البدل
 أهو مجرور بما جرت المتبوع أو بنفس التبعية والاصح منهما الاول وعلى القول بأنه بدل
 يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل
 على الاصح أفاده الشارح في اعرابه على الالفية (قوله يقول) فعل مضارع وأصله
 يقول نسكون القاف وضم الواو كينصراستثقلت الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها
 واعترض بأن الضمة لا تستقل على الواو اذا سكن ما قبلها لذلك ظهر الاعراب على
 الواو والياء اذا سكن ما قبلهما كدلو وظي وأجيب عن ذلك بأن حكمة نقل الضمة

بسم الله الرحمن الرحيم
 يقول

الى ما قلناه في قول مشاكلة المصارع أصله وهو الماصي فتكون ساكنة في المصارع
 كما هي ساكنة في أصله وهو الماصي الذي هو وال فان قلت هي في الماصي محرصة
 بحسب الاصل لقولهم اصل قال قول احب عن ذلك بأن قولهم اصل قال قول انما هو
 يدرى وتعليم ولم يطق به العرب وتعبير المصنف بالمصارع مشعر بأن المحطة قبل
 التأليف أفاده عند المعطى (قوله العدد) فاعل بقول والمراد به الساكن من كان
 أو رقيقا لانه مملوك لمارثته وهو صفة في الاصل وعلت عليه الاسمية فصارت الاسماء
 التي علت عليها الاسماء والمراد بالعددها المتعد ما حووس العودية التي هي التذلل
 والخضوع لأمس العادة التي هي غاية التذلل والخضوع انتهى من عند المعطى
 (قوله العزم) صفة لعداى دائم الفقر اى الحاجة فان كان صفة مشبهة أو كثير
 الفقر ان كان صيغة مبالغة (قوله الى مولاه) اى سيده وباصره وقوله العنى يحتمل
 أن يكون بالتحزص لمولاه وهو الظاهر اى الذى لا يحتاج الى غيره بل كل ما سواه
 يحتاج اليه ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعداى العنى بمولاه عنى سواه وهو بعيد
 (قوله خالد) يدل من العداى وعطف بيان عليه فان ثبت المعرفة اذ تقدم عليها
 اعرب بحسب العوامل واعرب هي بذلا أو عطف بيان وصار التنوع بالباعا وت
 السكره اذ تقدم عليها اتسب على الحال (قوله اس عدائى) يدل أو عطف بيان من
 خالد وقوله اس اى بكر بالتحزص على انه تابع لعدائى على انه يدل منه أو عطف بيان
 عليه وقوله الارهرى بالرفع صفة لخالد ويحور على بعد حره صفة لعدائى ساء على
 انه كان ارهرى ايضا (قوله عامله الله) اى قابله وحازاه والمفاعله ليست على
 ماها هي عنى اصل العمل وهذه الجملة المراد منها إنشاء الدعاء له به واللفظ
 الوفيق والحقى اى الظاهر فيه ومن باب اسماء الاصداد انتهى من عند المعطى (قوله
 وأحواه) المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع عائدة
 اسم فاعل عام والاصافة من اصافة الصفة للوصو والمغنى اللهم آدم عليه مرات
 برك العائدة ولا حاجة الى تقدير مصافى قل عوائد اى استمرار عوائدك انك كما فعل
 الحشى لاعاء معنى الاجراء المتقدم منه مع لزوم اركه في العارة عليه لان المعنى حينئذ
 اللهم آدم دوام عوائدك ما قل ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى
 الصلة والمعروف فالاصافة بانية اى عوائدى ترك والبراسم حاصع لكل خير
 (قوله الحشى) بالحاء المهملة بعدها فاء وهو المانع عن الاكرام والكثير الواسع

المدى بغير الى . ولا لعنى *
 خالد بن عدائى س اى بكر
 الارهرى * عامله الله
 بلطفه الحشى * وأحواه على
 عوائد بركه الحشى

(قوله الحمد لله) هو مبتدأ خبره الجار والمجرور المعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر
والحمد هو الوصف بالجمل على الفعل الاختياري حقيقة أو حكماً على وجه التعظيم
ظاهر أو باطنا كذا عرّفه السيد الصقوي وقوله أو حكماً لا دخال الحمد على صفاته
تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد
للتألق أو للرازي ونحوهما مما يؤهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف أى قال لله
إشارة إلى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف (قوله رافع) بدل من لفظ الجلالة
لا صفة لأنه نكرة فإن إضافة اسم الفاعل لمعهوله لا تغيد التعريف ولفظ الجلالة
أعرف المعارف وقوله مقام بالمجرر ولا يصح نصبه لأنه أى لفظ رافع ليس فيه
أل وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة المحسوبة وهى
الدرجات فى الجنة أو المعنوية وهى المكانة عند الله تعالى وقوله المنتصبين مضاف إليه
أى المتصدرين وفيه وفي قوله رافع براءة استهلال أفاده عبد المعطى (قوله لنرفع
العبيد) أى إيصال الخير إليهم ولعبيد أحد جوع العبد الا حد عشر المعلوم (قوله
المخافضين جناحهم) أى الملمين جانبهم فى الكلام استعارة تصريحية تبعية حيث
شبهه إلى أنه جانبهم طالبا للفائدة بخفض الطائر جناحه وأطلق الخفض على الإلانة
الجناح ثم اشتق من الخفض بمعنى الإلانة خافضين بمعنى ملينين وإثبات الجناح
ترشيح موفيه احتمالات انحرافها فى المحاشية وقوله للمستفيد عنها طالب الفائدة
التي هى لغة ما استفيد من علم أو مال واصطلاحاً ما يترتب على الفعل من المصلحة من
حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لا جلّه الاقدام على الفعل أو كان ما لا جلّه الاقدام
على الفعل انتهى شوانى (قوله المجازمين) أى القاطعين يقيّمهم وقوله بأن تسهيل
أى تيسير وقوله التهو هو بالمعنى اللغوى أى الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار
ومجرور متعلق بالنحو (قوله من غير شك) أى من غير تردد لأن الشك هو التردد
بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر فعطف التردد عليه عطف تفسيري وكون
العطف للتفسير إذا اريد بالتريد المساوى فقط أما إذا اريد به المطلق الاعم من الراجح
والمرجوح والمساوى كان عطف عام على خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لأنه
التأتم بهم وليس المراد به المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل أفاده المحشى
وعبد المعطى (قوله والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية لفظاً قصد بها إنشاء الدعاء
بالصلاة أى الرجعة عليه والسلام أى السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة

الحمد لله رافع مقام المنتصبين
لنفع العبيد * المخافضين
جناحهم للمستفيد *
المجازمين بأن تسهيل النحو
الى العلوم من الله من غير
شك ولا تردد * والصلاة
والسلام

أمرنا على ما حصل له في كل وقت من الصلاة والسلام في العبارة حذف والتقدير
 والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم (قوله على سيدنا)
 الضمير للعقلاء فغيرهم أولى أو الجميع وهوائب (قوله محمد) بدل من سيدنا
 أو عطف بيان عليه لاصفة لانه علم والعلم يستلزم ولا يفتقر به مجرده نعم يصح أن يكون
 صفة نظرا لاصفائه في الاصل اسم مفعول الفعل المتعطف والمحصل أنه إن نظر الى
 أصله صح جعله صفة وإن نظر الى ما بعد العلية كان بدلا أو عطف بيان فقط
 (قوله المعرب) من الاعراب بالمعنى اللغوي وهو الابانة والاطهار أي المبين
 وقوله باللسان يحتمل أن يراد به اللفظ من اطلاق اسم المحل على الحال فيكون وصفه
 بالفصح بالمعنى المقرر عند علماء المعاني والبيان ويحتمل أن يراد به المجازحة المخصوصة
 فيكون وصفه بالفصح بمعنى خلوصه من الالكته واليجزع عن النطق (قوله عما
 في ضميره) أي عن كل شيء في ضميره والعموم مستفاد من القيام اذ هو مقام مدح لكل
 الفصاحة ولا يكون الفصح فصحا حتى يعرب عن كل شيء مما في ضميره من غير غرابة
 الخ والمراد بالضمير السر افاده عبد المعطى (قوله من غير غرابة) القرية هي كون
 الكلمة وحشة غير ظاهرة المعنى ولا مأثوفة الاستعمال نعمو مالكم تكا كما تم
 على ككا ككم على ذي جنة أنرتقوا اه عبد المعطى (قوله ولا تسافر)
 هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتسافر إما في الحروف وإما في الكلمات فأما
 في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو
 مستترزات أي مرتفعات وأما في الكلمات فهو كونها ثنية على اللسان فهو قوله
 وقبر حرب بمكان قهر * وليس قرب قبر حرب
 اه عبد المعطى (قوله ولا تنقيد) هو كون الكلام مقبلا لا يظهر معناه بسم وانه
 كقول الشاعر

على سيدنا محمد المعرب باللسان
 الفصح عما في ضميره من غير
 غرابه ولا تنافر ولا تعقيد *
 وعلى آله وأصحابه أولى
 الفصاحة

ومأمثلة في الناس الامثلا * أبو أمه نجي أبو يقياره

(قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع صاحب
 باسكان الحاء لان فعلا الجمع المين لا يجمع على أفعال بخلاف المثل فانه يجمع على
 أفعال كدوب وأنواب ويدي وأبيات بل يرجع صاحب بكسر الحاء كفرج محض صاحب
 باسكانها أو مواسم جمع صاحب بالامكان (قوله أولى) بمعنى أصحاب مجرور بالياء لانه
 ملحق بجمع المذكور السالم وهو نعت للآل والأصحاب (قوله الفصاحة) هي ملكة

في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام
 والمتكلم اه عبد المعنى (قوله والبلاغة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام
 بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط اه عبد المعنى (قوله والتجريد) بالراء أى
 الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ بالواو أى الذين جودوا بالحروف
 في المقال ولا يخفى اشتغال هذه الخطة في مواضع عديدة على براءة الاستهلال (قوله
 وبعد) الواو فيها نائبة عن أمّا أو مانائبة عن مهمما وأصل الكلام مهمما يمكن من شئ
 بعد البسملة والتجدة الخ فمهما مبتدأ أو الاسمية لازمة لها ويكن شرط والفاء لازمة له
 فحين تضمنت أمّا معنى الابتداء والشرط لزمهما ما لزمهما وهى الفاء والاسمية إقامة
 للآزم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهمما ويكن وإبقاء لآثره في الجملة لكن لما
 تعذر قيام الاسمية بأما لكونها حرفا ألصقت بها الاسم أى وقعوا قبله بلافصل وقولنا
 في الجملة يصح ان يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لأن الفاء وان قامت مقام الشرط
 ليست في موضعه حقيقة لأن موضعه حقيقة ما قبل الظرف الذى هو بعد على القول
 بأنه من مجهولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ إذ موضعه
 حقيقة موضع أمّا لانها نائبة عنه ويصح ان يرجع لقولنا وإبقاء لآثره وذلك لان آثار
 المبتدأ أى علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما فاصلصق الاسم بمنزلة وجود
 آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أى التعليق والفاء والجزاء فلزوم
 الفاء إبقائها في الجملة اه من الشرحاوى على التحرير وأما هنا تجرّد النوكيد أى تركيد
 مضمون الكلام اوله ولتفصيل الجمل الواقع في ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها
 وفيه تكلف والحق أن التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين متحدين لكونها
 للانتقال من غرض إلى آخر فلا يقال السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم وإنما تقع
 بين كلامين متغايرين بينهما فروع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا آخره
 ومعناها تقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهى هنا صالحة للزمان
 باعتبار اللفظ والى كان باعتبار الرقم وأما أربعة أحوال من جهة الاعراب مشهورة
 والعاملة فيها ان قلنا انها من مؤلفات الشرط فعلى الشرط والتقدير مهمما يمكن
 من شئ بعدما تقدم أو العامل فيها أمّا أو الواو النائية عنها وان قلنا انها من متعلقات
 الجزاء كانت معمولية للجزاء والتقدير مهمما يمكن من شئ فأقول بعد البسملة والتجدة
 هذا الخ وهذا الثانى أولى لانه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شئ مطلق عن التقييد

والبلاغة والتجريد* (وبعد)

يكونه بعد البسطة والحمد لله وذلك أمر عتيق لأن الكون لا يخلو عنه فيكون ما خلق
 عنه أيضا عتيقا بخلافه على الأول فإن المعلق عليه وجود شيء متعبد بكونه بعد
 البسطة والحمد لله (قوله فهذا) أي الحاضر في الذهن من الالفاظ سواء تقدمت
 المحملة على التابع أو تأخرت عنه لأن المثار اليه على التراجع هو الالفاظ المنفصلة
 باعتبار دلالتها على المعاني (قوله شرح) أي الناطقة مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها
 على معان مخصوصة بناء على اختيار عند المحققين وسيدهم من أن أسماء الكتب وما
 فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة
 (قوله لطيف) أي قسیر (قوله لالفاظ الآجرومية) متعلق بشرح لأنه
 في الأصل مصدر وقد علت عما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن الالفاظ
 المخصوصة فتكون الآجرومية عبارة عن الالفاظ أيضا وحينئذ إضافة الالفاظ إليها
 يحتمل أنها من إضافة المسمى إلى الاسم أي اللفظة مسموعة بالآجرومية ويحتمل أنها
 من الإضافة اليبانية أي اللفظة هي الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ أن
 يكون شرحا للمعاني أيضا من الحشى وعبد المعطى والآجرومية نسبة إلى مؤلفها
 ابن آجروم على القاعدة التي هي إذا نسب إلى المركب الإضافي المبدوء بـ «ابن» أو «ابن»
 يحدق صدره وينسب إلى ججزه قال ابن مالك

فهذا شرح لطيف لالفاظ
 الآجرومية في أصول علم
 العربية *

وأنسب لـ «ابن» بـ «ججزه» * ركب مرزا ولثان حتما
 إضافة مبدوءة بـ «ابن» أو «ابن» التعريف بالتالي وجب
 وآجروم بهجرة مفتوحة بمدودة فجمع منومة ثم لا مشددة مشددة فوار معناه
 بلسان البرير الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة إلى صنهاجة
 وهي قبيلة بالمغرب نسب إليها وكان من أهل فاس اه من الحشى (قوله في أصول
 علم العربية) أي في بيان ذلك أي في بيان جنس أصول الخ وقرئته إرادة الجنس
 المشاهدة أي وفي بيان الفروع أيضا وإنما اقتصر على الأصول لأنها أهم فهي أولى
 بالتنبيه عليها اه من عبد المعطى والأصول جمع أصل وهو لفظ ما ينشئ عليه غيره
 واسم اصطلاحية بكنية تعرف منها أحكام جزئيات موضوعها أي أحكام الأفراد
 المندرجة تحت موضوعها مثلا قرئنا الداعل مرفوع قضية كنية نعم زيد وعمرو وبكرو
 من قام زيد وقعد عمرو وروى بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو وبكرو مثلا
 الذي هو حكم من الأحكام ويراد في الأصل القاعدة والاساس والخصايص والقانون

فكل واحد منها معناه لغة واحدة طالما ذكر في الاصل ثم ان الظرفية ظرفية
 مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمطروف
 تشبيها مضمرا في النفس واثبات في تخييل وفيها احتمالات أنظر فراجعها في المحشى
 وعلم العربية المراد به هنا خصوص علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى
 الاسم لان العربية اسم للعلم الذي اريد به هنا النحو واضافة اصول الى علم من
 اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيان اى اصول هي علم اى مسائل وفائدة
 الاضافة تعريف العهد الخارجي اى الاصول المعينة المعلومة عند اهل هذا الفن
 (قوله ينتفع به المبتدى) اقتصر عليه لان نفعه به اتم والا فهو نافع غيره ايضا
 ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل انه اقتصر على
 المبتدى تواضعا وهضماء ولم يذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج عنهم لانه بالنسبة
 الى ما اتقنه منتهى والى ما لم يتقنه مبتدى (قوله ان شاء الله تعالى) اتى بها
 تبركا وامثالا للآية ومعلم ان شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله محذوف
 اى ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (قوله علمته) اى ألغته
 للصغار في الفن) وأل في الفن للعهد اى الفن المعهود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال
 عطف مرادف (قوله لا للمارسين للعلم) اى المستمرين على الاشتغال به
 وأل في العلم للعهد والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار وأتى بالمظهر للايضاح
 (قوله من فحول الرجال) من اضافة المشبه الى المشبه اى الرجال الذين هم
 كالفحول جمع فعل وهو ذكرا لابل اذا كان كريما في ضرابه اى مثلهم في الهمة
 (قوله جلاني عليه) اى امرني بتأليفه أو اعانني عليه بحاله وقاله (قوله شيخ الوقت)
 اى أهل الوقت او الشيخ في الوقت او شبهه الوقت بتبليد على سبيل الاستعارة المكنية
 واثبات شيخ تخييل (قوله والطريقة) اى وشيخ أهل الطريقة وهم السادة
 الصوفية (قوله ومعدن) بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور
 والسلوك بضم السين المهملة مصدر سلك اى موضع التسليك والعمل بالطريقة
 الموصلة الى الله تعالى والحقيقة هي أن يشهد بنور أودعه الله في سويداء قلبه أن كل
 باطن له ظاهر وعكسه وهي باطن الشريعة وملازم لها فالحقيقة بدون الشريعة
 ناطلة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة اه من عبد المعطى (قوله سيدى ومولاى
 لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره (قوله العارف) اى المتصف بالمعرفة

ينتفع به المبتدى * ان شاء
 الله تعالى ولا يحتاج اليه
 المنتهى * علمته للصغار في
 الفن والاطفال لا للمارسين
 للعلم من فحول الرجال * جلاني
 عليه شيخ الوقت والطريقة *
 ومعدن السلوك والحقيقة *
 سيدى ومولاى العارف

وهي حصول العلم بعد ان لم يكن ولهذا لا يقال الله عارف بل عالم والمراد بها عند اهل
الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح او المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته
في كل انفعاله (قوله بربه) اي مالكة العلي اي المرتفع (قوله نفعتي الله تعالى)
جمله خبرية لفظا انشائية معنى اي اللهم انفعني ببركاته والبركة لغة الزيادة والخفاء
والمراد بها ما علموه ومعارفه اذ من عبد المعطى وكان الاولي ان يعهم منافية قول
نفعتي والمسلمين الخ كما صنع في السجدة الثانية الا ان يقال حذف من الاثر للدلالة
الثاني عليه وان كان الاكثر العكس (قوله وأعاد) اي أفاض لان المود الرجوع
الى الشيء بعد الانصراف عنه وليس مراد الله اذ المراد ادام أو جدد مرة بعد اخرى اه
من عبد المعطى (قوله على) قدم نفسه تحريدا بابتغى لنفسك ولقوله تعالى متدما
النفس رب اغفر لي ولا تحي اه من عبد المعطى بزيادة (قوله صامح دعواته)
من اضافة الصفة للوصف اي دعواته الصالحة اي التي يحصل منها خير الدنيا
والآخرة اه عبد المعطى (قوله انه) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل
ويكون تعليل بمفرد اي لقدرته على ما يشاء ولا يحكونه حقيقا بالاجابة ويجوز كسرهما
على الاستئناف البياني فيكون تعليلًا بجملة هي جواب عن سؤال مقدر كأن قائلًا
قال له لا شيء نصرت سؤلك عليه فقال انه الخ (قوله على ما يشاء قدس) المشيئة
والارادة بمعنى واحد وهي صفة ازلية متعلقة في الازل بتخصيص المحوادث باوقات
حدوثها والقدره صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال اي
في المستقبل انتهى شتواي وقوله تؤثر فيه مساححة لان التأثير للذات بواسطة اتصافها
بالقدرة قال والفعل للذات بعذ الصفات اه محشى (قوله وبالاجابة جدير)
اي حقيق (قوله الكلام الخ) لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر الى
الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف السكامة قدمه المصنف عليها وانما في قوله
واقسامه الخ على ما يأتي من انه مقسم للكلمة لم يوجب له لانه واقسامه من
المقدمات بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الفرق
فيمثل ذلك الكلام مقصود بالذات وغير مقصود باعتبار من مختلفين فبالنظر الى
الكلمة مقصود بالذات وهي تبسع فتقدم عليها بالنظر الى الاعراب وما بعده من
الابواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظر الكونها جزؤه والجزء مقدم
على كله طبعًا فناسب تقديمه وضعائمه ان ال في الكلام محتمل ان تصحكون

تزيه العلي * سيدى الشيخ
عباس الازهرى * نفعتي
الله تعالى ببركاته * وأعاد
على وعلى المسلمين من صالح
دعواته * انه على ما يشاء
قدس * وبالاجابة جدير *
(الكلام)

هو ضاعن المضاف اليه إما الغنبر أى كلامنا أو الظاهر أى كلام النحاة ويحتمل أن
تكون لتعريف العهد الذمى أى الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم وقد أشار
الشارح الى هذين الاحتمالين بقوله فى اصطلاح النحويين وعلى كل من الاحتمالين
يخرج كلام اللغويين فانه ما يتلفظ به مهملاً كان أو مستعملاً مفرداً أو مركباً مفيداً وغير
مفيد وما تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظاً كخط وشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين
كلام النحاة العموم والمخصوص المطلق فكلام النحاة اخص فكل كلام لغوى
كلام لغوى ولا عكس فيجتمعان فى الكلام اللغوى اصدق عليه ما وينفرد اللغوى
فى لفظ مهملاً أو مستعمل غير مفيد أو فى مفيد غير لفظ كخط وشارة (قوله
فى اصطلاح النحويين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة
مخصوصة على امر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور متعلق
بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حينئذ حال من المبتدا ومحجى الحال منه ممنوع
على الصحيح لانه ليس حالاً من المبتدا وذلك لان قوله الكلام على حذف مضاف
تقديره تفسير الكلام الخ فيحذف ذلك المضاف واقیم المضاف اليه مقامه فارفع
ارتقاعه فهو حال من المضاف اليه ومحجى الحال من المضاف اليه صحيح مع المسوخ
ومن المسوخ عمل المضاف فى المضاف اليه كما هنا فان تفسير مصدر فهو على حد الى الله
مرجعكم جميعاً قال فى الخلاصة ولا تجزأ حالاً من المضاف له الخ (قوله هو اللفظ)
أى مسماه اللفظ أى الكلام مقصور على اللفظ ومختصر فيه كما يفيد تعريف
الجزأين اعنى المبتدا وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والبيان بضمير الفصل تؤكد
لذلك فهو من قصر المبتدا على الخبر وليس المراد أن اللفظ مقصور على الكلام فيكون
من قصر الخبر على المبتدا الذى يجرى فى الكلمة والكلمة وهذا اذا قطع النظر عن صفة
الخبر وهو اللفظ وهى المركب وعن صفة المركب وهى المقيد فان لوحظ اتصاف الخبر
بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدا على الخبر والعكس الا أنهم
صرحوا بأن الجملة المعروفة الطرفين اعادة قيد حصر المبتدا فى الخبر ثم ان اللفظ فى الاصل
مصدر بمعنى الطرح والرمى مطلقاً ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان
والمخلق والشفقان فلم يسم فيهما تصرفان وصار حقيقة عرفية فى ذلك فلا يراد به فى ذلك
حينئذ مجازاً والحدود تصان عنه وبهذا ايجاب عما قيل المراد باللفظ الملقوظ به حقيقة
كريد أو حكماً وهو المقدر كالتفسير فيكون مستعملاً فى حقيقة ومجازاً أى فيجاب عن

فى اصطلاح النحويين (هو اللفظ)

هذا بان استعماله في المقدّر حقيقة عرفية ولم يدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا
 بالمستعمل بخلاف اللفظ المشاع من استعماله في الرأي والاعتقاد نحو قال السافعي كذا
 بمعنى رأوا واعتقدوا (قوله أي الصوت) هو في اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض
 حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ اولى بعنده عليه ويقال له ساذج
 وغفل كغالب أصوات الحيوانات فهو على قدمين وعرف اهل السنة الصوت بأنه
 كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتقويع الهواء ولا لتعرج الذي هو
 أساس يعنف أي بشدة ولا للقطع الذي هو انفصال يعنف بشرط كون كل من المقالوع
 والمقالوع منه والفارغ والمقروغ ذات صلاية لا كاللقطن فإنه اذا صدمه شيء لان معه
 وكذا الوانفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت (قوله المشتمل) أي المحتوي
 على بعض الحروف جميع حرف وهو الصوت المعتمد على مقطع أي يخرج من مخارج
 الحروف محقق وهو اللسان والحلق والثقتان او مقدر وهو الجوف فالخرف صوت
 خاص واشتماله مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه
 بنحوه والاعطف بما هو على حرف واحد فانه صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف
 وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتمتع المشتمل والمشتمل عليه والشي لا يشتمل
 على نفسه وقد علمت الجواب وان المراد ان الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلا
 وهو صوت مفيد بالاعتماد على يخرج (قوله المجائية) نسبة الى المجاء وهو تقطيع
 الكلمة لسان الحروف التي تركبت منها بدكر اسماء تلك الحروف فاذا عُدّت
 الحروف مفردة بانقسامها لم يكن ذلك تهجيما وخروج المجائية حروف المعاني كمن وعلى
 (قوله التي اولها الالف) هو على حذف مضاف في الاول أي اول اسمائها الالف
 اوفي الثاني أي اولها اسمي الالف وهكذا قوله وآخرها الباء والمراد اولها وآخرها ما ذكر
 في الذكرا عاده وقال بعضهم اولها وآخرها أي شرعا (قوله المركب) أي حقيقة او حكما
 فالاول كعام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الجاهي (قوله فساعدا) حال
 حذف عامله أي فذهب المركب صاعدا عن كلمتين يعني ما تركب من كلمتين او اكثر
 (قوله المفيد) ثبت لا مركب ولم يجعل ضيقة ناحية للفظ لانه اذا اجتمع فصول في حذف
 كان كل فصل منها مفيد لهما قبله لكونه اعم منه وهو لغة المفيد مطلقا واصطلاحا المفيد
 بسبب الاسناد ولم يفيد المتن بذلك القيد اعني بسبب الاسناد كما زاده الشارح لعله
 اتسك لا على الموقف ومجواز التعريف بالاعم (قوله سكوت المتكلم) وقيل

أي الصوت المشتمل على
 بعض الحروف المجائية
 التي اولها الالف وآخرها الباء
 (المركب) ما تركب من
 كلمتين فساعدا (المفيد)
 بالاسناد فائدة يحسن
 سيكون المتكلم

سكوت السامع وقيل هما وانما اقتصر الشارح على الاول لانه المختار اذا السكوت
 يناسبه المتكلم دون السامع وحده أو مشاركا لانه ليس متكهما حتى يقال يحسن
 سكوتهم وان كانت الاقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليهم) فيه حذف
 أى على الكلام المفيد لها (قوله بحيث الخ) أى بشرط أن لا يصير الى آخره
 فالجملية للتقييد (قوله منتظر الشيء آخر) أى انتظارا تاما بعد فهم المعنى
 فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى كانه انتظارا تاما بعد فهم المعنى
 أو العكس فتخرج الانتظار الناقص كانه انتظار للمفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا
 الانتظار قبل فهم المعنى لانه واقع ولا بد (قوله لشيء آخر) أى للفظ آخر غير
 ما سمعه (قوله بالوضع) متعلق بالمفيد فهو قيد له والحاصل انه يشترط فى الافادة
 أن تكون بأمرين الاول ذكره الشارح بقوله بالاسناد والثانى ذكره المتن بقوله
 بالوضع أى النوعى لا الشخصى فان المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات
 وضعها نوعى لا شخصى بخلاف المفردات الحقيقية (قوله العربى) نخرج العجى
 كما سيذكره الشارح (قوله وهو جعل اللفظ الخ) أى الوضع بقطع النظر عن صفته
 أعنى العربى فالضمير راجع للموصوف بدون صفته والمراد الوضع من حيث اعتبار
 الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ الخ والافتعريفه أعم مما هنا لانه وضع شيء بأزاء
 شيء آخر بحيث اذا فهم الشيء الاول فهم الشيء الثانى فكلامه فيه اطلاق من
 جهة أن هذا التعريف أعنى قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية
 وفيه تقييد من جهة أن المواد مخصوص بوضع الالفاظ (قوله كما قال بعضهم)
 راجع لتفسير الوضع بالعربى لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتثنيه ما قاله
 الشارح من تفسير الوضع بالعربى بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه
 والمشبّه به محمول المغايرة بينهما باقائلا وهذا كاف (قوله هنا) أى فى حد
 الكلام (قوله افادة السامع) أى مخاطب أى افهامه معنى من اللفظ يحسن
 سكوت المتكلم عليه فمفعول افادة محذوف وهو معنى الخ (قوله التفات) أى له
 ايتناء على الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هى وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع
 العربى أو عقلية فيكون المراد به القصد هذا ولما قل أن يقول لانسلم ايتناء تفسير الوضع
 بالقصد على القول بأن دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد فى الكلام على
 القول بأن دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله هل هى الخ) هل هنا بمعنى الهمزة

عليهم بحيث لا يصير السامع
 منتظر لشيء آخر (بالوضع)
 العربى وهو جعل اللفظ دليلا
 على المعنى بأن يكون من
 الاوضاع العربية كما قال
 بعضهم وقال جهه والشارحين
 المراد بالوضع هنا القصد وهو
 أن يقصد المتكلم افادة السامع
 وهذا الخلاف له التفات الى
 الخلاف فى أن دلالة الكلام
 هل هى وضعية أم عقلية

أى أحي وصعبه ولا يصرص على الشارح بأن هل لا يثنى له المعادل وهو قد أتى به
 لثاني قوله ثم سئل هل يقال هل ريد أم عمرو إذا دعاه هل معنى الصيغة أو جعلت
 أم مقطعة (قوله والاصح الثاني) هذا خلاف المختار واختار أن الكلام
 موضوع بالوضع النوعي فدلالة وصيغة أما على أنه موضوع بالوضع الشخصي وهي
 علة حرما (قوله مثلا) معول نحو دوى أى أمثل يريد مثلا مثله عمرو ويذكر
 وحال الخ (قوله قائم) أى مثلا كرادد وفاء الخ ومعنى ريد الذات المشخصة
 ومعنى قائم ذات استغنى بالتمام فإذا عرف كل واحد منهما على إعراده وسمع الخ
 (قوله باعرابه المخصوص) متعلق بحال محذوف من معول يسمع وهو ريد قائم أى
 يسمع له طريد قائم مبرا باعرابه المخصوص (قوله وهم بالضرورة) أى عقل محذور ينظر
 العمل من غير احتياج إلى نظرو كره معرفة وضع بل محذور السمع (قوله معنى هذا
 الكلام) وهو به القيام إلى ريد والمراد فهمه أن لم يكن معه وماله قل فى كلام
 السارح قد عرفت ثم إن قوله بالضرورة أى من غير احتياج إلى معرفته وسمع معنى
 على الاصح عدده الذى هو صنف عدده كيقدم على أريح تنوب بعدهم على
 الوضع (قوله وهذا الحد) أى تعريف الكلام بما ذكره لمن (قوله إلى اعتبار أمور
 أربعة) راداس ما لك فى التحمل حاملا وهو لاداه حيث قال الكلام هو اللفظ
 المركب المعيد بالوضع المقصود لاداه لأحارج صلة الموصول وخله الشرط فعه وجمله
 المحر وجزءه ورنان هذا التقيد يعنى عه فبدل الأداة لأن ما ذكر لا يبدل إلى حال
 اعتباره مع موما إلى غيره (قوله مثال اجتماعها ريد قائم) مستند أو حراى مثال
 اجتماعها هذا اللفظ وهذا العمل غير صحيح لأن المراد من الاجتماع وجود جبهها وهذا
 الاجتماع غير لفظ ريد قائم ويتجانب عنه بأنه على حذف فى الأول أى مثال ذى
 اجتماعها أى الكلام الذى أحمت فيه أو فى الثاني أى مثال اجتماعها فى ريد قائم
 (قوله فيصدق الخ) المراد بالصدق ما الأحار أى يحذر عه بأنه لفظ الخ لأن
 الصدق فى المفردات معناه الجملى أى الأحارون الجملى معناه عدم الساقص (قوله
 على الراى الخ) أى معناه (قوله إلى آخرها) متعلق بمحذوف أى وإنه فى البدل إلى
 آخرها (قوله من كلبى) أى منوطين ولا يردان قائم صيرامسترا (قوله لم تكن
 عند السامع) معنى على خلاف أراح من اشتراط تعدد البدل (قوله ويصدق
 على ريد قائم أنه مقفود) أى كما يصدق عليه أنه وضع عربى وإنما مصر على ما ذكر

والاصح الثاني فإن من عرف
 معنى ريد منذ عرف معنى
 قائم وسمع ريد قائم باعرابه
 المخصوص فهم بالضرورة معنى
 هذا الكلام وهذا الحد لجماعه
 مهم المحرولى وخاصة له رجع
 إلى اعتبار أربعة أمور اللفظ
 والتركيب وإدانة الوضع
 مثال اجتماعها ريد قائم وصدق
 على ريد قائم أنه لاداه صو-
 مشتمل على إراى والباء والدال
 والفاء والياء والمهم والمهم
 وهى نفس حروف الباء ما
 إلى آخرها ويصدق على ريد
 قائم أنه مركب لاداه مركب من
 كلبى الأولى ريد والتأنيده قائم
 ويصدق على ريد قائم أنه معد
 لاداه فاداه لم يكن عند
 السامع كان يحل قيام ريد
 ويصدق على ريد قائم أنه معصود
 لأن المتكلم قصد هذا اللفظ
 أداة لحاطب ويصدق بقوله
 اللفظ لاشارة والكتابة
 والصب والقدوتسمى الدوال
 الأربعة ونحوها

لان مذهبه ترجح اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم (قوله المسرودة) اى الخالية
 عن الاسناد بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد دان اثنان فانه كلام (قوله
 والمعلوم للنشاط) قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله فى الكلام النحوى (قوله
 والمجهول علما) اى والاسناد المجهول علما وانما قدمه بوجهه علما لانه اذا لم يكن علما
 كان كلاما (قوله ونحو ذلك) لطائيل ثمنه فالاولى حذفه (قوله والمفيد
 بالعقل كافادة) اى المفيد بواسطة العقل فقط كذى افادة حياة الخ اى ككلام
 ذى افادة حياة الخ او المراد وافادة المفيد بالعقل كافادة الخ فلا بد من حذف
 مضاف من الاول او من الثانى ليصح التمثيل ثم ان اضافة افادة الى حياة من اضافة
 المصدر لرفعه وله بعد حذف الفاعل اى افادة اللفظ المسووع حياة المتكلم به الغير
 المشاهد ولذا قال من وراء جدار اى او نحوه من كل سائر فوه ومن ذكر الخاص واردة
 العام والمراد ان هذا لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة اى افادة حياة المتكلم وان
 سمي كلاما بالنسبة الى افادة المعنى الذى طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل فقط
 لاجل قوله من وراء جدار والا فلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن افادة حياته بالعقل فقط
 بل به وبالبصر (قوله ويخرج على التفسير الثانى الخ) تقدم ضعفه (قوله على لسانه)
 اى منه (قوله ومحا كاة بعض الطيور) يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله اى
 محا كاة بعض الطيور لا لفاظا التى علمها الغير اياها كما لو علم انسان طائرا ان يقول
 عند الصباح قد اقبل النهار ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم ان النهار قد اقبل وليس
 بكلام لانه لم يقصد الافادة وانما نطق به المائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل
 أنه من اضافة المصدر لرفعه وله اى محا كاة الانسان بعض الطيور الذى ينطق بما يفيد
 قاصدا تشبيهه به وبه قل بعضهم ايضا (قوله وما أشبه ذلك) اى اشبه ما تقدم
 من كلام النائم وما سمعه اى وما أشبهه من كل ما ليس مقصودا فى نفسه كجمل الصلوة
 (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المتن وقوله لا بد له اى لا فراره من اجزاء
 اى اثنين فأكثر فاراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يراد ان بعض المركبات قد يتركب
 من جزأين فقط كالكلام الذى نحن فيه (قوله احتاج) جواب لما ان كانت حواف
 وحاملها ان كانت ظرفا بمعنى حين واذا على الخلاف (قوله مغبرا) حال من فاعل
 استباح وقوله عنها اى عن الاجزاء وقوله مجازا حال من الاقسام اى حال كون
 الاقسام مقبوزا بها عن معناها الحقيقية وهو الجزئيات ومعنى ذلك ان المتن عبر عن

ويخرج بقوله المركب المفردات
 كزيد وعمر والاعداد
 المسرودة نحو واحد اثنان الى
 آخرها وقيل لا حاجة الى ذكر
 التركيب للاستغناء عنه بالمفيد
 اذا المفيد الفائدة المذكورة
 لا يكون الامر كما ويخرج بقوله
 المفيد غير المفيد كالمركب
 الاضافى كعبد الله والمزجي
 كعباك والتقييدى كالحیوان
 الناطق والاسنادى المتوقف
 على غيره نحو ان قام زيد والمعلوم
 للنشاط نحو السماء فوقنا
 والمجهول علما فنحورق نحوره ونحو
 ذلك ويخرج بقوله بالوضع على
 التفسير الاول ما ليس يعربى
 كالا جمعى والمفيد بالعقل كافادة
 حياة المتكلم من وراء جدار
 ويخرج على التفسير الثانى كلام
 النائم ومن زال عقله ومن جرى
 على لسانه ما لا يقصده ومحا كاة
 بعض الطيور وما أشبه ذلك *
 ولما كان كل مركب لا بد له من
 اجزاء يتركب منها احتاج الى ذكر
 اجزاء الكلام مغبرا عنها
 بالاقسام مجازا

الاحراء الاقسام التي مع ما تحقيق الجزئيات لا الاحراء على سبيل المجاز حيث قال
واقسامه ولم يقل واحراؤه وذلك المجاز محاربا للاستمارة المصروفة واحراؤها أن يقال
شبهت الاحراء بالاقسام بجامع الاندراج ما ان الاحراء مندرجة تحت كلها والاقسام
مدرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الاقسام واستعمل
في المشبه وهو الاحراء (قوله فقال) عطف على معربا وبه بالمثل أي عرفه
قال في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكس الاستعمل تجده سهلا

(قوله أي احراء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أي بجملة الامم جميعها
وكما شار هذا الى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة جوا وهو ان يقال ان احراء
الشي لا يوجد فيها والكلام يوجد دون الفعل والحرف كما سيأتي فلا يصح تسمية
هذه الثلاثة احراء وحاصل الجواب ان هذا السؤال لا يرد الا لو اريد بالاحراء الاحراء
الحقيقية ونحو ذلك بل المراد الاحراء العرفية أي التي اشتهر اطلاق الاحراء
عليها في عرف العامة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما في حوزته الا ترى انه بعد
في الفرق الشعر والظفر واليد والرجل احراء تزيد مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد
ما عدا هذه الاحراء يعني كون هذه الثلاثة احراء فلكلام انه يتوكل من جملته او هو
يصدق تركب من كلها نحو هل زيد قائم ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد
زيد قائم وتلخص من ذلك ان هذا التقسيم أي تقسيم الكلام الى هذه الثلاثة من تقسيم
الكل الى اجزائه أي احوائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الاحراء بالتقسيم عن
كل واحد من الثلاثة ولا يصح ان يقال الاسم كلام الخ لما يندم ما من المعايير فان
الاسم يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وما في الاوارد يتسنى تتأني
المرومات وذلك كما به على ان الصغير في واقسامه يرجع الى الكلام وهو الظاهر
ويعلم ان يرجع الى اللفظ لا يتركب ما بعده ويراد باللفظ السكامة فيكون من
تقسيم الكل الى حوائيه لوجود ضابطه حيث وهو صحة الاخبار بالتقسيم عن كل
من الثلاثة فيصح ان يقال الاسم كلمة الفعل كلمة الخ وتكون الاقسام مستعملة
في معانيها الخبي وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذي ذكره شارح ولا يرد السؤال
المتقدم لدى شارح السارح الى جوابه بتأوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ
كما هو ظاهر لا رد ذلك مبنى على ان السمعير راجع للكلام * هذا ايضا مراد الشارح

كما فصل الرأحي في جملة
فقال (واقسامه) أي احراء
الكلام من جهة تركيبه
من مجموعها الامم جميعها
(ثلاثة) لاربع لها بالاجماع

وما في الحاشية (قوله لمن زاد) أي زيادة من زاد الخ فهو على حذف مضاف
وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين الأول أنه بعد انعقاد الإجماع
على أنه لا رابع ونحو الإجماع ممتنع بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر
يتعين اتساعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلماء تردد فيه والثاني أن ما زاده داخل
في أول الثلاثة وهو الاسم كإينادي عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن
حقيقة الثلاثة (قوله خالفة) بكسر اللام من الخلاف أي سماء خليفة لا من
المخالفة (قوله وعني بذلك) أي أراد بذلك الرابع اسم الفعل أي اسم فعل من
الأفعال فاسم الفعل في كلام الشارح مفرد مضاف فيهم سائر أسماء الأفعال وإن كان
الذي مثل له اسم فعل الأمر لأن المثال لا يخصص (قوله فانه خلف عن اسكت)
أي خليفة عن إقطعه في إفادة ما يفيد وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبني
على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل واختار عند المحققين أنه وضع للدلالة على المعنى
المصدرى وهو السكوت في صه ثم استعمل في معنى الفعل مجازا (قوله اسم) أي
وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصلح الاختيار بالواحد عن
الثلاثة أو التقدير أو لها اسم الخ وهذا بالنظر لما أعربه الشارح من تقدير المبتدأ اعني
قوله وهذه الثلاثة أما قطع النظر عنه وإبقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل
من ثلاثة بذل مفصل من مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) تقسمه إلى هذه الثلاثة
ليس كل ما صنعه في الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والأفلاسم
قسمان فقط لأن المبهم من المظهر (قوله نحو هذا) أي والذي وليس المبهم غير
اسم الإشارة والموصول (قوله جاء) أي وضع لمعنى ذلك وصف الشيء
بوصف ناقله لأن الجحى لا يوصف به الحرف بل ناقله أي واضعه (قوله لمعنى) أصله
معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ووجه قوله جاء لمعنى في محل نصب حال
من حرف لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غير ما فقط هذا هو الظاهر
(قوله نحو هل) أي فمدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد
قام ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل في حيزها فإن كان في حيزها فعل
اختصت به ومن ثم ذكر وافي باب الاشتغال أن نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف
بضمه المذكور وفي نحو هل زيد رأيت مفعول فعل محذوف بضمه المذكور والتقدير
هل رأيت زيد رأيت (قوله إذا كانت أجزاء كلمة الخ) اعلم أن حروف التهجى

ولا التفات لمن زاد رابعا وسماء
خالفة وعني بذلك اسم الفعل
نحو صه فانه خلف عن اسكت
وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة
أقسام مضمرة نحو أنا ومظهر كزيد
ومبهم نحو هذا (وفعل) وهو
ثلاثة أقسام أيضا ماض كضرب
ومضارع كيضرب وأمر كاضرب
(وحرف جاء لمعنى) وهو على
ثلاثة أقسام أيضا حرف مشترك
بين الأسماء والأفعال نحو هل
وبل وحرف مختص بالأسماء
نحو في وحرف مختص بالأفعال
نحو لم واحترز بقوله جاء لمعنى
من حروف التهجى إذا كانت
أجزاء كلمة

من زيد مثلاً غمهي زى د وأما زى وباء دال فهذه أسماء تلك الحروف وإن حروف
 التهجي المذكورة لا معنى لها مطلقاً سواء كانت أجزاء كلمة كالتال المتقدم أو لا كـ
 ت الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز عما إذا كانت أجزاء كلمة
 لا تقتضائه أنها إذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع أنه ليس كذلك وأيضاً الذي احتراز
 عنه بذلك التقييد ليس من قابل هو أسماء وهي سميات وأيجاب عن الشارح بأنه أراد
 حروف التهجي الحقيقية وهي السميات والمجازية وهي الأسماء من إطلاق اسم
 المدلول على الدال في الثاني فالتقييد بقوله إذا كانت أجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما
 خرج بذلك التقييد متطوِّره للمجازية فالاعتراض مبنى على أن المراد الحقيقية
 والمحاصل أن الحروف على ثلاثة أقسام الأول حروف المعاني كـ وعن وفي قسم
 الأسماء والأفعال في قوله وحرف جاء للمعنى الثاني حروف التهجي وهي سميات
 ألف با ت الخ وتسمى حروف المساني الثالث أسماء سميات الحروف وهي أسماء حقيقة
 لقبولها علامات الأسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها حروف التهجي إلا بحياز من
 إطلاق اسم المدلول على الدال كما مرّ وهذه هي التي أطلق عليها الشارح حروف التهجي
 فإعانه الاحتراز عنها بقوله إذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ لا احتراز بقوله جاء
 لمعنى من حروف التهجي الحقيقية وهي السميات التي يترك منها الكلمات أما
 المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لأنها دخلت في أوّل الثلاثة
 وهو الاسم هذا أيضاً ما في الحاشية (قوله كزى زيد الخ) لا بد من تقدير منضاف أى
 كميات الخ لأن غرضه التمثيل للحروف التي هي السميات وهو غامض بل بأسمائها
 (قوله لا مطلقاً) أى لم يحتز من حروف التهجي المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة
 الحقيقية أم لا وهي المجازية (قوله إذا لم تكن كذلك) أى أجزاء كلمة (قوله اسم جاء
 أى اسم معناه جاء (قوله كتبت جيماً وهذه الجيم أحسن من جيماً) فالدليل على
 أنها أسماء دخول التنوين في الأول والى على الثاني ومن والأضافة على الثالث (قوله
 وكذا الباقي) أى باقى الحروف نحو كتبت دال وهذه الدال أحسن من دال (قوله
 وإذا أردت الخ) الشارح إلى أن قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدّر وهذه الدال
 تسمى فاما العجيبة لأنها تنص عن الشرط المقدّر في رابطة الشرط المقدّر بالمجاز
 الظاهر (قوله فالاسم) أى أفراد والمراد بسمها الأسماء التي لا
 يقبل العلامات التي ذكرها كترال ودراك وليس المراد حقيقة وما عتبه

كزى زيد وباءه وداله
 لا مطلقاً لأن حروف التهجي
 إذا لم تكن كذلك كانت أسماء
 لمعان فحيم مثلاً اسم جاء والدليل
 على أنها اسم قبولها العلامات
 الاسم نحو كتبت جيماً وهذه
 الجيم أحسن من جيماً
 وكذا الباقي وإذا أردت معرفة
 كل من الاسم والفعل والحرف
 (فالاسم)

لصدها بفرد واحد (قوله المتقدم) فيه إشارة إلى أن الألف واللام للعهد الذي كرى
 المتقدم مصحوباً إذ كافي قوله اسم والقاعدة أن النكرة إذا عادت معرفة كانت
 عين الأولى وبذلك ظهر حكمه تجريد الثلاثة من أل في قوله وأقسامه اسم وفعل
 وحرف وتجليتها بها في قوله فالاسم الخ (قوله بالمخفص) عبارة كوفية والمجر
 عبارة بصرية والمخفص خاص بالاسماء وهو مقابل للجزم في الأفعال وإنما اختص
 المخفص بالاسم حتى صرح جعله علامة لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا
 عن الاسم فلا يخبر إلا هو فإن قيل كان ينبغي حينئذ التعريف بطلاق الأخبار عنه
 لا بخصوص المخفص فالجواب أن الأخبار عنه علامة خفية إذا الأخبار عنه لا يدركه
 المبتدى بخلاف المخفص ثم اعلم أن الاسم في اللغة كل ما أبان عن مسماه فيصدق به
 وبالفعل وبالحرف إذ الغالب أن المعنى اللغوي أعم من الاصطلاح وفي الاصطلاح
 كلمة ذات معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعها فقولنا كلمة يشتمل كل كلمة لأنه
 بمنزلة الجنس وقولنا ذات على معنى في نفسها إلى بلا واسطة يخرج المحرف إذ دلالة
 على معنى في غيره وقولنا لم تقترن بزمان وضعها يخرج الفعل إذ لا بد من اقترانه بأحد
 الأزمنة الثلاثة وقولنا وضعها قيد في القديم مدخل لما عرضت دلالة على الزمان من
 الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج ما انفصل عن الدلالة على
 الزمان من الأفعال كعسى وليس (قوله بالمخفص) أي لفظه لأجل صحة
 الأخبار عنه بقوله عبارة وليست أل للعهد لأنه لم يرد مفهومه والمراد بالعبارة المعبر به
 (قوله عن الكسرة الخ) فيه قصور ودور أما القصور فلا قصاره على الكسرة فلم
 يشعل الياء والفتحة النائبتين عنها وأما الدور فلا خذه المعروف في التعريف ويجب أن
 الأول بأنه اقتصر على الكسرة لأنها الأصل وعن الثاني بأنه تعريف لفظي فالخطاب
 به من علم الكسرة التي تحدث بنحوها بالمجر ولا يعلم أنها تسمى خفصاً لما قصود به بيان
 اللفظ والتسمية ثم إن تعريف المخفص بهذا التعريف إنما هو تعريف اللفظ المخفص
 كما يرشده إليه تقدير المضاف المتقدم لصحة الأخبار عنه بقوله عبارة والتعاريف
 ليست للالفاظ وإنما هي للمعاني فكان الأولى للشارح أن يقول في تعريفه على أن
 الأعراب لفظي وهو نفس الكسرة وما ناب عنها أو يقول على أن الأعراب معنوي
 وهو تعبير بخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها هذايضاح ما في المحاشية (قوله
 عند دخول عامل المخفص) المراد بعامل المخفص المحرف والاسم ولا ثالث لهما

المتقدم في التقسيم (يعرف)
 من قسميه الفعل والمحرف
 بالمخفص في آخره والمخفص
 عبارة عن الكسرة
 التي تحدث عند دخول عامل
 المخفص ككسر الدال من
 زيد في نحو قولك مررت بزيد
 فزيد اسم

على الاصح ومقابلته أن المحر قد يكون بالتبعية وقد يكون بالضرورة وسأقي ما في ذلك
 أن شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أي كونه اسما (قوله والتسوين)
 الزاوية أي أوالتي تمنع الخلوي أي أن الاسم لا يتخلو عن أحدهما وقد عيقتان لا يعنى
 مع لانهما تشترط اجتماعهما (قوله وهو) أي اصطلاحاً وأما لغة فهو مصدر
 نوت أي ادخلت نوتاً فاطلاؤه عليه مجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق
 بالفتح (قوله ساكنة) أي أصالة فلا يرد تحريكها بالعارض نحو محذور النظر (قوله
 تتبع آخر الاسم) فيه دور لا تقتضيه توقف معرفة الاسم على معرفة التسوين لمكونه
 علامة له وتوقف معرفة التسوين على معرفة الاسم لكونه مأخوذاً في تعريفه وقد
 يقال الجبهة منه لأنه لا يهذف الاسم بغير التسوين من العلامات فلم يتوقف معرفته
 أي الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيداً وحكما كدال يد
 وبإضافة آخر إلى الاسم خرج نون التوكيد في نحو لتسفن لأنها في آخر الفعل ولهذا
 لم يحتج إلى زيادة قول بعضهم في التعريف تغير توكيد (قوله وتعارفه في الخط)
 أي في غالب الاحوال وهو الرفع والمجر فلا يرد أنه يرسم الف في حالة النسب (قوله
 استغناء عنها) عليه لقوله تعارفه في الخط أي للاستغناء عنها بالشكلة المكررة فهو
 من إضافة الصفة للموصوف والمكرر هو الشكلة التامة أما الأولى فهي لبيان
 الاعراب واعتراض هذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل فالأولى قول ارضى وأما
 لم يرسم لتسوين بدل لأن الكتابة مبنية على الوقف والتسوين يسقط فيه جواز رفعها
 (قوله نحو زيد ورجل ومسلمان) أشار بعد إذا لامته إلى إقسام التسوين
 الخاصة بالاسم وهي أربعة * الأول تسوين التمكن ويقال له تسوين التمكن وتسوين
 الامكنية وهو اللاحق للاسماء العربية المنصرفه غير جمع المؤنث السالم وقائده
 الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه المحرف فيني ولا يقل
 فيمنع من السرف نحو زيد ورجل وقيل ان تسوين رجل تسوين تشكر ورجلانه معرب
 وتسوين التشكر كما سيأتي لا يدخل الاعلى المذيان * الثاني تسوين التشكر من إضافة
 الدال للدلول وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فراقين معرفتها وتشكرتها فان
 منها كان تكرة وما لم يتون كان معرفة فهو يدل على ان ما تحقه أريد به غير معين ويقع
 سماعاً في باب اسم الفعل كعه ومه وايه وقياساً في العلم انصرف بوجه كسيويه
 ومجرويه وتقلوبه بقول ميويه بلاتسوين اذا اردت شخصاً معيناً منه ميويه واياه

يعرف ذلك بكسر آخره
 (والتسوين) وهو نون
 ساكنة تتبع آخر الاسم
 في المقطع وتعارفه في الخط
 استغناء عن تكرار الشكلة
 عند الضبط بالقلم نحو زيد
 ورجل ومه ومسلمان
 وحينئذ فهذه أسماء لوجود
 التسوين في آخرها

في كسر الهمزة بالتنوين اذا استتردت شاطئك من حديث معين فاذا أردت
 شئنا اما اسم سميويه أو أردت استعادة من حديث ماى اى حديث كان نوتتهما
 في سميويه بالتنوين معرفة بالعلمية وايد كذاك معرفة من قبيل المعرف بأل
 الهمدية وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر اى مدلوله وهو الحدث وهو
 النسخ كما تقدم واما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال تكررت كذا
 في المحاشية وقوله لان جميع الافعال تكررت كذا في التصريح ايضا واعترضه محشيه
 الروداني بأن اسم اللفظ الفعل لا المعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه
 لفظ مخصوص فلا يشك في انه علم له اى علم شخصى وانما كان علما شخصيا لان
 اللفظ لا يمدد بتمدد الملتفظ والتعدد بتمدده بدقيق فاسفى لا يعتبره ارباب العربية
 انه من المحفى على الاشعوى قال في المحاشية وفي كلام بعضهم انه اذا قدر اى اسم
 الفعل معرفة جعل علما لتولية الفعل الذى هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان
 لواحد من آحاد الفعل الذى يمدد بتمدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس
 فصيح ذلك وان كان مدلوله فعلا لا وقوله لمعقولية الفعل الخ اى للفعل من حيث
 حصوله في العقل من غير اعتبار التفاظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل
 معرفة ونكرة على القول بأن مدلوله لفظ الفعل * الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق
 نحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمي بذلك لانهم جعلوه في مقابلة النون
 في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في جمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء في جمع
 المذكر السالم ولم يوجب ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم اضافة وافراد فزيد التنوين
 لذلك حتى لا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يرد التنوين للزم أن في الفرع زيادة
 بخلاف الاصل والفرع هو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع
 المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل في الاغراب الحركات والحروف
 بواب عنها كما سيأتى * الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام * الاول عوض
 عن جملة أو جعل وهو اللاحق لا دعوضا عما تضاف اليه في نحو يومئذ وحينئذ
 والاصل يوم اذ كان كذا وسين اذ كان كذا فحذفت الجملة وجى بالتنوين عوضا عنها
 اختصارا فالتقى سا كان اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين
 والاضافة في ذلك من اضافة الاعم الذى هو يوم أو حين للانحص الذى هو وقت اذ
 كان كذا وكذا الثاني عوض عن كلمة وهو تنوين كل في نحو قوله تعالى قل كل يعمل

على شاكله أى كل انسان وتسمى نفس في نحو قوله تعالى فصلنا نفس النفس على
 بعض أى على بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعقولة إلا أنه
 على وزن فواعل بنحو حوار وعواش وفواض في حالي الرفع والخفض سواء على أن
 الاعلال مقدم على مع الصرف وهو المختار لأن الاعلال معلق بنحو الكلمة وضع
 الصرف حال من أحوالها بعد ما بها فأصله حوارى بالصم أو بالكسر والتسوين
 استغلت الصمة والكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
 ثم وحذفت صيغته منسوبة للجموع الأفعى تقديراً لأن المحذوف لعله كالتاسع ولهذا
 لم يجر الأعراب على الزاء فحذفت تسوين الصرف ثم حذفت حروف الياء زوال الساكنين
 في غير المصروف المستعمل لقصا كونه منقوصاً ومعنى كونه مرفوعاً فحذفت التسوين من
 الياء لقطع طماعية رجوعها وذهب عنهم إلى أن مع الصرف مقدم على الاعلال
 قال كما تشهد به لغة من أثبت الياء حال الخمر معدودة فأصل حوار حوارى ثلاثين
 استغلت الصمة على الياء فحذفت وأبى بالتسوين عوضاً عنها ثم حذفت الياء لالتقاء
 الساكنين وكذا يقال في حالة الخمر وأما كاتبة الفتحة في حالة الخمر فببطلان ثباتها
 عن الفعل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التسوين عوضاً عن حركة وهي الصمة
 والفتحة النائية عن الكسرة لأن حرفاً وبدلاً لما صرح المبرد والراحي وقيل هو صلة
 أيضاً عوض عن حرف بأن ياء ل استغلت الصمة على الياء ثم وحذفت آخره مريد فعل
 تكوينة ياء مكسورة ما قبلها ودخل مع ال والاصافة في الرفع والخمر بتقدير أعرابه
 استغلا فادخل من ال والاصافة تطرق إليه التعبير وأمكن فيه التعويض فحذف
 محذوف الياء ثم عوض عنها التسوين لئلا يكون في اللفظ إحلال بالصيغة (قوله
 ردحول الالف واللام) الأولى ودحول ال ليهكون طرياً على التاعدة من أن
 الكلمة التي على حرفين يقطع بلفظها ويطاهاه أن كل اسم تدخل عليه الالف واللام
 فردد عليه الأعلام وأسماء الإشارة والعماثر ويحجب بأن المراد أن الاسم الصالح للالف
 واللام يعرف بجمعة دخول الالف واللام عليه وبأن هذه علامة فلا يصرفها كما
 ثم لا فرق في ال بين المعرفة وإرادة والموصولة كالعنبر ومثلها هم في لغة حمير ولا
 يردد حول ال الموصولة على المصارع في قوله ما أنت بالحكم الترمي حكومته
 لأنه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستعهامية في قولهم ال فعاب بمعنى هل قلت (قوله
 في قوله) تفسير عليه أو بدل منه (قوله ودحول حروف المحصص) به ما عاده

(ودحول الالف واللام) عليه
 في أوله نحو الزحل والعلام
 فالزحل والعلام اسمان لدحول
 الالف واللام عليهما في أولهما
 (و) دخول (حروف المحصص)
 عليه

المضاف الذي هو لفظ دخول على أن حروف الخفض معطوفة على الالف واللام
(قوله في أوله) أي على أوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول أو مؤثلا نحو
نحو والله ما لي بنام صاحبه لأن مدخول حرف الجر اسم تقدير أي بليل مقول
فيه نام صاحبه (قوله وعكس الترتيب الطبيعي) المراد بالترتيب الطبيعي هنا
أن يتكلم أولا على ما يدخل في الأول وآخر على ما يدخل في الآخر والمصنف رجه
الله تعالى خالف هذا فكلهم أولا على ما يدخل في الآخر وآخر على ما يدخل في الأول
وعذره طول الكلام على حروف الخفض لأن عادتهم تقديم ما قبل الكلام
عليه كما ذكره الشارح ويكون المراد بالترتيب الطبيعي ما تقدم سقط ما يقال إن
الترتيب الطبيعي هو أن يكون وجود الثاني متوقفا على وجود الأول ويكون الأول
علية لثاني كوقوف الابن على الأب وما هنا ليس كذلك (قوله وعطف العلامات)
فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات ضرورة أن الأولى ليست معطوفة (قوله
اشعارا) فيه انه لا اشعار له عطف بذلك نعم هو صادق بذلك (قوله وقد لا يجامع
الح) هذا يعني عنه قوله في الجملة وأتى به للايضاح (قوله كالالف واللام مع
التنوين) لأنه يكون للتنكير وهي تكون للتعريف ولا يخفى أن في مادة واحدة
لنضاد هما وكذا التنوين مع الاضافة لأنه يؤخذ بالانفصال وهي تؤخذ بالاتصال
وما أحسن قول بعضهم

كأنى تنوين وانت اضافة * فإين ترانى لا تحمل مكانيا

(قوله ثم استطرد) عطف على متوهم أي قال ذلك ثم استطرد والاستطرد ذكر
الشيء في غير محله لمناسبة لأن محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكر هنا
لمناسبة انها من خواص الاسم وفي كون ذلك استطرادا وقفة لأنه لما ذكر أن الاسم
يعرف بدخول حروف الخفض احتاج إلى بيانها فكان قائلا يقول له وما هي حروف
الخفض فقال من الخ (قوله من) أي وما عطف عليها فسقط ما يقال انه أخبر
بالمفرد الذي هو من عن الجمع الذي هو حروف لأنه مرجع هي ولا يقال إن من حرف
وهو لا يقع مبتدأ ولا خبر لأن المراد لفظها والحرف إذا أريد لفظه صار اسما فيصح
الحكم عليه وبه (قوله الابتداء) أي زمانا كسرت من يوم الخميس إلى يوم الجمعة
أو مكانا كسرت من البصرة إلى الكوفة والمراد بالغاية في قولهم لا ابتداء الغاية

في أوله أيضا نحو من الرسول
فالرسول اسم لدخول حرف
الخفض عليه في أوله وهو من
وحاصل ما ذكره من علامات
الاسم أربع اثنتان تلحقان
الاسم في آخره وهما الخفض
والتنوين واثنتان تدخلان
عليه في أوله وهما الالف
واللام وحروف الخفض وعكس
الترتيب الطبيعي لطول
الكلام على حروف الخفض
وعطف العلامات بالواو والمفيدة
لمطلق الجمع اشعارا بأن بعضها
قد يجامع بعضا في الجملة
كالخفض مع التنوين أو مع
الالف واللام وقد لا يجامع
كالالف واللام مع التنوين
ثم استطرد فذكر جملة من
حروف الخفض فقال (وهي)
أي حروف الخفض (من)
بكسر الميم ومن معانيها الابتداء

المسافة من اطلاق المجزوء واردة الكل (قوله ومن معانيها الانتهاء) اى انتهاء
 الغاية اى المسافة المخصوصة من زمان أو مكان (قوله المجاوزة) هى لغة بعد شي
 عن شي واصطلاحاً بعد شي عن المجزوء بها بواسطة إيجاد مصدر الفعل المعدى بها اى
 الذى قبلها وتكون حقيقة فى الاجسام كرميت السهم عن القوس وبجواز فى المعانى
 نحو أخذت العلم عن زيد (قوله رميت السهم عن القوس) اى بأعدت السهم
 عن القوس بسبب الرمي وهذا مثال للمجاوزة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم
 مثال المجازية وهو أخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لأن المعنى جاوزت العلم
 عن زيد اى بأعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى
 خلق فيك علماً بواسطة اخذك عنه كما خلق فيه العلم فكان العلم المحاصل لك تجاوز
 منه اليك والمعنى فى رضى الله عنهم أن الرضى كانه لما علمهم وفاض تجاوز عنهم
 كالماء اذا مالاً مكانه تجاوز منه الى غيره (قوله الاستعلاء) اى الملو فالسين
 والتاء زائدتان والمعنى أن من معانيها أن شيئاً لا يتوقى على المجزوء بها حقيقة
 كثال الشارح وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو تجاوزت عليه دين
 (قوله الظرفية) هى حلول شي في شي وهى حقيقة فى الاجسام وضابطها أن يكون
 يكون للظرف احتواء وللظروف تحيز كثال الشارح وبجازية وضابطها أن يفقد
 التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقد فيه معالجاته فى الصدق ومثال ما فقد
 فيه التحيز دون الاحتواء العلم فى صدر زيد ومثال عكسه زيد فى البرية (قوله بضم
 الراء) اى وفتح الباء مشددة أو مخففة وبهم ما قرئ قوله تعالى ربما يؤذون الذين كفروا
 (قوله ومن معانيها التقليل) اى على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم توضع لواحد
 منهما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه فى التمييز بقوله ومن معانيها نظر
 لاقتضائه نسبة المعنى اليها وقد أشار للشه ور فيها مع شروطها بعضهم بقوله
 خليلي لا تكثير ب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل
 وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتكثير مجزوء بها هكذا نقل
 وزيد على هذه الشرط أن يكون عاملاً فاعلاً ماضياً لانها فى جواب ماض منى اما
 ظاهراً ومقدراً كقولك رب رجل كريم لقيته جواباً لما قال ما لقيت رجلاً كريماً اى لا تسكر
 لقاء الكرام بالمرة فاني لقيت منهم قليلاً ولهذا لا يجوز ب رجل اضربه وهى تعمل ظاهرة
 كما مثل ومقدرة قال ابن مالك وحذفت رب فجرت بعد بل الخ وباشترطاً تنكير

(والى) ومن معانيها الانتهاء
 ومثالها حاسرت من البصرة
 الى الكوفة فالبصرة
 والكوفة اسمان لدخول
 حرف الخوض عليهما وهو
 من فى الاول والى فى الثانى
 (وعن) ومن معانيها المجاوزة
 نحو رميت السهم عن القوس
 فالقوس اسم لدخول عن عليه
 (وعلى) ومن معانيها الاستعلاء
 نحو صعدت على الجبل فالجبل
 اسم لدخول على عليه (وفى)
 ومن معانيها الظرفية نحو الملاء
 فى الكوز قال كوز اسم لدخول
 فى عليه (ورب) بضم الراء ومن
 معانيها التقليل نحو رب رجل
 كريم لقيته فرب رجل اسم لدخول
 رب عليه

مجرورها يعلم انها لا تجزأ الفهمير وقد تجزأه قليلا بشرط ان يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا
 ابدانها سررا بتمييزه مطابق للمعنى المراد نحو ربه رجلاربه امرأة ربه رجلين ربه امرأتين ربه
 رجلا ربه نساء ثم ان رب حرف شبيه بالزائد وفتح عليه ابن هشام في المعنى ان تجزأ
 مجزورها في نحو رب رجل عندى رفع بالابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب
 على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في هذا القيمة وزيد اضربه
 (قوله التعدي) اعلم ان باء التعدي تسمى باء النقل أيضا وهي المعاقبة للهمزة
 في تصيير الفاعل مفعولا والتعدي به هذا المعنى محتسبة بالباء مثال ذلك ذهبت يزيد
 بمعنى اذهبته أى صيرته ذاهبا وأما التعدي بمعنى ايصال معنى الفعل للاسم فمتركة
 بين احرف الجبر التي ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد والاولى جمل التعدي في كلام
 الشارح على الاولى حتى تميز الباء عن سائر الحروف ~~التي~~ يمكن يعكز عليه المثال
 وهو قوله مررت بالوادى فانه محتمل للتعدي العامة اعنى المشتركة بين اربع حروف
 الجبر لانه يحتمل ان الباء فيه بمعنى في وان تكون للاتصاف وان تكون للتعدي الخاصة
 أى صيرت الوادى مجرورا به لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين وكان
 الاول للشارح ان يذكروا التعدي للاتصاف لانه الاصل في معاني الباء ولم
 يذكروا لها سيديويه غيره وهو حقيقى نحو به داء أى التصق به داء ومجازى نحو
 حررت يزيد أى التصق مرورى بمكان يقرب منه فكانه التصق به (قوله التشبيه)
 هو في اللغة مصدر شبه الشيء بالشيء اذا جعله شبهه قال تعالى ولكن شبه لهم أى
 ألقى لهم شبهه على غيره وفي الاصطلاح الحاق ناقص في الشرف او في الخمسة بكامل
 غيرهما وقدم مثل الشارح لا الحاق ناقص في الشرف بالعكامل فيه بقوله زيد
 كالبدرو مثال الحاق ناقص في الخمسة بالعكامل فيه زائد كالبحار فان البحار
 في البلادة اكل من زيد فيها (قوله ومن معانيها الملك) بكسر الميم واسكان
 اللام وضابطها ان تقع بين ذاتين وتكون داخلية على من يملك نحو المال للنفقة
 وتكون اشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص وضابطها ان تقع بين ذاتين وتكون
 داخلية على ما لا يملك نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق اذا وقعت بين معنى وذات
 نحو الحمد لله (قوله للنفقة) بالفاء الذى يخلف غيره فمفعلة بمعنى فاعل والذى
 استخلفه غيره فمفعلة بمعنى مفعول (قوله والسين) أى وفتح السين (قوله بمعنى
 السين أى الخلف) (قوله وحروف القسم من حروف الخفض) اشار به الى ان

(والباء) الموحدة ومن معانيها
 التعدي نحو مررت بالوادى
 فالوادى اسم لدخول الباء عليه
 (والكاف) ومن معانيها
 التشبيه نحو زيد كالبدرو فالبدرو
 اسم لدخول الكاف عليه
 (واللام) ومن معانيها الملك
 نحو المال للنفقة فالنفقة اسم
 لدخول اللام عليه (وحروف
 القسم) بفتح القاف والسين
 المهملة بمعنى اليمين وحروف
 القسم من حروف الخفض ولكن
 سميت حروف القسم لدخولها
 على المقسم به

قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحتمل ان يكون مجرورا عطفا
على الالف واللام أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد انعام
ونكتته اختصاصها بالدلالة على القسم مع المجزئ بخلاف باقى حروف التحقير فانها
جارية ولا تدل على القسم (قوله ثلاثة) أشار به الى ان الخبر مجموع الواو والباء
والتاء فلا يقال أخبر بالمفرد عما مرجعه الجمع (قوله الواو والباء والتاء)
وشروط الواو ثلاثة أحدها حذف فعل القسم منها فلا يقال أقسم والله وذلك
لكثر استعمالها فى القسم ففى أكثر استعمالاتها أصلها أى الباء والثانى
أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث
انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وكذا يقال بك وهذه الشروط فى التاء المثناة
فوق وتزيد اختصاصها بلفظ المجلالة ككأنه وحكى الاخفش تربي وتربى السكبة
وهو شاذ وأما الموحدة فلا يشترط فيها شئ من ذلك وقد جوع بعضهم هذه الشروط
وما هى فيه بقوله

فى ظاهر مع حذف فعل القسم * بالواو مع ترك السؤال أقسم
وهذه الشروط فى التاء وزد * تخصيصها بالله والباء عمم - اهـ
وكان الاولى للوصف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصلتها وكونها اعم المحروف لانه
لا يشترط فيها شئ لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على اللسان وان كانت
الباء أصلا (قوله وقد تجعل هاء) أى تبدل التاء على قلة هاء (قوله هاء الله)
يقطع الهمزة ووصلها وكلها مع اثبات الالف وحذفها (قوله الله لا يؤخر الاجل)
بكسر اللام ونقل فتحها أى مع جميع المظهرات والاصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر
بفتح أن يكون مبدئ الفاعل والاجل مفعول له والفاعل ضمير يعود الى الله ويصح
أن يكون مبنيا للمفعول والاجل نائب الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لاعل
لها من الاعراب (قوله والفعل الخ) هو لغة الحدث الذى يحدثه الفاعل من
قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحاً كلمة دلت على معنى فى نفسها واقرنت بزمان
وضماف كلمة بمنزلة الجنس وخرج بقوله دلت على معنى فى نفسها والحرف وخرج
بقوله واقرنت بزمان الاسم وخرج بقوله وضمما اسم الفاعل كضارب واسم المفعول
كضروب وخرج ايضا أسماء الافعال كهيئات فان اقترانها بالزمان ليس بحسب
الوضع لانها امام موصوغة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب

(ومى) ثلاثة (الواو)
وتختص بالنظام - رنحو والله
والطور (والباء) الموحدة
وتدخل على الظاهر نحو بالله
وعلى الضمير نحو بك لا فغان
(والتاء) المثناة فوق وتختص
بلفظ المجلالة غالبا نحو والله
وأصلها الواو وقد تجعل هاء
نحو والله لا فعلن وقد تخلصها
اللام نحو والله لا يؤخر الاجل
(والفعل)

اليه بعضهم واما لانها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالباً في معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى وليس ونعم وبئس مما هو فعل ويدل على الزمان في الاصل وعدم دلالة عليه عارض ككونه أشبه المحرف في الجود وعدم التصرف فانسج عن ذلك والمراد بالوضع ما يشمل التقديرى لانه لم يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل قدّر ذلك ادراجاله في نظم أخواته فان قلت هذا التعريف ممتنع بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلنا يكفي في هذا توهم العقل للزمان (قوله بكسر الفاء) احترازاً عن مفتوحها فانه مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والافهام في اللغة مصدران لفعل يفعل (قوله بقد) أى بقوله دخول قد الحرفية عليه وهي المفهومة عند الاطلاق فتمتقيد الشارح لها بالبيان الواقع والافهم المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد يدفع الابراد اذ ادل عليه دلائل والدليل هنا نصراف الاسم اليها عند الاطلاق (قوله وتدخل على الماضى) أى للتحقيق في غالب الاحوال نحو قد قام زيد وقد أفلح المؤمنون ولتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أى للتقليل إما في وقوع الفعل ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصدق الكذب وقد يوجد الخيل وإما في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في القرآن نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى من الاحوال أى ما أنتم عليه أقل معلوماته فقد أفادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معاً لكن الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ولست كثير من الحروف في وضعها (قوله نحو قد) بسكون الدال أى حسب زيد درهم وقد اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم البناء فقول قد زيد درهم برفع قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي فترفع الفاعل وتنصب المفعول تقول قد زيد درهم أى يكفيه درهم وبوصف الاضافة بالمانعة من تحتم البناء يدفع الاعتراض بأنها كيف تبنى مع انها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف شبهها بالمحرف وحاصل الجواب

بكسر الفاء (يعرف) من قسميه
الاسم والمحرف (بقدر) الحرفية
وتدخل على الماضى نحو قد قام
وعلى المضارع نحو قد يقوم فقام
ويقوم فعلاً لدخول قد عليهما
بجملتين لا في الاسم فأنها
مختصة بالاسماء لانها بمعنى
حسب نحو قد زيد درهم

ان الاضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب (قوله
والسين) ال له هذا الذي أي السين المهودة عند النحاة وهي سين الاستقبال
التي معناها التنفيس فخرج السين المجعشة وسين السيرورة كاستحجر الضيق أي
صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هي كلمة تنفيس كالسين الا انها تدل على
الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهي أكثر
تنفيسا لان زيادة النامدل على زيادة المعنى وهذا كله على أن السين وسوف كلمتان
مستقلتان وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين متعة وصلة من سوف دلالة بتقليل
الحروف على تقرب الفعل ومعنى التنفيس تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم
التضييق في الحال يقال نفسته أي وسعته ونفست له أي وسعته وانما لم يعرف
المصنف سوف بأل كما عرفت السين لان سوف أريد بها القطع والكلمة اذا أريد بها
لفظها صارت علم جنس والاعلام لا تدخل عليها ال الاسماء اذا تمتع اجتماع أداني
تعريف على معرف واحد وهو مبنى على الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف
السين فان صورة حرفيته من تغيرت الى سين وجعلت اعمار صار معرفا يدخل ال
فأعرب (قوله وناء التأنيث) أي الدالة على تأنيث المسند اليه أي كونه مؤنثا فاعلا
كان أو نائباعنه أو اسم كان فخرجت تأعرب وتمت اذا سكتا لانها فيها التأنيث اللفظ
(قوله الساكنة) أي أصالة فلا يضر تحريكها العارض نحو قالت اخرج قالتامة
فالتا أتينا طائعين فخرجت المتحركة أصالة فان حركتها ان كانت اعرابا اختصت
بالاسم كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كلا قوة ورئت وتقوى
هذه واعلم ان ما ذكره المصنف من علامات الماضي والمضارع فقط وهي ثلاثة أقسام
ما اشترك بينهما وهو قد لا تدخل الاعلى المتصرف المتب النجود من ناصب وجازم
فلا تدخل على الانشاء فلا يقال قد رحم الله زيد ايمنى اللهم ارحمه وما اختص
بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص بالماضي وهو ناء التأنيث الساكنة أصالة
ولم يذكر المصنف ما اختص بالامر وهو دلالة على الطلب مع قبوله بانه المخاطبة
كأمرني أو بون التوكيد كأمرين ولعل تركه له العسرا على المتبدي بسبب انها
مركبة من شيئين كما علمت اولانه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بان الفعل
قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من المضارع (قوله والمخرف) هو لغة
الطرف واصطلاحا ما دل على معنى في غيره ولم يكن أحد يرى الجملة نقولنا ما دل

(والسين وسوف) ويختصان
بالمضارع نحو سيقوم وسوف
يقوم فيقوم فعل مضارع لدخول
السين وسوف عليه (وناء
التأنيث الساكنة) وتختص
بالماضي نحو قالت (والمخرف)
يعرف بانه

على معنى في غير معناه انه يشترط في دلالة على معناه الا فرادى ذكر المتعلق فاذا
 حلت سرت من البصرة مثلا فمضى من وهو لا يتبدل ولا يستفاد الا يذكر البصرة الا ترى
 انك اذا وقفت على المحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يوثق بما بعده وبذلك
 يخرج الاسم والفعل فانهما يدلان على معنى في انفسهما فانه يفهم من زيد الشخص
 المعروف ومن قام وحده قسام ماض فانقياس من المحروف والمضى من الصيغة
 وبقولنا ولم يكن أحد جزأى الجملة يندفع ايراد الموصول ونحوه فانه وان كان يدل
 على معنى في غيره وهو اصله الا انه يكون أحد جزأى الجملة نحو أعجبني الذي قام أبوه
 وكذلك أسماء الاستفهام وشبهها الا ترى انك اذا قلت من أبوك فقد دلت من على معنى
 في غيرها وهو الاستفهام عن الأب (قوله ما لا يصلح الخ) أى كلة لا يصلح معها
 الخ وبما يقصاع ما على كلة اندفع ايراد الجملة فانها يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه
 دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تأنيث الضمير في معه الا انه ذكره
 مراعاة للفظ ما فان قيل ان اريد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط
 ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وأن اريد ما ذكره وما لم
 يذكره فهو حوالة على مجهول أجيب بأن لنا أن نختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا
 التعريف تعريفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في الجملة ولنا
 أن نختار الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبدئى وهو لا يستعمل بالافادة والموقف
 بين له ما لم يذكره المصنف وعلى الاول تكون اضافة دليل الى ما بعده للعهد المذكور
 وعلى الثاني تكون الاستعراق وكان الاولى أن يعبر المصنف بالعلامة بدل
 الدليل لان الدليل دلالة قطعية والعلامة دلالة ظنية ولعله انما عبر بالدليل لان
 الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحية
 المنفية الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام في مجتث الالفاظ وهذا
 أمر لغوى لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا
 اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أو ل أو سوف مثلا على الباء أو رب مثلا
 (قوله ولا دليل الفعل) عطف بالواو دون أولي فمداشترط الميمية في النفي وأعاد
 حرف النفي للتخصيص على الميمية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها لا تقيد هانصا
 الا ترى انك لو قلت ما جاءني زيد وعمر وكان ظاهرا في انتفاء محبة ما معا محتملا
 لانتفاء محبة أحدهما فاذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وكان نصابا في انتفاء محبة

(ما لا يصلح معه دليل الاسم)
 أى ما يعرف به الاسم من
 الخفض والتنوين ودخول
 الالف واللام وحروف الخفض
 (و) ما لا يصلح معه دليل
 الفعل أى ما يعرف به الفعل
 من قيد والسين وسوف
 وراء التأنيث الساكنة

معا (قوله فعدم صلاحيته) استشكل بأن العدمى لا يكون علامة للوجودى
واجب بأن العدمى تحمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم
مقيد وهو يكون علامة له وما هنا من الثانى لأن المراد عدم علامة الاسماء والافعال
لا لعدم مطلقا وانما جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة المحرف عدمية
دون العكس لانهما أشرف منه والوجودى أشرف من العدمى فأعطى الأشرف
للأشرف والآنحس للآنحس (قوله بالسكنية) أى لا من اسفلها ولا من فوقها

* (باب الاعراب) *

هذه ترجمة وهى كلمتان تأنيتهما وهى الاعراب بحدرورة لا غير وأما الاولى وهى لفظة
باب فيجوز فيها الرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا باب
الاعراب أو على انه مبتدأ محذوف خبره تقديره باب الاعراب هذا محله وإذا دار
الامر بين هذين التقديرين قيل الاول أولى لان الخبر محط الفائدة فالاولى بالمحذوف
المبتدأ وقيل الثانى هو الاول لان المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى
بالمحذوف وأما النصب فعلى انه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الاعراب
ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هالك لان اسم الفعل لا يعمل
محذوفاً على الاصح وأما الجر محرف محذوف تقديره انظر فى باب الاعراب فنعنه
الجمهور لان الجار لا يعمل محذوفاً ولاشذوذاً وأولى الكل الرفع لان فيه ابقاء ما حذر كى
الاستناد وبليه النصب وأضعفها الجرح لما تقدم والباب لفظة ما يدخل منه الى غيره
واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن
اسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها
على معان مخصوصة وضافته الى الاعراب من اضافة الدال للدلول أى باب دال
على الاعراب أى على حقيقته وأقسامه لانه تكلم عليها فيه فتكلم على الاول
بقوله تغيير الخ وعلى الثانى بقوله وأقسامه أربعة الخ والاعراب فى اللغة له
معان كثيرة المناسب منها هنا الابانة والتغيير لظهور قوله فى الاصطلاح عنهما لان
الكلمة اذا عبرت طهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف وأما فى الاصطلاح
ففيه مذهبان أحدهما انه لفظى أى نفس الحركات والكسور وما ينوب عنهما
وعليه فيجوز ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف

فعدم صلاحيته لدليل الاسم
ولدليل الفعل دليل على
حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن
مالك جرح فعلمة الجيم نقطة
من أسفل وعلامة الحاء المجمة
نقطة من فوق وعلامة الحاء
المهملة عدم النقطة بالسكنية
(باب الاعراب)

أى شئ عني بعد لسان الامر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة
 ويقابلها البناء فمد ما جئ به لالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس
 حكاية ولا نقل ولا اتباعا ولا تخلصا من ~~س~~كونين والثاني انه معنوي والحركات
 دلائل عليه وعليه فمد ما قاله المصنف تغيير الخ ويقابلها البناء فمد ما جئ به لالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس
 الحكامة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج القتي ونحوه
 والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت ويعلم من تعريف الاعراب
 والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو المعرب والمبنى (قوله بكسر الهمزة) احترازا
 من الاعراب بفقهها وهو اسم لسكان البوادي (قوله في اصطلاح من يقول الخ)
 اختار هذا المذهب الا علم ~~و~~كثيرون وهو ظاهر مذهب سييويه واعترض هذا
 المذهب بأنه يقتضي أن التغيير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف وليس كذلك
 (قوله تغيير الخ) اعترض بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الاعراب الذي
 يتصف به اللفظ فلا يصح تغييره به وجهه عليه مع أن الخبرين المبتدأ وأجيب بأن
 المراد بالتغيير أثره وهو الغير لانهم كثير ما يظنون المصدر ويريدون به المحاصل
 بالمصدر من اطلاق اسم السبب على المسبب وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به
 (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة أشار به الى أن المتغير انما هو صفة واخر الحكم
 لا ذاتا وفيه قصور لانه لا يشمل تغيير ذات الا وخر بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة
 كما في المثني والجمع حال النصب والخبر أو حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو
 صارا شيئين بعدما كانا شئ واحد لانهما صارا علامتين للثنية والجمع وعلامتين
 الاعراب بعدما كانا الاول فقط وعبارة المسن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك
 وبغير الصفة بأن تبدل حركة بحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه وجزه أو حكما
 كما في غير المنصرف حال جزه بعد نصبه ويمكن أن يجاب عن الشارح بأنه انما
 قصد بالاحوال نظرا الى أن الاصل في الاعراب أن يكون بالحركات (قوله أواخر
 الحكم لا اختلاف العوامل) اعترض بأن الاواخر جمع وأقبله ثلاثة فيسلم أن
 لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر بخلافه وأجيب بأن الاضافة للجنس
 وهي تبطل معني الجمعية فالمراد جنس الاواخر المصادق بالواحد وبالاكثر واعترض
 أيضا بأن الحكم اسم جنس جمعي أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل
 في التعريف تغير آخر كلمة واحدة أو كلمتين وأجيب بأن لامة للجنس فالمراد جنس

بكسر الهمزة (الاعراب) في
 اصطلاح من يقول انه معنوي
 (هو تغيير) أحوال (أواخر
 الحكم)

الكلمة واعتراض أيضا بأن العوامل جمع أقله ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الأعراب
 إلا باختلاف ثلاثة عوامل والأمر بخلافه وأجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا
 الاعتراض بعينه وارد على قول الشارح أحوال وجوابه أن الإضافة للجنس
 وتعيينه بالأواحيثان محل الأعراب لا للاحتراز ولا يقال ما خرج به يخرج بقوله
 لا اختلاف العوامل لأن التغير بسبب العوامل لا يكون إلا في الأواحيثان وأن تجعله
 للاحتراز من الأوائل والأواسط كغير التكسير والتصغير في قولك في زيد زيد وزيد
 ولا يضر خروج ذلك بما بعده لأن هذا سابق وقع في مركزه والاعتراض بالمأخر على
 المتقدم غير موجه (قوله حقيقة أوحكم) حالان من أوخر يعني أن آخر الكلمة
 قد يكون آخر حقيقة بأن لم يحذف منها شيء كدال زيد وقد يكون آخر أوحكم
 بأن يحذف منها آخرها كيدودم فإن أصله ما يدى ودعى حذفت الياء وجعلت الدال
 والميم في حكم الآخر بأن صارتا محل الأعراب وكلا الفعلان الخمسة تنحويه - لأن فإن
 علامة الأعراب فيها ثبوت الدون مع أنها ليست آخر أو لا متصلة بالآخر بل بالتصغير
 الذي هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزم من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منزلة
 منزلة الآخر (قوله تصيره مرفوعا الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضي أن المرفوع
 أو المنصوب أو المنخفض هو نفس الآخر وليس كذلك فإن الذي يوصف بأحد هذه
 الثلاثة إنما هو الكلمة بتمامها وأما الآخر فهو محل ظهوره ويجب أن الضمير راجع
 للآخر باعتبار الكلمة بتمامها ومن إطلاق الجزم وإرادة الكل ثم أن قوله
 مرفوعا الخ فيه قصور لأنه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع أنه داخل في الكلام
 كما سيذكره بعد ويجب أن يقتصر في البيان على أعراب الاسم لشرفه وقوله بعد
 أن كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون إلى أحد هذه الثلاثة على البدل
 ولم يعتبر الانتقال من أحدها إلى الآخر وهذا تحكم ويجب أن الانتقال من أحدها
 إلى الآخر يعلم أنه أعراب بالاولى لأنه إذا كان الانتقال من الوقف يسمى أعرابا
 فبالاولى الانتقال من حالة من حالة الأعراب إلى أخرى (قوله بعد أن كان موقوفا)
 أي ساكنا لا متحركا بحركة أعراب ولا بناء (قوله هنا) أي في تعريف الأعراب
 (قوله الاسم المتمكن) أي المعرب سواء كان أمكن أي منصرفا كزيد أو غير أمكن
 أي غير منصرف كآدم (قوله نون الأناث) أي نون النسوة والمراد النون الموضوعة
 لهن وإن استعملت في الذكور كما في قوله في صفة اللصوص

حقيقة كآخر زيد أو
 حكم كآخر يدودم والمراد
 بتغيير الآخر تصغيره مرفوعا
 أو منصوبا أو منخفضا بعد
 أن كان موقوفا قبل
 التركيب والمراد بالكلمة هنا
 الاسم المتمكن والفعل المضارع
 الذي لم يتصل بآخره نون
 الأناث

يمرون بالدهنا خفافا عياهم * ويرجع من دارين بجرا الخائب
 (قوله ولم تبشره فون التوكيد) أى لفظا وتعديرا فالتم تبشره نحو لتبلون وليصدق
 فهم من المغرب (قوله على أنه علة له) أى علة لوجوده وتسميته اعرابا فنى
 وجد اختلاف العامل وجد التغير ومتى انعدم الاختلاف انعدم التغير وأورد عليه
 أنه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغير كما فى ضربت زيدا وإن زيدا ورأيت زيدا وقد
 يوجد التغير ولا يوجد اختلاف العامل كما فى المغرب ابتداء المفعول من الوقف الى وجه
 من أوجه الأعراب وأجيب عن الاول بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها فى
 العمل وهى فى ضربت زيدا وإن زيدا ورأيت زيدا لم يختلف عملها لأنه واحد وهو النصب
 فلذا لم يتغير الاخر فاختلافها فى العمل يلزمه تغير الاخر وعن الثانى بأن المراد
 باختلاف العوامل اختلافها ولومن العدم الى الوجود وهذا غير ما ذكره الشارح
 كذا يفهم من الحاشية أقول هذا لا ينافى ما فى الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز
 فى التعاقب الذى فيه بأن يراد به ما يشمل الوجود بعد العدم من اطلاق المزموم وهو
 التعاقب وارادة اللازم وهو الوجود بعد العدم فتأمل بانصاف وخرج بقيد اختلاف
 العوامل تغير الاخر لا بسبب بحيث اذا افتتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالنحو بسبب
 الاتباع كما يمد الله بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعرابا (قوله الداخلة عليها) صفة
 للعوامل ونجاء ذلك وان كان الموصوف جمع الا ان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد
 ممن يعقل والضمير فى عليها راجع الى الحكم والكلم اسم جنس جنى يجوز فى ضميره
 التذكير والتأنيث والتذكير أحسن (قوله واحد بعد واحد) منصوب على أنه
 مفعول مطلق أى دخول واحد بعد دخول واحد وعلى الحال أى حال كونها
 مترتبة فى الدخول فلا يجتمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة
 (قوله جمع عامل) وانما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل على فواعل
 لان محل ذلك فى غير مسائل مستثناة منها ما لم يكن فاعلا مستعملا اسما والاساغ كما هنا
 فان العامل صار علما بالغلبة لا مرخصا (قوله والمراد بالعامل) المقام
 للاضمار ولم يقل بالعوامل بالجمع لان التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست
 للأفراد المدلول عليها بالجمع (قوله ما به يتقوم الخ) أى شئ ملفوظ به أو مقدر
 أو معنوى بسايمه يتحصل معنى من المعانى المقضية اى الطالبة للأعراب أى لبيان
 الحركات والسكنات (قوله لفظيا) أى ظاهرا أو مقدرا (قوله نحو جاء) أى

ولم تبشره فون التوكيد
 (اختلاف العوامل) متعلق
 بتغير على أنه علة له والمراد
 باختلاف العوامل تعاقبها على
 الحكم (الداخلة عليها) واحدا
 بعد واحد والعوامل جمع عامل
 والمراد بالعامل ما به يتقوم
 المعنى المقضى للأعراب سواء
 كان ذلك العامل لفظيا أو معنويا
 فالعامل اللفظى نحو جاء

جامد محو كرفع وذهب (قوله فانه يطلب الفاعل) أى المتصف بالفعل وقوله
 المتقضى أى الطالب للرفع أى من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع ایراذان
 المتقضى للرفع انه هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وانما كانت الفاعلية
 متمتزة للرفع لانه علامة عليها فانفهم وقس عليه ما بعده (قوله فانه) أى رأيت
 يجمل من المفعول والفاعل على ما هو ظاهر كلامه وهو واحد اقوال أربعة ذكرها
 الشارح فى شرح التوضيح اصحها أن الفعل وحده هو الذى يتصل بالمفعول الواقع هو
 عليه (قوله المتقضى) أى الطالب لذم من حيث المفعولية لا من حيث الذات
 كما علم مما مر (قوله فانها تطلب المضاف اليه) المراد بالمضاف اليه ما هو المحرور
 لأن حرف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تنصف معنى الافعال الى الاءماء
 وتوابعها اليها ولا فرق فى المضاف اليه بين الحقيقي كمثل والحكمى كما فى بحسبك
 زيد فان الباء فيه وان كانت زائدة حمل بها ككون الشيء مضافا اليه حكما وصورة
 فلا يقال ان تعريف العامل لم يشعلا (قوله المتقضى) أى الطالب للحراى من
 حيث الاضافة لا من حيث الذات فلا تغفل (قوله الابتداء) أى فى المبتداء
 (قوله والتعبد) أى فى الفعل المضارع (قوله يحسبها المتقضى) أى حصولها
 وتتمها مع الكمال وتسلطها عليها ودخلت العوامل المتدرة والمتأخرة والمعنوية (قوله
 من الفاعلية الخ) بيان لما والياء فيه وفيما بعده بالمدرفه ما مصدران فالفاعلية
 كون الاسم فاعلا حقيقة أو فى حكم الفاعل فى كونه عمدة والمفعولية كون الاسم
 مفعولا حقيقة أو فى حكم المفعول فى كونه فضلة أو متبها به كما فى اسم ان ولما كانت
 الاضافة مصدران بنفسهما يحتاج الى احواف بالمدرفه وهى كون الاسم مضافا اليه
 فكلامه على تقدير اليه (قوله وهو تقدم الخ) مثل ذلك ما لو قاربت كالايتداء
 فى المبتدأ فتزيد قائم (قوله جرى على الاصل الغالب) أو براده ان العوامل
 لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة يعنى أن رتبة العوامل التقدم على
 المعربات وان تأخرت لفظا وعلى هذا تكون لفظة قبل فى كلامه مستعملة فى حقيقتها
 وبحارها (قوله وقول المصنف لفظا وتقديرا الخ) اعرب هذه الجملة الواقعة
 من الشارح أن يقال قول مبتدأ وهو معنى القول وقوله لفظا وتقديرا بديل منه

فانه يطلب الفاعل المتقضى
 للرفع ونحو رأيت فانه يطلب
 المفعول المتقضى للنصب ونحو
 الباء وانما تطلب المضاف اليه
 المتقضى للجر والعامل المعنوى
 هو الابتداء والتعبد والمراد
 بدخول العوامل بحيثها لما
 تقتضيه من الفاعلية والمفعولية
 والاضافة - وانما استمررت أم
 حذف وسواء تقدمت على
 الجمولات كرايت زيدا أو تأخرت
 نحو زيد رايت وقول الكودى
 ان العوامل لا تكون الا قبل
 المعربات جرى على الاصل
 لغالب وقول المصنف (لفظا
 وتقديرا)

أو عطف بيان مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أي حكاية كلام
 المتن وقوله حالان خبر المبتدأ وصح الخبر عنه وهو فرد يدلك مع كونه مثنى لانه
 وإن كان مفرد افضاء مثنى معني لان المقول اثنان قوله لفظا وقوله تقدير (قوله
 حالان) و لانه يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون التفسير ملفوظا أي
 ملفوظا أثره أو ما يدل عليه وهو علامته من الحركات وما ناب عنها أو تقدير أي
 مقدرا أثره أو ما يدل عليه فهمها حالان سيديان وبذلك المقرر ان دفع ايراد أن التغيير
 معني من المعاني وهو لا يكون لفظا ولا تقديرا وفي الحاشية أوجه أخرى في اعراب المتن
 فراجعها ان شئت (قوله تارة) منصوب على المفعول المطلق نحو ضربته مرة أو على
 الظرفية أي في مرة (قوله يكون) أي التغيير أي علامته لما تقدم قريبه أو قوله في اللفظ
 أي ظاهرة في اللفظ (قوله فلفظ بالرفع) أي بآثره أو علامته لان الرفع معنوي بناء
 على قول المصنف ان الاعراب معنوي (قوله وبالجزم) أي وتلفظ بالجزم فيه خفاء
 لان كلام الجزم وعلامته ليس لفظا لانه عدمي اذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال
 في علامته التي هي السكون أنها لفظية بمعنى انها متعلقة بلفظ لان السكون حذف
 الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوي) أي المنوي أثره أو
 علامته لما تقدم بتريزه قوله كما تنوي الضمة فان الضمة المنوية ليست نفس الضمة وانما
 هي علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله لفظا وتقديرا) كان الأولى أن يقول وهذا
 بعض ما اراد بقوله لفظا وتقديرا لان الاعراب التقديري ليس منحصرا في الاسم
 المقصور والقول المضارع المقتل الأسيريل هما بعض ما يقدر فيه الاعراب (قوله
 وأوهنا) أي في تعريف الاعراب في هذا الكتاب للتقسيم أي تقسيم الاعراب
 الى قسمين (قوله لا للترديد) هو مصدر رد الكلام أي كرره وليس مراد ابل
 المراد الشك فكان الأولى أن يقول لا للتردد (قوله وكيفية الاعراب الخ) أراد
 بالاعراب هنا تطبيق التركيب على انقواء النحوية مطلقا سواء كان مبنيا أو معربا
 فلا ينافي ذلك قوله ان حرف نقي ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا
 مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض البنيات مستدركا (قوله اللفظي) أي
 الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما تقدم من ان الاعراب عند المصنف معنوي

حالا ن من تغيير يعني ان تغيير
 أو اخر الحكم تاريخيكون في اللفظ
 نحو ضرب زيد وإن اكره حاتما
 ولم اذهب بعـرو فلفظ بالرفع
 في يضرب وزيد وبالنصب في
 اكره وحاتما وبالجزم في اذهب
 وبالجزم في عـرو وتارة يكون
 التغيير على سبيل الفرض
 والتقدير وهو المنوي كما تنوع
 الضمة في موسى يخشى والفتحة
 في ان أخشى الفتى والكسر في
 نحو مررت بالرحى فوهي ويخشي
 مرفوعان بضمة مقدرة واخشي
 والفتى منصوبان بفتحة مقدرة
 والرحى مخفوض بـكسرهم مقدرة
 وهذا هو المراد بقوله لفظا
 تقدير او وهما لا يتقسم لا للترديد
 وكيفية الاعراب اللفظي ان
 تقول في نحو يضرب زيد يضرب
 فعل مضارع مرفوع لتجرد من
 انصاف والجزم وعلامة رفعه
 ضمة ظاهرة في آخره والعامل
 فيه الرفع التجرد من الناصب
 والجزم وزيد فاعل بـضرب وهو
 مرفوع وعلامة

رفعه صفة ظاهرة في آخره والفاعل فيه ترفع بضرب وتقول في مثل لى اكره حاتما (٢٦) لى حرف نفي ونصب وصكوره

(قوله صفة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره واختلج الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن حبان والاول هو مذاهب سيديوه وكلام اشراج محقق لمذاهب الثلاثة يميل في تمساحه أى صفة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الاعراب التقديرى) أى تقتضى التركيب على القواعد الخفية كما سبق ومعنى التقديرى انتموه علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون المحرف الذى هو محل الاعراب فاعلم ان الحركة الاعرابية كالاسم الذى فى آخره الف سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا والرحى أو معدومة لا لتقاء الساكنين وأما الاستتقال فهو أن يكون المحرف الذى هو محل الاعراب فاعلم ان الحركة الاعرابية كالكهانة فاعلم ان الحركة الاعرابية كالاسم الذى فى آخره ياء مكسورة ما قبلها كفاص وداع وانقاصى والداعى (قوله وفاعلى يخشى) لم يقل وفاعله حوى الالتباس بعود التمييز فتحت لانه أمرت منك كور (قوله مستتر فيه حوازا) أى استتار احاثرا وانحازوا والمستتر حوازا هو ما يخلعه الظاهر وذلك فى فعل العائش والعائشة كتمام وبقوم وقات وتمام واسم الساعل بتدويره قائم أو نه وأما المستر وحوازه وما لا يسميه الظاهر ولا التمييز المفصل وذلك من الفعل المصارع المدحوم والجمرة أو السون أو شاة الخاطب الواحد فى فعل الامر المسدالى واحدا وفعل الاستتار كعلا وعذا وفعل السحب وأفعلى التفسير واسم فعل الامر والمصارع والتدوير الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لا لتقاء الساكنين) أى لدفع التماسهما وذلك لأن أصل قتي فتوقلت الواو والفاء فتحركا وانما حاقا فاعلم ان ما كان الالف والسين فقد فت الالف لانهما حره كانه مستقره وحذف الحرة أولى من حذف الكل كذا فى المحاشية أقول وهو محال لخص عبارة ابن مالك فى الخلاصة من أن أصل قتي قتي بالياء لا بالواو حيث قال

كذا الذى اليه أصله نحو القتي اخ وقال نفس المحشى على الاشهرى من ذلك الموضع ولا يرد العتوه أى على انه باقى فان الياء فيها واو لا سجا

فعل مصارع منصوب لى وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره ولما نصب لى وجاء ما بعده لى وهو منصوب وسلامته نصبه فتحة ظاهرة فى آخره والنصب لى اكره وتقول فى لم أذهب بغيره لم حرف نفي وحره وأذهب فعل مصارع مخروم ولم علامة حره مسكون آخره لفظا والمخارم لم وبغيره وحار ومخروم وعلامة حره كسرة ظاهرة فى آخره والمخارم الياء وكيفية الاعراب التقديرى لى تقول فى مثل موسى يمشى موسى مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة على الالف مع من مظهره المتعذر والفاعل فيه ارفع الالف ويخشى فعل مصارع مرفوع بصفة مقدرة على الالف مع من مظهره المتعذر والفاعل فيه ارفع المتعذر وفاعلى حتى مستتر فيه حوازا تقديره هو وهو وفاعله حيازه فعلى محل رفع على المحرجه موسى و ارفع المحل ليله لو اذهب حبرا المبتدأ وتقول فى نحو لى أحنى القى لى حرف نفي ونصب وأحنى فعل مصارع منصوب لى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف مع من مظهره المتعذر والفاعل فيه لى والفتى مفعول به وهو منصوب ويخشى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف مع من مظهره المتعذر وتقول فى مررت بنا رضى مررت فعل وفاعلى انا لم مررت وفاعلى التاء وبنا رضى حار وشجر ورعى على غير المخروم وحرف وس وعلامة حره كسرة مقدرة على الالف مع من مظهره المتعذر هذا اذا كانت الالف موجودة ان كانت معدومة نحو حاء وزيات فى مررت بفتح ياء تقول فى الرفع سلامة روم صفة مقدرة على الالف المحذوفه لا لتقاء الساكنين وفى نصب علامة نصبه فتحة مقدرة على

الالف المحذوفة لا لتقاء الساكنين وفى المحرجه علامة حره كسرة مقدرة على الالف المحذوفة لا لتقاء الساكنين ما قبلها

(٣٧) وتقول فيما اذا منع من ظهورها الحركة الاستئصال نحو جاء القاضى فالقاضى

فاعمل بحجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال ومررت بالقاضى فالقاضى بحجاء وبالياء وعلامة حركه كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال هذا كله اذا كانت الياء موجودة فان كانت محذوفة فنحو جاء قاض ومررت بقاض فانك تقول فى الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وفى الجرح كذلك وقس على هذه الامثلة ما أشبهها فحيث كان فى آخر الاسم العرب حرف صحيح او حرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ما قبلهما كدلو وظى فالأعراب ظاهر فيه وحيث كان فى آخره ألف مقبوح ما قبلها كالفتى اوباء مكسور وما قبلها كالقاضى فالأعراب مقدر فيه الا أن الألف تقدر فيها الحركة تعذرا لكونها لا تقبل التحريك والياء تقدر فيها الحركة استئصالا لكونها تقبل الحركة ولكنها تثبت عليها والمراد بالالف الالف فى اللفظ ولا التغيرات الى كونها تكتب بـاء فى مثل يحنى والفتى فظهر أن الآخر كـل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال وأن الانتقال من الوقف الى الرفع ومن الرفع الى النصب ومن النصب الى غيره هو الأعراب

ما قبلها اه (قوله الاستئصال) أى التقل فى النطق بالياء مضومة أو مكسوة واسقط النصب لانه يظهر محققه (قوله وفى الجرح كذلك) أى بأن تقول علامة جرح كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فان الأصل جاء قاضى ومررت بقاضى باثبات الياء منع التثوين والتحريك استئصال الحركة على الياء فمحذوف فالتقى ساكنان الياء والتثوين فمحذوف الياء لذلك الانتقال واذا دنت تحت ال أو الاضافة رجعت الياء وذهب التثوين نحو هذا القاضى وقاضيك واما فى حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر فى فتحها مطلقا وتثوين لم يصف وما لم يكن فيه ال كرايت قاضيا وهذا حكم الوصل واما الوقف فالأكثر على أنه كالوصل فتقول فى المعرفة هذا القاضى بالاثبات وفى النكرة هذا قاض بالحذف وقد جاء بالعكس (قوله فحيث كان) أى اذا وجد فحيث معنى اذ افه ومضين معنى الشرط وكان تامة معنى وجد (قوله يشبه الصحيح) أى فى تيميله للحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية اذ ليس هنالك غير هذين الحرفين (قوله فالأعراب ظاهر) أى ان لم يمنع منه مانع كالإضافة الى ياء المتكلم نحو جاء غلامى (قوله والياء تقدر فيها الحركة) أى الضمة والكسرة وكذا الفتحة النابتة عن الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر على الياء كما تقدم فى نحو مررت بحجاء واما الفتحة فيظهر فى فتحها عليها كما تقدم وكذا بقدر الفتحة فقط فى الواو والياء فى الفعل المضارع الذى آخره واو أو ياء نحو يد عويى وتظهر الفتحة عليها بالفتحة (قوله ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة للاستئصال وحال تقدر فيه للتعذر وحال تظهر فيه حيث لا تعذر ولا استئصال كذا فى الحاشية واقول التثوين السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل (قوله وأن الانتقال الخ) أى وظهر أن الانتقال أى التحول من الوقف أى حالة الوقف أى السكون الى الرفع أى حالة الرفع الخ أى ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير الإعراب حيث يفسر التغيير الواقع خبرا عن الأعراب بتصميم مرفوع الخ (قوله ومن النصب الى غيره) أى الجرح فى الاسم والجرح فى الفعل ثم ان كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الإعراب وليس كذلك وإنما الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الى الرفع مثل اللى اعرابا بل الأعراب هو الرفع المستقل اليه وهو التغيير بخصوص واجب بأن المراد بالانتقال تغيير حالة الوقف بحالة غيره فهو من ذكر الملزوم واردة لإزمه

(قوله مجازا) حال من انواع اى حالة كون الانواع متجوزا بها عن معناها الاصلى
وانما كان اطلاق الانواع على ما هنا مجازا لان النوع كلى وقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة وذلك غير متواتر لان الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
لان حقيقة ما بالضم غير حقيقة ما بالواو وكذا البقية وهذا التجوز انما يظهر على
ما ذهب اليه غير المصنف من كون الاعراب لفظيا وان نفس الرفع وما بعده هو
الاعراب وذلك لانها حينئذ لم تدرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين
بالحقيقة ولم تدرج تحتها اشياء متفقة بالحقيقة فليست انواعا متفقة بل انواع
عرفية واما على ما ذهب اليه المصنف من كون الاعراب معنوية اى انواع حقيقة
لاندراجها تحت الاعراب بمعنى التغير المطلق فالرفع مثلا لا يبرر بخصوص مندرج
تحت مطلق التغير وله افراد تعبيرا بالضمه وتعبيرا بالواو الخ فهى انواع منطقية
حينئذ كذا فى الناحية واقول فى قول الشارح وان تلك الاحوال الخ شئ وذلك
لانه لم يظهر من كلامه السابق ان تسمية تلك الاحوال المنقل اليها انواعا تسمية
مجازية وانما الذى ظهر من قوله السابق والمراد بتغير الآخر الخ ان هذه انواع
للالاعراب واما المجازية فى اطلاق لفظ الانواع عليها فنعدم انطباق تعريف النوع
عليها فتأمل بانصاف (قوله واقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدرك ان سائلا
قال له انت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة افراد ولا فاجاب بقوله
واقسامه الخ اى جزئياته لا اجزاؤه فالاقسام هنا مستعملة فى حقيقتها وهى الجزئيات
بخلاف ما تقدم فى الكلام فانها بمعنى الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان
ذلك لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له واما الاعراب
فليس مركبا لانه التغير بالمخصوص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود
التغير فيه فهى جزئيات له وتعبيره اليها من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابطه
(قوله اى اقسام الاعراب) اى سواء كان فى الاسم او فى الفعل وسواء كان بالضمه
او بغيرها فالقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لا يبرر تقسيم الشئ
الى نفسه وغيره وهذه الاقسام اقسام له على كونه لفظيا او معنويا لوجود ضابط
له على احدهما لانه على الاخر اقسام اخر غيرهما وليس كذلك فارفع نفسه
اعراب على القولين وكذا البقية واما الضمة مثلا فهى نفس الاعراب على انه لفظي
وعلامه له على انه معنوي (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) اى بالنظر الى مجموعهما

وان تلك الاحوال المنقل
اليها تسمى انواع الاعراب
مجازا وقد بينها بقوله
(واقسامه) اى اقسام
الاعراب بالنسبة الى الاسم
والفعل

وهذا جواب عما يقال ان أراد ان هذه الاقسام اقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة
الرفع والنصب والخفض او اقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب
والجزم وحاصل الجواب أنه اذا اقسام اعرابها من غير ملاحظة واحد منها
بخصوصه (قوله رفع الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل ثم اعلم ان لكل
واحد من هذه الاربعة معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في
الاعراب فالرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحاً على ان الاعراب لفظي نفس الضمة
وماناب عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها والنصب لغة
الاستقامة والاستواء واصطلاحاً على أن الاعراب لفظي نفس الكسرة وماناب
عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وماناب عنها والجزم لغة القطع
واصطلاحاً على أن الاعراب لفظي نفس السكون وماناب عنه وعلى انه معنوي
تغيير مخصوص علامته السكون وماناب عنه والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه
التعاريف الاصطلاحية بأن يكون في الاخر لا اختلاف العوامل فيخرج البناء
(قوله وخفض في اسم وجزم في فعل) انما اختص الخفض بالاسم لثقله وخفضه
الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لثقله وثقل الفعل بترك
مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطى الثقل للتحفيف والتخفيف للثقل للتعادل (قوله
على سبيل الاجال) أي طريق هي الاجال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم
أو فعل وقوله واما على سبيل التفصيل أي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين
متعلقها فالمصنف قسمها أولاً في قوله وأقسامه أربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانياً
في قوله فللاسماء الخ باعتبار متعلقها أي محلها من الاسم والفعل (قوله فللاسماء)
أي معربة كانت أو مبنيّة كدليل اطلاقه فيها وتقييده في الافعال بالمعربة واذا كان
المراد الافعال المعربة ورد أن يقال إن الافعال المعربة هي المضارع فقط فلامعنى للجمع
ويجاب بأن الجمع بالنظر للأفراد وبعضهم جعل كلام المصنف في خصوص المعرب
من الاسماء والافعال وقصره عليه بدليل أن فرض الكلام في أقسام الاعراب
فيكون في كلامه حذف الصفة في الموضوعين خلاف ما صنعه الشارح (قوله
المذكور) أشار به الى أن اسم الإشارة راجع للاربعة باعتبار تأويلها بالمذكور
والا فذلك اسم إشارة للمفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع (قوله الرفع) أي ظاهراً
أو مقدراً أو محلاً وكذا فيما بعده (قوله والحاصل) أي المتحصل من ذلك ان الخ

أربعة رفع ونصب في اسم وفعل
نحو يقوم زيد وان زيد ان يقوم
(وخفض) في اسم نحو مررت
بزيد (وجزم) في فعل نحو لم يقم به
هذا على سبيل الاجال وأما
على سبيل التفصيل (فللاسماء
من ذلك) المذكور من الاقسام
الاربعة (الرفع) نحو جاء زيد
(والنصب) نحو رأيت زيدا
(والخفض) نحو مررت بزيد (ولا
جزم فيها) أي لا جزم في الاسماء
(وللافعال) المعربة (من ذلك)
المذكور (الرفع) نحو يقوم
(والنصب) نحو لم يقوم
(والجزم) نحو لم يقم (ولا خفض
فيها) أي لا خفض في الافعال
والحاصل ان هذه الاقسام
الاربعة ترجع الى قسمين

(قوله مشترك) أى مشترك فيه فهو من باب المحذف والايصال لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بغير وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت في كذا فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيان وصح الاخبار به مع انه مثنى عن المشترك مع انه مفرد لان لامة الجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله والمختص شيان (قوله لانه كرر الرفع والنصب) أى ذكرهما مرة مع الاسماء واخرى مع الافعال (قوله فعلمنا انه) أى القسم أى قسم الرفع والنصب والافعال العبارة انهما (قوله علامات) المراد بالجمع ما فوق الواحد بالتعريف الجزم لانه ليس له الاعلامتان او يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد الفعل المعرب (قوله اعقبها بقوله) أى اتى عقبها بقوله باب الخ

* (باب معرفة علامات الاعراب) *

من اضافة الدال للدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني في مسمى الكتب والابواب والفصول انه اللفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أى هذا دال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الادراك واطافة الباب اليها من اضافة السبب للسبب أى باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافي ما تقدم من انه من اضافة الدال للدلول لان ذلك بالنظر للدلول أى الباب وهو علامات الاعراب وأن لفظة المعرفة مستدركة وهذا بالنظر للمعرفة وانها غير مستدركة ثم ان المصنف عبر بالمعرفة مع انها لا تنال الادراك الجزئيات كريد وعمرو والبساتن رهي ما لا يقبل الاتقسام كناية النقطه وما هنا الجنس كذلك لان العلامات امور كلية فكان الاولى أن يسر بالعلم لانه يقال للسكنى كالحیوان والانسان والمركب كالنسيه في نحو وزيد قائم واجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من انها بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جوع الفقه منزلة الجزئى الذى لا تكترفيه ثم ان كلام المصنف معترض بشئ آخر وهو انه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذ كر دوز كشيئا وهو علامات الاعراب التى عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب أن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب اضافها اليها اضافة السبب للسبب كما تقدم لان من طالعها وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الاعراب وقد رشح لفظ أقسام لان العلامات التى ذكرت ليست علامات للاعراب المطاني

قسم مشترك وقسم مختص فالمشترك شيان الرفع والنصب والمختص شيان المختص والجزم وبيان ذلك أن الرفع والنصب مشترك فيهما الاسم والفعل وان المختص يختص بالاسم وان الجزم يختص بالفعل وذلك مستعاد من كلامه لانه كرر الرفع والنصب مع الاسماء والافعال فعلمنا انه مشترك بينهما ونخص الاسماء بالمختص ونفى عنها الجزم ونخص الافعال بالجزم ونفى عنها المختص ثم لكل من الرفع والنصب والمختص والجزم علامات لا يذ من معرفتها ولذلك اندقها بقوله (باب معرفة علامات أقسام الاعراب)

والامدادات القيمة على خصوص الرفع وانما كانت تدل على اعراب مطلق أى كانت
تدل على الحقيقة والمهاية لا خصوص الافراد وانما هي علامات لاقسام الاعراب
كما يدل على ذلك قول المتن فأما الضمة الخ وأيضا الاعراب نفسه ليس مشتركا مع
غيره حتى يحتاج الى علامات تميزه والعلامات انما تؤثر في التمييز لا الأشياء المشتركة
بعضها عن بعض وازدادة علامات الى ما قدره الشرح وهو لغة أقسام على معنى اللام
على ما مضى عليه المصنف من ان الاعراب معنوى واما على انه لفظى فلاضافة
بيانية أى علامات هي أقسام الاعراب (قوله الق هو الرفع الخ) نعت
للاقسام ولا يضرك فصل بالضاف اليه وهو الاعراب لان المتضايفين كالشيء الواحد
(قوله من حيث هو) أى لا بقيد كونه في الاسم لان علاماته ثلاثة فقط الضمة
والواو والالف ولا بقيد كونه في الفعل لان علاماته اثنان الضمة والنون ولا بقيد
كونه فيهما لان علاماته خمسة ولا بقيد كونه بالضمة او بالواو او بالالف او بالنون لثلاث
يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وكذا يقال في المنصب والمخفض والمجزم فالحيثية
حيثية اطلاق (قوله اربع علامات) ذكر العدد لان المعدود وهو علامات مؤنث
(قوله على الاصل) متعلق بمحذوف امانت للضمة أى الكائنة على الاصل او حال
منها أى كائنة على الاصل والصيغة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يعترض بأنه يقتضى
أن اناضمة أصلية وضمة غير أصلية وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من
الاحرف الثلاثة بتأويله باسم الفاعل أى حال كونه انائبة لكن وقوع المصدر
المنكر حال اسمها وان كان كثيرا فالاولى نفسه على انه مفعول مطلق أى تنوب نيابة
(قوله لاصالتها) أى أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله وثني بالواو)
أى أى بالواو ثانيا (قوله تنشأ) أى تحدث وقوله فهي بنتها أى لتواردها عنها
وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني في الخصائص وهو أن حروف العلة
ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحيتين والياء
من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح انها بسائط لا تركيب فيها وعليه فيقال
انه ثني بالواو لكونها افرعاً في النيابة عن الضمة (قوله وثلث بالالف) أى ذكرها
ثالثة (قوله لانها أنت الواو) حقيقة الانخت ومذكرها وهو الاخ المشارك لغيره
أى الولادة أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء كما عرفت فان الالف أنت الواو
يشاركك في المدة الخ فقيه استعاردة مصرحة أصلية ولا يخفى تقريرها

التي هي الرفع والمنصب والمخفض
والمجزم (المرفع) من حيث هو (الواو)
علامات الضمة على الاصل (والواو)
والالف والنون نيابة عن الضمة
قدم الضمة لاصالتها وثني بالواو
لكونها تنشأ عن الضمة اذا اشبهت
فهي بثني وثلث بالالف لانها أنت
الواو في المدة واللب

(قوله والذين) عطف عام على خاص لأن الواو والالف والياء حروف علة مطلقا
وحروف لين أيضا ان سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد أيضا ان جاتس الواو
والياء ما قبلها بأن انغم ما قبل الواو وانكس ما قبل الياء فكل حرف هـ حرف لين
ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس (قوله لضعف شبهها) من
إضافة الضعف للوصف (قوله في الغنة) بيان لوجه الشبه وقوله عند سكونها
أي النون طرف للغنة فهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة وأن النون إذا سكنت
كذلك فاشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعیف فانحوت النون لذلك
(قوله ولكل واحدة الخ) اعترض بأنه يقتضي أن لكل واحدة ثلاثة مواضع
كما هو مقتضى الجمع مع أن الواو ليس لها الاموضعان والالف والنون ليس
لكل منهما الاموضع واحد كما سيأتي وأجيب بأن الجمع في مواضع باعتبار الافراد
الشخصية وهي ممكنة التعقق في افراد ما سيأتي أو بأن المراد بكل هنا الكل
المجموع ومن يأتية لا تبعية أي للمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع وهذا
لا يتلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع (قوله الاول في الاسم المفرد)
قد يتطرق فيه لأنه يوجب اما أن يكون التي طرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم
المفرد أو يكون الاول غير الاسم وكل منهما باطل فكان الا حسن أن يقول الشارح
بعد ذلك المصنف في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بأن يكون
التقدير الاول يبيح في الاسم المفرد من مجيئ العام في الخاص بمعنى تحققه فيه لأن
ماهية الاول الذهنية أعم من الاسم المفرد وان كانت آياها بحسب الخارج فتأمل وقس
عليه نظائره والمفرد المراهبه هنا أي في باب الاعراب ما ليس مثنى حقيقه أو حكا ولا
مجموعا حقيقة أو حكا ولا من الاسماء الخمسة ولو كان مركبا كما بد الله وبعليك
(قوله نحو جافريد الخ) مثل المذكورين والذين والذين بمثلين أيضا للاشارة الى انه
لا فرق بين الاعراب اللفظي والتقدير في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير
(قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضمها جمع اسرى بفتح الهمزة جمع اسرى بفتح الهمزة
فالاسارى جمع الجمع (قوله والعداري) جمع عذاره وهي البكر (قوله ما تنغير
فيه بناء مفردة) أي جمع وهو ما دل على أكثر من اثنين تنغير فيه صيغة واحدة
فالمراد بالمفردة ما قابل الرض كآب أي ما تنغير فيه مفردة عن حاله قبل الجمع أي
تغير التغير اعلال ولا الحاق علامة جمع ولا يعرب معه بالحروف فستقطب بالاول

وتختتم بالنون اخضع شبهها بحروف
العلة في الغنة عند سكونها
ولكل واحدة من هذه العلامات
الاربعة مواضع تقتضيها (فاما
الضمه فتسكون علامة للرفع في
الاول (في الاسم
اربعة مواضع)
المفرد) سواء كان المذكور منه وجافريد
والفتى أم لثوث نحو جاءت هند
وحبلى (و) الثاني في (جمع
التكسير) سواء كان المذكور نحو
ارجال والاسارى اولثوث نحو
جاءت الهند والعداري والمراد
بجميع التكسير ما تنغير فيه بناء
مفردة

ما تغير فيه بناء واحده للاعلال وهو جمع فتخرج نحو قاضون ومصطون وبالثاني
 ما تغير فيه بناء واحده لا لحاق علامة الجمع وهو جمع مذ كرم كريدون أوجع مؤنث
 سالم كنهان وبالثالث ما تغير فيه بناء واحده وهو معرب بالحروف كسبون
 ورضون وبإضافة ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى ليكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق
 في التغير بين أن يكون مشاهدا وهو ما ذكره الشارح أو قد دراك ذلك فإنه يستعمل
 في المفرد والجمع لفظ واحد لكن إن جعلته جمعا فضعه أوله كضمة أسد وان جعلته
 مفردا فضعه كضمة قفل والتغير أمر اعتباري لأنه لا يقدّر زوال الضمة الكائنة في الواحد
 وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيدييه ويعرف الجمع من المفرد بالتغير أو بالفتحة أو بتغير
 ذلك فنقول فلان سائر المفرد وذاك سائر الجمع واشترية أن كان مفردا واشترية أن
 ان كان جمعا (قوله وهو) أي تغير مفردة أو ما تغير فيه بناء مفردة وعلى الثاني
 يحتاج لتقدير مضاف بعيد قوله الأول والثاني الخ أي الأول صاحب التغير
 بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم إلى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العينية
 والإفهي ثمانية لأنها ما يزيد فقط أو ينقص فقط أو جمعا أو بعدد هما وكل
 منها ما مع تغير شكل أوله لكنه أسقط منها قسمان لعدم وجودهما في كلامهم وهما
 وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغير فيهما (قوله نحو صنوان
 الصنوف سرخ الشجرة والصنوان يستعمل مثنى وجمعاً ويفرق بتبوين النون في الجمع
 والأعراب بالحركات الظاهرة عنها وبعد التبوين في النون مع كسرها والأعراب
 بالحروف في المثنى (قوله نحو قحمة) مفرد وتجمع جمع (قوله نحو أسد) بفتحين
 اسم للصيوان المقوس والجمع أسد بفتحين ويخفف بأسب كان السب المهملة (قوله
 نحو غلام وغلان) أما الزيادة في غلان فبالالف والنون وأما النقص فنقص
 الالف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد وأما تغير الشكل فظاهراً فعرفت ان
 ألف غلان غير الف علام لاختلاف مجاها (قوله وهو ما جمع الخ) ان أو قعنا
 ما على مفرد مع قوله جميع الخ ولم يصح قوله إلا في أنه ينصب بالكسرة وان
 أو قعنا ما على جمع نافي قوله جمع الخ لأن الجمع لا يجمع ثانياً وأجيب باختصار الثاني
 وأن المراد ما تحققت جميعته وحصلت بالالف وتاء أي كان لها ما دخل في الجمعية فالتاء
 للسببية وجائز فلا حاجة لقوله يزيدتين لأن ما خرج به يخرج بجمع الباء للسببية
 إذ لا تكون الالف والتاء اسماء في الجمعية إلا ان كانتا مزيدتين وان جعلت البناء

وهو ستة أقسام الأول التفسير
 بالزيادة على المفرد من غير تغير
 شكل نحو صنوان غير تفسير
 التغير بالفتح عن المفرد من غير
 تغير شكل نحو قحمة وتضم الثالث
 التغير بتدليل الشكل من غير
 زيادة ولا نقص نحو أسد وأسد
 الرابع التغير بالزيادة على المفرد
 مع تغير الشكل كرجل ورجل
 الخامس التغير بالنقص عن المفرد
 مع تغير الشكل كرسول ورسول
 السادس التغير بالزيادة والنقص
 فيهما ككاهن رفيع بالفتحة (و) الوضع
 بالالف (جمع المؤنث السالم) وهو
 جاءت الهندات

للمساجبة احتج الى مزيدتين ليخرج قضاة وآيات فان كلامهما يصدق على
انه جمع مع الالف والهاء لكن الف قضاة متقبلة عن اصل لا زائدة واما آيات
اصل ونصب هذين بالقحة كغيرهما من جموع التكبير (قوله وتقييد الجمع
بالتأنيث والسلامة الخ) وكذا بالجمع لانه قديم يكون اسم جمع كآلات أو مفردا
كعزفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بعد تغييره به بما صح بالتحق
ونه الخ لان محومه حيث شامل لما أوردوه وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل
التعريف بالنظر للآيات ثم هو يحتاج اليه بالنظر لتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير أيضا
(قوله امطيل) بقطع الهمة وهو موقف الدابة (قوله حليات) وتغييره
بقلب ألف المفرد وهو جلي في الجمع ياء (قوله يوجب بناءه) أي على السكون
كثون النسوة نحو يترى من أو على الفتح كثون التوكيد تقييده كانت نحو ليس جلي
أو غيبة نحو ليس كوثن والكاف في كلام الشارح استعمالية لا لغوية موحية بناء
المضارع فيها واعتراض قوله يوجب بناءه بأنه لا حاجة اليه لان الكلام في العبارات
فكان المناسب حل الشيء في كلام المتن على ما يقتل أعرابه فقط واجيب بأنه ذكره
لتنبيه المتدبر على ما عساه يغفل عنه واعلم ان نون النسوة لا تكون الا مباشرة واما
نونة التوكيد فتكون مباشرة أو غير مباشرة وهي الوجبة لبناء كما تقدم وتكون مباشرة
لفظا منفصلة تقديرا نحو ولا يعد ذلك أو منفصلة لفظا وتقدير نحو لم يكون ولا تتبعان
فأما تين والفعل معهما معرب (قوله واما لواء) أي المشهور ما قبلها لفظا كما زيدون
أو تقدير كالمصطفون وقوله فتكون علامة لرفع أي على الرفع فاللام بمعنى
على أي اشارة عليه على سبيل النسيابة (قوله الاول في جمع المذكر السالم) تقدم
الكلام على هذه الطريقة ولا يخفى ان جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى
مثله فأكثر زيادة في آخره صالح للتجريد وحذف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول
أي المذكر المجمع جمع سلامة وما جعل عليه وهو ما كان آخره واو أو ونا في حالة
الرفع كما زيدون وعشرون أو باء أو ونا في حالة النصب والمجر كازيدون وعشرين
وهو قسمان علم وصفة فيخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجلون
الا اذا صغر لانه حينئذ يلحق بالصفات فالاول نحو ازيدون والثاني كالسالمون
وله شروط هامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والسفة ان يكون كل
لمذكرا قاعدا خال عن التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضا عن غيرها وتختص

وتزيد المجمع بالتأنيث والسلامة
جاء على انقال والا فليكون
بجعل المذكور اصطلاحات جمع امطيل
وقد يكون مكسرا نحو حليات جمع
جلي (و) الرابع في (الفعل)
المضارع الذي لم يتصل بآخره
يوجب بناءه كثون النسوة
يترى من أو نون النسوة نحو
ليس جلي وليكون أو يقتل أعرابه
كألف الاثنين نحو ضربان أو ادوا
الجمع نحو ضربون أو باء المضافه نحو
تضربون ومثال المضارع الذي
لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو
يضربون وعشني (واما الواو فتكون
علامة للرفع في موضعين) الاول
(في جمع المذكر السالم) نحو جاء
أزيدون

العلم بأن لا يكون مركباً تركيباً اسنادياً ولا مزجياً ولا معرباً بحرفين وتخص الصفة بأن
لا تكون من باب أفعل فعلاً ولا فعلان فعلي ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث أكن
العلم اذاً جازاً علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر اذا أريد التعريف وذلك
لأن العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه فهو لم يوضع علماً الا مفرداً فهو
دال على الواحد واذا اجمع زال معنى العلمية منه لانه حينئذ يصير دالاً على معنى
متعدد والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقياً على علميته لتنافي مدلول الجمع
والعلمية وكذا يقال في العلم اذا انشئ فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع والتثنية
وعدمها شرط لثبوتها ما فخرج بالمدح من العلم نحو زنب ومن الصفة نحو حاض
وبالاعمال من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلافه
صفة عاقل ومنه والسابقون السابقة وبالمخلو من التاء وان استعملت في غير التأنيث
كالباقة من العلم نحو حجرة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضاً
عن غيرها قد في التثنية والادخال فان كانت عوضاً مثل عدة وثبة علمين جاز فيه
عدون وثبون وخرج ما ركب تركيباً اسنادياً من الاعلام كعبرق شجرة أو مزجياً
كسينويه وما عرب بحرفين كزيدان وزيدون علماً فلا يجمع هذا الجمع وخرج
ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاً يفتح الفاء والمدح كاجر واسود وشذ
قول الشاعر

فما وجدت نساءً بنى نعيم * حلائل أسودين وأحمرين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاً بالمدح والفتح فيجمع هذا الجمع كالأفضل فيقال
الأفضلون لأن مؤنثه فعلي وخرج ما كان من باب فعلان فعلي كندمان من الندم
فان مؤنثه ندمي أما نه مان من المناداة فيجمع هذا الجمع لأن مؤنثه ندمانه ونحو
ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصور ورجيح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على
وزن فاعل اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل أو امرأة قتيل أو مالوكان
بمعنى الفاعل فلا يستوى فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء كعلم للذكر
وعلمية للمؤنث ويقولون اقيماً تقدم والمراد به هنا اسم المفعول أي المدح كالحج يدفع
الاعتراض على المتن بأن فيه قصوراً لانه لم يذكر المحقق يجمع المذكر السالم في هذا
الاعراب وحاصل الجواب أن في كلامه حذف المعطوف (قوله لسلامة بناء) أي
أي لوجود صيغة المفرد فيه سلامة من التغير (قوله مع قطع النظر) دفعك

وهي سالمة لسلامة بناء المفرد فيه
مع قطع النظر عن زيادة الواو
والنون رفعاً والياء والنون نصباً
وجزاً

يقال ان هذا الجمع ليس سالما لانه زاد على المفرد وجه قطع النظر عن هذا ما زيادة
 ان اتوا واتى بها زيادة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون اتى بها جبرا
 لما فاته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يثبت بها المحسن الجسمية والذي
 يحول المفردة متغيرا والذي يثبت به المحسن الجسمية كسنوان جمع صنو (قوله
 وجوك) بكسر الكاف فانه قريب الزوج المذكور على النسب، ورفلا يضاف الا الى
 المرأة اى على المشهور واما السكاف في النقية فان اضممتها الى مذكركم فتحت والا
 كسرت (قوله واستغنى عن اشتراط الخ) اى عن التصريح باشتراط الخ
 (قوله مفردة) فلو ثبتت او جئت اعربت اعراب المثنى او المجموع فان جئت جمع
 تصحيح اعربت بالحروف او جمع تكسيرا اعربت بالحركات الظاهرة كذا في المحاشية
 والذي في المحققى على الاشعوى عن ابن قاسم انها ان جئت بالالف والتاء ايضا بان
 اريد بها من لا يسهل اعربت اعراب الجمع بالالف والتاء وانها لا يجمع منها جمع
 سلامة لمذكرا الا بالاب والاخ والحم وان نازع في جمع الاخير البهوى (قوله مكبرة)
 فلو صغرت اعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو افردت اعربت
 بالحركات الظاهرة بحاء اب وايت اب او مرت باب (قوله لغير ياء المكلم) فلو
 اضممت اليها اعربت بالحركات المقصورة والذي ذكره الشارح اربعة شروط ويزاد
 عليها ان تكون غير منسوبة فلو كانت منسوبة اعربت بالحركات الظاهرة بكلمة ابويك
 وان يكون الفم حاليًا من الميم والا اعربت بالحركات الظاهرة وان تكون ذوقية منى
 صاحب فان كانت موصولة فهي مبنية على المشهور وان تناف ذوالى اسم جنس
 ظاهر غير صفة وشذبا ضاقتها الى غيره نحو انا الله ذو بكه سواء كان اسم الجنس
 معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم او نكرة نحو ذومال وقولنا اسم جنس ظاهر اختار
 عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه فانه لا يعامل
 معاملة والا فاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لا بد منه في اخراج
 الصفات كقائم وضارب فانها اسماء اجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع لان
 اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد والمراد بالصفة ما اخذ من المصدر للدلالة على
 معنى وذات وانما تنصف اليها لان الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف
 باسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها اذا علمت ذلك علمت ان
 الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن يوهم

(د) الموضع الذى اتى في الاسماء
 الخمسة وهى ابوك واحوك وجوك
 وفوك وذومال) نحو هذا ابوك
 وفوك وجوك وفوك وذومال
 وانحوك وجوك وفوك وذومال
 فنرفع بالواو زيادة عن الخمسة
 واستغنى عن اشتراط كونها مفردة
 مكبرة مضافة لغير ياء المكلم لكونه
 ذكرها كذلك

اشتراط اضافتها انكاف واطافة ذوالى لفظ مال ويوهم اشتراط التصريح بالاضافة
وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة المقدرة كفى قوله

ناط من سلى خياشيم وفا أى خياشيمها وفاها (قوله واسقط المصنف الى
المراد بالاسقاط عدم الذكر أى تركه ولم يأت به (قوله الهن) هو على الصحيح
اسم يكتفى به عن أسماء الاجناس مطلقا سواء كان يستقيم التصريح بذكرها أولا
(قوله فى تسمية الاسماء خاصة) اعترض بأن الالف علامة فى المثنى لافى التثنية

فى فعل الفاعل وأجب بأن كلامه من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول
كالخلق بمعنى المخلوق فلاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهى على
معنى من فى المثنى من الاسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أى فى الاسماء
المثناة وقوله الاسماء لا يختزل لان غيرها لا يثنى كأن قوله خاصة كذلك سواء
رجع الى تسمية أو الى الاسماء وهو بمعنى خصوصاً فهو من المصادر التى جاءت على
فاعله كالعاقبة والعاقبة منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره انحص
تسمية الاسماء بكون الالف علامة لرفعها انحصوا ابتداء على المشهور ومن جواز حذف
عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن مالك والمراد بالمثنى كل اسم ناب عن اثنين
اتفاقا فى الوزن والمحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالقيد الاول
فخو العرين فى عمرو وعمرويه وبالثانى فحو العرين فى أبى بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا
واثنان واثنان اذ لم يسمع كل ولا كلة ولا اثن ولا اثنة وهذه المخرجات ملحقات بالمثنى
فى اعرابه لامنه * ثم اعلم انه يشترط فى كل ما يثنى عنده الاكثرين شروط ثمانية
نظمها بعضهم بقوله

شرط المثنى ان يكون معربا * ومفردا من كراما ربكا

موافقا للفظ والمعنى له * مماثل لم ينع عنه غيره

كذا فى الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا أو مأخوذاً وتان والذان واللتان فصيح
موضوعة للثنى وليست مشاة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ولا يثنى المثنى
ولا الجمع على حده ولا الجمع الذى لا نظيره فى الاتحاد ولا يثنى العلم باقيا على علميته
بل ينكر المثنى وقد مرّت الاشارة الى ذلك فى جيع المذكر ولا يثنى ما ركب تركيب
اسناد اتفاقا ولا مرجع على الاصح واما المركب الاضافى من الاعلام فيستغنى بتثنية
المضاف عن تثنية المضاف اليه ولا يثنى ما لم يتفق فى اللفظ وأما نحو الابوان فن باب

واسقط المصنف الهن فيما تبعها
للمعراء والزجاجي لأن إعرابه
بالمحروف لغة قليلة (وأما الالف
فكون علامة للرفع فى تثنية
الاسماء خاصة) فتجاء الزيدان
فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة
رفعه الالف . انه عن الضمة

التعليب ولا ما يلتقي في المعنى فلا ينشئ المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد
 اللسانين فشاؤ ولا ينشئ ما لا تأتي له في الوجود فلا ينشئ الشمس والقمر وأما قولهم
 القمران للشمس والقمر فمن باب الجاز ولا ما استثنى بثنية غيره عن ثنيته فلا ينشئ
 سواء لأنهم استغنوا بثنية مسمى عن ثنيته فقالوا لسانين ولم يقولوا لساناً ولا ما استثنى
 بملحق بالمتن عن ثنيته فلا ينشئ إجماع وجهاً ما استغناه بكلاً وكلنا أفاده في التصريح
 (قوله تضربان بالفوقاية) وهو يصلح للمخاطبين المذكورين نحو أنهما تضربان بالزبدان
 والمؤنثين نحو أنهما تضربان بالهندان والتاء فيه للخطاب ولا تكون الالف فيه إلا اسماً
 ويصلح للغائبين المؤنثين سواء كانت الالف اسماً نحو الهندان تقومان أو حرفاً على لغة
 الكل في البراغش نحو تقومان الهندان والتاء فيه لتأنيث لا للخطاب فقيه أربع صور
 (قوله وضربان بالفتحية) للغائبين المذكورين اسماً كانت الالف نحو الزبدان
 يضربان أو حرفاً نحو ضربان الزبدان على تلك اللغة فقيه صورتان (قوله تضربون
 بالفوقاية) خاص بجمع المذكور المحاضرين نحو أنتم تضربون ولا تكون الواو فيه إلا
 اسماً فقيه صورة واحدة (قوله وضربون بالفتحية) لجمع المذكور الغائبين
 سواء كانت الواو فيه اسماً نحو الزبدون يضربون أو حرفاً نحو ضربون الزبدون على تلك
 اللغة فقيه صورتان (قوله المخاطبة) هذا القيد ليس بالواقع إذ ليس لنا
 فعل يرفع بثبوت النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحتز عنه (قوله
 نحو تضربين) ولا يكون الأبد وما بالاتاء الفوقية ولا تكون الياء فيه إلا اسماً
 فقيه صورة واحدة فجملة الأفعال باعتبار ما تقدم عشرة وإن نظر إلى أنه قد يظن
 مذكر على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقي
 التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الأمور (قوله ثبوت النون) أي النون الثانية
 فهو من إضافة الصفة للموصوف (قوله والنسب) أي من حيث هو إلى آخر
 ما تقدم (قوله أخت الفتحة) أي مشاركتها في مطلق التحريك أي التحريك فلا
 يراد أن وصفها التحريك وأن التحريك فعل المتكلم (قوله لبعدها المشابهة فيها)
 أي لضعف المشابهة في الحذف والتغير في قوله فيها راجع للحذف وأنه لا كتاب
 مربيحه وهو الحذف التأنيث من الخساف إليه وهو النون في قوله يحذف النون أو
 يقال أنه باعتبار العلامة (قوله مواضع) جمعه باعتبار الأفراد الشخصية
 والألف والالف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الأموضع واحد

(وأما النون فتكون علامة الرفع
 في الفعل المضارع إذا اتصل به
 ضمير ثنية) وهو الالف نحو
 تضربان بالفوقاية ويضربان
 بالفتحية (أو ضمير جمع) لمذكر
 وهو الواو نحو تضربون بالفوقاية
 ويضربون بالفتحية (أو ضمير
 المؤنثة المخاطبة) وهو الياء بالفتحية
 نحو تضربين وتسمى الأفعال الخمسة
 وهي مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت
 النون نيابة عن الضمة (والنسب
 النون علامات الفتحة والألف
 خمس علامات وحذف النون
 والكسرة والياء وحذفها
 قدم الفتحة لأنهم الأصل وأعقبها
 الالف لأنها لا تنشأ عنها وثلاث
 ما كسرة لأنها لا تنشأ عنها
 في التحريك وأعقبها الياء لأنها
 ثبتت لكسرة وحذف النون
 لبعدها المشابهة فيها راجع
 العلامات الخمس مواضعها

والياء على موضعان لا ثلاثة وأما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس
مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجري في الالف والكسرة وحذف النون
لما عرفت من أنه ليس لكل منها الالموضع واحد (قوله الاول في الاسم) تقدم
ما فيه ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب
او مقدرة التعذر أو بالنسبة منصرفا أو غير منصرف أشار إلى بعض ذلك بالامثلة
ومثله رأيت غلامى وقوله تعالى وهبنا له اسحاق ويعقوب ولا يخفى اعرابه
(قوله في جمع التكسير) أى الجمع المكسر ونعم فيه بمنزلة ما قبله كما أشار إلى بعض
ذلك بالامثلة (قوله في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتله
(قوله اذا دخل عليه ناصب) لاحاجة اليه لان الشيء لا ينصب الا بناصب لكنه
ذكره توضيحا ولم يذكره في نظائره هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار
وكان الاول ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فأما الضمة فتكون علامة
لرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفى بذلك عن ذكر
مثله في نظائره (قوله مما تقدم في علامات الرفع) وهو ما يوجب بناء أو يقل اعرابه
وهو نون التوكيد بقسميه أو نون الذوة والالف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فان
دخل عليه الناصب وكان متصلا به نون الذوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لمن
ان يكتم (قوله المقدمة) أشار به إلى أن الالف في الاسماء للهذه الذكرى (قوله
وما أشبه ذلك) قد يقال لأفائدة له مع قوله أولا نحو رأيت أباك وأجيب بأن نحو
أفاد عدم المحصر في الذهن وهذا أفاد عدم المحصر في الخارج أو بالعكس وقول
الشارح من نحو رأيت الخ بيان لما من ما أشبهه ولا موقع للفظ نحو هناك لانه لم
يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها وأجيب بأن ذكرها باعتبار كل فرد وحده من
هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت جمالك من بقية أختواته وكذلك نحو رأيت
فالك من بقية أختواته وهكذا أولوا أسقطها وقال من رأيت جمالك الخ لكان أحسن
(قوله فالسموات مفعول به) أى عند الجمهور وقوله وقيل مفعول مطلق أى عند
الجمهور حتى وإن شئى وابن الحجاج وصوبه في المعنى ووجهه بأن قال المفعول به
ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت
زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان
العامل فيه فعل ابتداء وان كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات

(فأما الفتحة فتكون علامة
لنصب في ثلاثة مواضع) الاول
(في الاسم المفرد) نحو رأيت زيدا وعبد
الله والفتحة (و) الموضع الثانى في
(جمع التكسير) نحو رأيت الزنود
والهنود والاسارى والعذارى
(و) الموضع الثالث في (الفعل
المضارع) اذا دخل عليه ناصب ولم
يتصل بآخره شئ) مما تقدم في
علامات الرفع نحو ان يضرب ولن
يخشى (وأما الالف فتكون
علامة للنصب في الاسماء الخمسة)
المقدمة في علامات الرفع (نحو
رأيت أباك وأخاك) فأباك وأخاك
منصوبان برأيت وعلامة نصبهما
الالف نيابة عن الفتحة (وما أشبه
ذلك) من نحو رأيت جمالك وفالك
وذا مال (وأما الكسرة فتكون علامة
لنصب في جمع المؤنث السالم) نحو
نحلق الله السموات والسموات
مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو
منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة
عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم

جميعا والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وياتفاق القولين نصب السموات ونحوه
بالكسرة وهذا حكمه تأخير الاعراب عن حكاية القول الثاني وهذا القولان
ليست حصين يجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاربان في نحو خلق الله
العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم انه انما نصب ما جمع بألف وتا من زيد بن
الكسرة لعل للنصب على الجزم كما فعلوا ذلك في أصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق
الفرع بالأصل ولم يعربوه بالحروف كما صله لانه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب
بمختلف أصله واعلم ايضا ان هذا الجمع يطرد في ستة أشياء معطوفة في قول الشاطبي
في شرح الالفية

وقه في ذي التاء نحو ذكري * ودرهم مفسر وصحرا

وزين ووصف غير العاقل * وغير ذام لم للناقل

(قوله في التنبيه) أي التي (قوله وأطلق الجمع الخ) اعتذار عن إطلاق الجمع
مع كون المراد جمع المذكور السالم وقوله لكونه على حد التي أي طريقته في الاعراب
بالحروف وفي أن آخر كل منهما نون تحذف للاضافة (قوله لانه الخ) أي
لأجل أن التي شريك جمع المذكور السالم في الاعراب بالحروف (قوله يثبت
النون) أي بالنون الثابتة (قوله وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ) فيه
نعم لان الذي تقدم قوله وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع
إذا اتصل به ضمير تنبيه الخ ولم يتقدم أنها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد
ذلك (قوله وللخفض) اللام بمعنى على (قوله لانها أخت الكسرة في التحريك) أي
مشاركتها في التحريك باطلاق التحريك على التحرك من اطلاق السبب على السبب
(قوله مواضع تخصها) الجمع باعتبار الافراد الشخصية والاذنية لفتحة ليس لها الاموضع
واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف (قوله المنصرف) أي حقيقة كريد أو حكيم وغير
المنصرف اذا اضيف أو اقترن بأل بناء على انه باق على متعه من الصرف سواء تظير
اعراب ذلك الاسم كريد أو قدر أو نقل أو التعذر أو المناسبة كمررت بالقاضي والتي
وغلامي (قوله وهو الاسم المتمكن الامكن) يحتمل انه تعريف للمنصرف من
حيث هو سواء كان مفردا أو جمع تكسير ويحتمل انه تعريف للاسم المفرد المنصرف
ويحتمل ان تعريفه بالاعم ان لم يحتمل الاسم في التعريف على المفرد وقد أجازوه
المقدمون لانه يستفاد به التمييز في الجملة والاسم المتمكن هو العاري عن شبه الحروف

الثنية) نحو رأيت الزيد بن فالتزيد بن
منصوب برأيت وعلامة نصبه الاء
المفتوح ما قبله المكسور ما بعدها
نيابة عن الفتحة لانه مثني (د في
الجمع) المذكور السالم نحو رأيت العمر بن
فالعمر بن منصوب برأيت وعلامة نصبه
الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها
لانه جمع مذكر سالم وأطلق الجمع
لكونه على حد التي فاذا ذكر الجمع
مع التي انصرف الى جمع المذكور
السالم لانه أخوه في الاعراب بالحروف
(وأما حذف النون فيكون علامة
للنصب في الافعال) الخمسة (التي
رفعها اثبات النون) وتقدم أنها
كل فعل مضارع اتصل به ضمير تنبيه
نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا وضمير جمع
نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا أو ضمير
المؤنث المخاطبة نحو لن تفعلين فهذه
منصوبة ببن وعلامة نصبها حذف
النون نيابة عن الفتحة (وللخفض
ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة)
بدأ بالكسرة لانها الأصل وثني
بالياء لانها بنته وفتح بالفتحة لانها
أخت الكسرة في التحريك ولكل
من هذه العلامات الثلاث مواضع
تخصها (فأما الكسرة فتكون علامة
للخفض في ثلاثة مواضع) الاول
(في الاسم المفرد المنصرف) وهو
الاسم المتمكن الامكن نحو مررت بزيد

فلم يكن والامكن الزائد في التمكن وهو العارى عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف
واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم المعرب المنصرف ومتمكن غير
أمكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن ولا أمكن وهو المبني كالضمير وأسماء
الاستفهام (قوله لدخول تنوين الصرف عليه) الاولى أن يقول للذوق تنوين
الحرف له لان الدخول يكون في الاول والتنوين في الآخر وإضافة تنوين الى
الصرف من اضافة المسمى الى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف وما ذكره من ان
الصرف هو التنوين أى تنوين التمكن كإذ كره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكن هو
مذهب المحققين الذى أشار إليه ابن مالك بقوله

الصرف تنوين أى مبدئاً * معني به يكون الاسم أمكناً

وقيل هو المجرع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكن والعوض والمقابلة صرف
(قوله وجمع التكسير المنصرف) أى حقيقة كما مثل الشارح وأوحى كما قد دخل غير
المنصرف مضافاً نحو اعتكفت فى مساجدكم ومقرونا بأل تنحوا وانتم عاكفون
فى المساجد بناء على ما تقدم فى المفرد هذا ولم يقل المصنف فى الاسم المفرد وجمع التكسير
المنصرفين مع أنه أخصر زبادة الأيضاح للبستى لأنه ربما يتوهم أن المنصرف
مجموعهما (قوله وسياق أن غير المنصرف) أى من النوعين المفرد وجمع التكسير
(قوله ولا يكون إلا منصرفاً) ولذا لم يقيده المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله (قوله
إذا لم يكن علماً) هذا قيد فى قوله ولا يكون إلا منصرفاً لقائل أن يقول لا ضرورة
إلى هذا القيد لأن ما جعل علماً مفرداً والى الكلام فى الجمع نعم يصح إطلاق الجمع
عليه باعتبار أصله (قوله فإن كان علماً الخ) نحو عرفاته علماً موضع الوقوف
وأدركت قرية من قرى الشام واختلاف العرب فى كيفية إعراب هذا النوع المسمى به
على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدف تنوينه لانه
فى الأصل للمقابلة فاستحب بعد التسمية وهذه هى اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على
ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث
وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجزئه بالقحة مراعاة للتسمية فقط
فالاول راعى الجمعية فقط والآخر راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين
فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه
وهو وإن لم يكن تنوين صرف إلا أنه مشبه له فى الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم

وسمى منصرفاً لدخول
الصرف عليه وهو المسمى بتنوين
التمكن (و) الثانى فى
(جمع التكسير المنصرف)
مررت بزيد وخنود وسياق أن غير
المنصرف يخفص بالقحة (و) الثالث
فى (جمع المؤنث السالم) ولا يكون
المنصرفاً نحو مررت بالهندات إذا
لم يكن علماً فإن كان علماً جاز فيه
إعريف وعلمه

انه لو معى به عدد كركا ن معى رجل عملات اهم بصرفونه وقصوى بالصفات
الثلث قوله

سورتها من ادركات وأهلها * ينرب أدنى دارها نظر على

(قوله المغتلة) أى الى آخرها حال الامامة حرف عليه وانما قساحال الامامة
لا يرد عليه فوه فان آخره حال الاداء واصله فوه بنح القاء عند سيويه والمثل
وبه ما عند الفراء وعلى كلا القولين هو ساكن الواو (قوله المصافة) أى الى سر
ماء المتكلم (قوله فى التنبيه مطلقا) أى سواء كان مد كرا ولو ثبت (قوله السالما
لذكر) أى مال فى الجمع لعمد المد كرى والقربة على ذلك ذكره مع التنبيه كغير
(قوله فى الاسم الذى لا يصرف) سواء كان معددا أو جمعا مكسرا طاهرا لا عارا
أو معدودا وصابطا به المشابه للفعل فى استعماله على علتين فرعيتين معتزتين
مختلفتين ترجح احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى أو على فرعيتى تقوم مقدم
علتين وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان احدهما ترجع الى اللفظ وهى اشتقاق
العلم من لفظ المصدر عند الصربى والمنشق فرع المنشق منه وأما عند الكرويين
فالعلم اللفظية شبه التركيب لان العلم يدل على المحدث والزمان والنسبة والاسم
يدل على الذات فعلم المركب فرع المفرد كذا فى المحاشية ومثله فى حاشيته على
الاتمنى وتعلقه سم قفلا عن العلامة الذى يشرى حيث قال وفيه تأمل لان التركيب
حاشا للفعل من حيث المعنى اه والثانية ترجع الى المعنى وهى احتياجه الى الفعل
فى الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه فالعلم فرع عن الاسم باعتد اللفظ والمعنى
فانما شبه الاسم فى اشتباهه على مطلق علتين الخ وليس المراد فى استعماله على عتين
العتين اللتين فى الفعل مع مبهينتان مجموعان من الفعل وحكما كسرة وليس
وتوصف العلتين بالمعتزتين اندفع ايراد محو هذا صر مع أن فيه الفرع من أى
لاهما ليستا معتزتين لا شفاء بعض الشروط حينئذ كما سيأتى فلو كانت العلتان من
جهة واحدة فقط نحواً حيايال بالحجم تصغيراً حال جمع جل فبعض فرعيتان فان اخرج
فرع المفرد ولم يفرع المكسر وكلاهما من جهة اللفظ أو كما من جهة لمى به
محو حائض وطامث وفى كل منهما فرعيتان التائيت وهو فرع السد كبر والوصف
وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم مع منه الكسرة ولا التوير لانه
لم يصرف ذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم أن حاصل اللال الموحدة لمع الصربى مع

(و قال) وسكون علامة اللفظ
فى ثلاثة مواضع (الاول) فى الاسماء
الجمية (المسألة المصافة نحو مرت
فأسل وأجيك وجك وفيك
ودى مال فوهة محو منه بالياء
الموحدة وعلامة حقه بالياء
سأه عن الكسرة (و) الثانى
فى ليدية مع لقاح نحو مرت باريدس
واه دس فالرديس واليه دس
محو صان بالياء الموحدة وعلامة
حقه صا بالياء المعوج ما ملها
المكسر وما بعده فأسأه عن الكسرة
(و) الثالث فى (الجمع) السالم بالمد كرى
محو مرت باريدس فالرديس محو ص
بالياء الموحدة وعلامة حقه
ما ملها المكسر وما قبلها اله وج
ما ملها المكسر بالياء عن الكسرة (وأما
الفتحة فى الاسم الذى لا يصرف)

الاولى صيغة منتهى الجموع والثانية التانيث وهو ثلاثة أنواع تانيث بالالف المقصورة
او الممدودة وتانيث بالتاء الظاهرة وتانيث معنوي كما سيأتي والثالثة المعرفة
والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلية المضمحل والمبهم
هنا ~~الكون~~ ومنها مبنيين والكلام في المعربات ويجعل ذى الاضافة او اللام غير
المنصرف في حكم المنصرف والرابعة العجوة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة
الالف والنون والسادسة العدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وأن من
هذه العمل ما يقوم مقام علمتين فيستعمل بالمنع بمفرده وهو شيان صيغة منتهى الجموع
والف التانيث المتصورة أو الممدودة أما وجه قيام الاول مقام علمتين فلأن كونه جمعاً
بمنزلة علة وهي من جهة المعنى ففيه فرعيتا المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى
بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعيتا اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد
العربية وأما وجه قيام الثماني مقامهما فلأنه زيادة دالة على التانيث لازمة لبناء
ما هي فيه فلا يتقال في جرائع حرولا في جلي جمل فالتانيث بمنزلة علة وهي من جهة
المعنى وال لزوم بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ كذلك في المحاشية والذي في المحفني
على الاشعري أن التانيث بمنزلة علة ترجع الى اللفظ وزوم علامته علة ترجع الى
المعنى وان منها ما لا يستعمل بالمنع بل لا بد من علة ثانية معه وهي السبعة الباقية
وبعض الثامنة وهو التانيث بالتاء والتانيث المعنوي وهذه على قسمين بما يجمع منها
مع الوصفية وما يجمع مع العلمية ضرورة أن الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتنافي مدلولهما
فان مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حادثة من أحوالها فيجمع مع الوصف ثلاثة
اشياء العدل كمتى وثلاث ووزن الفعل كأجرو زيادة الالف والواو كسكران ويمنع
مع العلمية هذه الثلاثة كعمرو يزيد وعثمان وثلاثة أخرى وهي العجوة كإبراهيم
والتانيث كطلحة وزينب والترصيب كمعدى كرب اذا علمت ذلك علمت أن تسمية
كل واحدة من هذه الاعمال السبعة وبعض الثامنة علة مجاز لكل واحدة جزء علة
فاعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علمتين او واحدة تقوم مقامهما كما قاله
بعضهم وقد أشار الشارح لمعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع
الح (قوله وهو ما كان الح) أى الاسم الذى لا ينصرف المشتمل على علة تقوم
مقام علمتين ما كان الح أى هو الذى وجد على وزن صيغة أى هيئة منتهى أى
أقصى الجموع أى الذى لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه

وهو ما كان على صيغة
الجموع فتحو مرتباً بـ جـ د و صـ ا بـ جـ

الصيغة مثلا كلب جمع على أكاب ثم جمع أكاب على أكاب وكذا لنعم
 يجمع على أعام ثم جمع أعام على أعام وأما على أعام لا يجمع على بعد
 ذلك فهي على صيغة وقت سدها جوع تكبير وقولنا لا يمكن أن يجمع جمع
 تكبير لا ياتي لعل كان جمعه جمع سلامة نحو الواجبات جمع صواب نواجب
 لا يجمع جمع تكبير بعده الصيغة التي هو عليها وان جمع جمع سلامة على صوابات
 وأما لم يكن الجمع جمع سلامة صار في دعوى أن صيغة صواب مثلا بلغت أقصى
 صيغة المجموع مع أنه قد بقي من السبع صوابات جمع سلامة فلم تنع صواب
 قسما لان جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يطل نهايتها الجمعية على جمع
 لتكبير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكبيره
 حرفان كما جذا أو ثلاثة أو سها كما سيج ولا فرق بين أن يكون أوله ميما كما
 مثل أو غيرها كصوامع وقناديل وسوام حذف منه الآخر كالأفص من الصيغة
 الأولى نحو جوار أول والآخرى المشددة بحرفين فنحو دواب من الصيغة الأولى ونحو
 نذ في جمع بنجي من اشائية وقولنا كل جمع مكسر خرج نحو تداني وتواني فإنهما
 مرددان معداران تداني وتواني بقولنا أو سها كما سيج طواعية وكرايسة
 وهما خارجان بالجمع أيضا لانهما مرددان وخرج ملائكة ونحوه ومنهم اخرجها
 ما شرط أن لا يكون في آخر هذا الجمع ناء التأنيث وقد علم من ضابطه المذكر
 شرطه ونفي منها أن لا تلحقه ياء النسبة في الجمعية فخرج نحو طقاري نسبة الى طاقار
 بوزن نظام مدينة باليمن يلب منها الطيب المسحي بالأطمار فقه ومصرفي لان الياء
 فيه لنسبة تحقيقا وخرج نحو حوارى بالحاء المهملة والراء بعد الالف وهو السامر
 وحوالى وفي المختار فكل منهما مصرفي لان الياء فيه ملحقة بياء نسب لان
 سمع من العرب مصرفا فقد رفيه الانتساب وان لم يكن منسوباً حقيقة (قوله
 او كان محتموا بالالف التأنيث المدودة الش) الف التأنيث المدودة عند بعضهم هي
 الالف التي بعدها همزة وحسب بعضهم ألف قبلها النون فتقلب هي همزة وعلى هذا
 فاطلاق المدودة عليها بحار لان المدود ما قبلها لا هي وهي تنوع مطلقا سواء
 كانت في علم كركرياء او نكرة كعجرا أو صفة كعجرا أو جمع كاصدة أو جمع صديق
 وصلحاء جمع صانع وأغزاء جمع عزيز والالف التأنيث المقصورة هي ألف لينة مفردة
 سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة او نكرة كذكرى أو صفة كحلى أو جمع

أو كان محتموا بالالف التأنيث
 المدودة كعجرا أو المقصورة كحلى
 أو كرسه العلية والتركيب
 المرحى محمودة كرك

كبرى وجرى (قوله أو كان فيه العلمية والتركيب) هذا شروع فيما فيه علمتان
 والعلمية كون الاسم عالما ذكر أو مؤنث والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد
 وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه مزجيا ليس عدديا ولا محتوما
 بويه فخرج المركب الإضافي فانه يجري على جزئه الثاني بعد التركيب ما جرى
 عليه قبله من الصرف وعدمه كغلام زيد وأبي هريرة وأما جزؤه الأول فيعرب
 بالحرركات الثلاث لفظا وتقدير او خرج المركب الاسنادي نحو شباب قريها وتابط
 شرط فانه مبني على حالته قبل العلمية فلم يكن له حظ في منسح الصرف لان منع
 الصرف مخصوص بالعربات كذا قيل ولقائن أن يقول الجملة من حيث هي جملة قبل
 جعلها علمانية وان كانت آخرها مؤنثة وبعد العلمية معربة اعرابا وتقديرها
 لا تشتغل الحرف الاخير بحركة الحكاية فكون من العربات بتقدير الأمن
 المبنيات واذا كان كذلك فينبغي أن يحكم عليها بالانصراف او بعدمه لان عدم ظهور
 الأعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصا وحلي وموسى ويمكن أن يقال
 الحكاية مانعة من اعتبارها اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف او بعدمه ونخرج
 أيضا المركب التقييدي مطلق النوصيفي وغيره كجملة الشرط كالحيوان الناطق وان
 قام زيد علمين ونخرج أيضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبني على فتح الجزأين الا
 اثني عشر وانتهى عشرة فان الجزأين الاول منهما يعرب اعراب المثني والجزء الثاني مبني
 على الفتح ونخرج المزجي المختوم بويه كسيدويه فانه مبني على الضم وقد أشار السارح
 الى هذه الشروط بالمثل في قوله نحو معدى كرب أي وحضر موت وعلبك فيرفع الجزأين
 الثاني بالضم وينصب ويجزى بالفتحة بلاتين والجزء الاول باق على حاله من
 السكون كمثل السارح والفتح كما مثلنا وهذا هو لافصح ويجوز فيه الصرف أيضا
 والبناء (قوله أو العلمية والتأنيث) سواء كان التأنيث لفظيا أو معنويا أما المعنوي
 فهو ان يكون اللفظ المجرد من التاء والالف موضوعا في الاصل لمؤنث سواء سميت به
 مؤنثا حقيقة قيا كزيت علم امرأة أو مذكرة حقيقة قيا كالمثال علم رجل أو يكون في الاصل
 لمذكرا ثم جعل علما للمؤنث كزيد علم امرأة وهذا التأنيث انما يكون بتمهدة مقدرة لظهورها
 في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية واحدا من أمور أربعة اما زيادة الاسم على
 ثلاثة أحرف كزيت وسعد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث واما تحريك
 الوسط من سروده نحو سقر اسم مجهم لان الحركة قامت مقام الرابع القاسم مقام التاء

أو العلمية والتأنيث
 وفاطمة

وأما كونه انجما يأكوثر نعم الحميم وجعل اسمي ملين وإما كونه مة قولا من مد كرحوا
 ريدا اسمي به امرأة لانه حصل بقله الى التأييد ثقل عادل حجة اللفظ كتنقله بالته
 هذا مذهب سيدويه والحقه ورطان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هذا وعد
 حازيه الوجهان والمع احود عدسديويه وأما التأييد اللفظي فهو ان يكون
 اللفظ ملحقا بما حره علامة التأييد سواء كان موصوفا والمذكر كطلمحة وجرة واثرث
 كفاطمة وان كان الثاني معويا أيضا ولا شرط له غير ان اسماءه للعلية اذا
 علمت ذلك علمت أن اقسام التأييد ثلاثة لفظي وهو موصى كفاطمة علم امرأة
 ولغظي فقط كطلمحة وجرة على رحلين ومعوي فقط كزيت وسعاد على
 امرأين وهذا طاهر او علمي رحلين بضر اللاصل وقد أشار الى ما تقدم من
 مالك بقوله

كداموثها مطلقا * وشرط مع العار كونه ارتقي
 فوق السلان او كورا وسقر * وريدا اسم امرأة لا اسم ذكر
 وجهان في العادم تد كراسق * وعجمة كهدو والمع احق

اوله لية والعجمة نحو ابراهيم

(قوله اوله لية والعجمة) العجمة كون اللفظ مما لم تصفه العرب وشرط معهما مع
 العلية أن يكون ما هي فيه علميا في لغة العجم ول استعماله في اللغة العربية علماء وهذا
 ما حرم به اس المحاسب ووافق له امالك وهشام وهو طاهر قول سيدويه لكن جمهور
 الحويين على انه لا يشترط واعا الشرط أن يكون علميا في أول استعمال العرب وبه حرم
 الرمي وقال ألا ترى أن قالون اسم جنس في العجم معي المجيد ثم نقلته العرب الى العلم
 ولم يصرف فيه فصارعوا مصروف وشرطها ايضا عدسديويه واكثر النحاة تحريك
 الوسط ورجحه الرمي والمتأخرون وأما عداس المحاسب وجماعة فالشرط أخذ من
 اما تحريك الوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال الاشموي ويتحصل في الثلاثي
 ثلاثة افعال أحدها ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثاني ان ما تحرك وسطه
 لا يصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا يصرف وما سكن
 وسطه يصرف وبه حرم اس المحاسب * واعلم أن اسماء الانبياء وكذا الملائكة
 انجمية الاربعة من كل مطرومة في قوله

ورد شعيب صالح محمد * او ساعه في العجم ليست توحيد
 وضوان مالك اكبر منك * أمثالها في المحكم ما ددكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة
فانهم معروفة وكذا السماع بجميع الانبياء لا تنصرف الاربعة منظومة في قوله
تذكر شعبياتم نوحا وصالحا * وهو داولوطا ثم شيئا محمدا

(قوله او العلمية ووزن الفعل) أى وزن مختص في لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى
ان الواضع وضعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسماء العربية من غير شذوذ الامتقولا
عن الفعل كـ شـ من تشديد الميم علم فرس وأما بقم اسم نبت يصبع به معروف
فجنى فلا يضر في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسماء العربية
وكـ ضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والابان اعتبر مع الضمير
كان من العلم المحكي وأما دثل بضم الدال وكـ مر الهمزة فتأذوق قد تقدم اننا قلنا
من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه أن يكون في اول الاسم الذى
على وزن الفعل حرف زائد كما راد في أول المضارع أى حرف من أحرف المضارعة
الاربعة نحو أجد ونجد وتجد ويـ كـ راعا لا لا شخصاص معينة فهى ممنوعة
من الصرف لانها مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في اصل الاسم وهانها
كلام نفيس فانظره في الحاشية (قوله او العلمية وزيادة الالف والنون) أى
زيادة تها على حروف الكلم الاصلية فلا منع فيما هافيه وهما اصليتان كـ ستعان
واحداهما كـ تـ بيان واذا التجاذب الكلمة اصلان أصل يقتضى الزيادة وأصل يقتضى
عدمها جاز الصرف وعدمه نحو شيطان ان كان من شعبن بمعنى بعد انصرف لاصالة
النون وان كان من ساط شيهما اذ اهلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس
او الحسن وعفان من العفة او المغونة (قوله او العلمية والعدل نحو عمر) العدل
في اللغة له معان منها تميم الجور وفي الاصطلاح تحول الاسم عن صيغته الاصلية
الى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق فتخرج بقولنا مع اتحاد المعنى
المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه فصار بـ قد يخرج عن معنى الضرب
كما يخرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعنى التكرارى المستفاد من ثلاثة
ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير للاعلال كـ تمام فان اصله مقوم كـ ذهب نقلت
حركة الواو الى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبله الا أن
فايدرات اللفاقصا ومقام فهذا لا يقال له عدل عندهم لان التغير للاعلال وبقولنا
ولا الحاق نحو كـ وثر لانه انخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الحاق بصغير

او العلمية ووزن الفعل نحو أجد
او العلمية وزيادة الالف والنون نحو
عثمان او العلمية والعدل نحو عمر
او كان فيه الوصف ووزن الفعل
نحو أفضل

ثم ان العدل نوعان تحقيقى وهو الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديرى
وهو الذى لا يدل عليه الامنع الصرف فالتحقيقى يمنع الصرف مع الوصفية نحو منى
وثلاث ورباع والتقديرى يمنع مع العلية نحو عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف
ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلية سوى العدل فقد رفيه لثلاث لم يدم قاعدتهم
من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقبل انه عدل عن عامر كزفر معدول عن
زافر (قوله او الوصف والعدل) تقدم معنى العدل واما الوصف فهو واسم يدل
على ذات مبهمه وحال من احوالها ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان أولى لان
تقدير كلامه أو وجد فى الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان الوصف اسم كاسم
فكيف يوجد فى الاسم اذ يلزم عليه نظرية الشيء فى نفسه * وشرط تأثير الوصفية منع
الصرف مع علة اخرى الاصاله أى ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفى أولا
وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر ان يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون
تلك الملاحظة بعد أن كان موضوعا للدلالة على ذات مبهمه وحال من احوالها
بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك

والقين عارض الوصفية * كاربوع وعارض الامة

(قوله نحو منى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ورباع
معدول عن أربعة أربعة ومثلها مثلث ومربع لان كلا منهما معدول عن مكررة فان
الاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم يتعدد اللفظ علم انه معدول
عن مكررة واختلفوا فيما وراء ذلك الى عشار ومعه رمل جاء أم لا والصواب بحيشه
(قوله او الوصف وزيادة الالف والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصاله واما
الالف والنون فيه فشرطهما أن لا يكون مؤنث ما هما فيه على وزن فعلانة عند
الاكثر وهو الراجح وقبل الشرط وجود فعل فى مؤنثه وينظر اثر الخلاف فيما لا مؤنث
له اصل فعلى الاول يمنع من الصرف لاستفاء فعلانة الذى هو شرط فى منع الصرف
وعلى الثانى يصرف لعدم وجود فعل الذى هو شرط ومن ثم اختلفوا فى رجحان اذا تجرد
من ال والراجح المنع بناء على الاول (قوله فهذه كلها) أى الاسماء المذكورة
ونحوها (قوله أو تتل ال) سواء كانت معرفة كقوله تعالى وأنتم عاكفون
فى المساجد أو موصولة كقوله

ما أنت باليقظان ناظره اذا * نسبت بمن ثم واذه كرا العواف

او الوصف والعدل نحو منى
وثلاث ورباع او الوصف وزيادة
الالف والنون كسكان
ولها شرط تطلب من المطولات
فهذه كلها تنقص بالحقبة بناء على
الكسرة ما لم تنصف أو تتل ال فانها
حينئذ تنقص بالكسرة على الاصل
ثم ورتب بانصلحكم وبالأفضل

بناء على أن ال توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله
 رأيت الوليد بن يزيد مباركا * شديد ابا عباء الخليفة كاهله
 ومثلا أم في لغة جبر كقوله

ال ن شمت من نخبير بقا تالقا * تببت بليل أم ارمدا عتاد اولقا

ثم اعلم ان في ال لا ينصرف اذا اضيف او تبع ال ثلاثة اقوال احدها ان يكون باقيا
 على منعه من الصرف مطلقا نائبا أن يكون منصرفا مطلقا نائبا التفصيل وهو انه ان
 زالت منه علامة فنصرف نحو بآج ذكره عما نفا ان العلامة زالت لان الاعلام لا تضاف
 حتى تتكرر وان بقيت العلامة فلا تنحوي بأحسنكم (قوله وللجزم) هو لغة القطع
 مطلقا واصطلاحا قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل (قوله علامتان
 السكون) هو لغة ضد الحركة واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله والمخذف)
 هو لغة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره الشارح أيضا (قوله سقوط
 حرف العلة) أي من الفعل المعتل وقوله والنون أي من الامثلة الخمسة وقوله للجزم
 أي لا جله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كما ذكره الشارح
 كان المناسب أن يقول المتن وللجزم علامة المخذف ويكون المخذف شاملا لمخذف
 الحركة وهو السكون ومخذف حرف العلة وحذف النون قلت انه أراد التصريح
 بالاقصود فان قلت علامتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة او
 الحذف والجزم هو ذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه وذلك غير معقول وقد قلت هذا
 الاشكال ساقط أما على أن الاعراب معنوية فظاهر أن الجزم غير السكون والمخذف
 لأن الجزم حينئذ تغيير مخصوص بعلامته السكون ومما ناب عنه واما على أن الاعراب
 لفظية فالتعابير بالاجمال والتفصيل (قوله في الخط) أي منه وقوله تبعها حال
 من الواو أي حالة كونها تابعة (قوله لالتقاء الساكنين) علة لمخذفها في اللفظ
 وفي بعض النسخ لا لالتقاء الساكنين وعليها كتب الشيخ النيتي حيث قال أي
 ليس حذفها في الخط لرفع التقاء أي اجتماع الساكنين وان كان حذفها في اللفظ
 لرفع ذلك (قوله ومن نحو تسيلون فان النون حذفتم الى النونات) الاصل
 تسيلون نواوين ونون خفيفة تبرزون ترجون حذفتم الواو الاولى للثقل فالتقى
 سا كان في حذف الواو الاولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين ونما لم تحذف
 واو الضمير لانها نائب الفعل فهي عمدة وكلمة بخلاف لام الفعل فانها سبغة وكلمة وحذف

وهو
 وللجزم علامتان السكون وهو
 حذف الحركة (والمخذف) وهو
 حذف حرف العلة والنون للجزم
 سقوط حرف الجزم من نحو
 واحذف حرف الجزم من نحو
 سبغ الزبانية لان الواو حذف
 في الخط تبعها لمخذفها في اللفظ لالتقاء
 الساكنين ومن نحو تسيلون فان
 النون حذفتم الى النونات

ولكل من السكون والمحدف
مواضع تتمعر به (وأما السكون
فيكون علامة للزوم في الفعل
المضارع الصحيح الآخر) إذا دخل
عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء فحذف
لم يضرب فيضرب فعل مضارع
مجزوء بلم وعلامة جزمه السكون
والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن في
آخره ألف ولا واو ولا ياء (وأما
المحدف فيكون علامة للزوم في
موضعين الأول (في الفعل المضارع
المعتل الآخر) وهو ما كان في آخره
حرف علة نحو لم يدع ولم يخش ولم
يرم فيدع ويخش ويرم أفعال
مجزوءة بلم وعلامة جزمها حرف
حرف العلة من آخرها نيابة عن
السكون فالمحدوف من يخش
الألف والفتحة قبلها دليل عليها
والمحدوف من يدع الواو والضمة
قبلها دليل عليه والمحدوف من
يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها
(والموضع الثاني (في الأفعال)
المنحرفة (التي رفعها بثبات النون)
وفي كل فعل مضارع اتصل به ضمير
تثنية نحو لم يضربا ولم تضربا أو ضمير
جمع المذكر نحو لم يضربوا ولم تضربوا
أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تضربي
فهذه الأفعال الخمسة مجزوءة بلم
وعلامة جزمها حذف النون نيابة
عن السكون

الجزء اولى من حذف الكلمة فصار لتبلون فادخلت نون التوكيد المشددة وهي
بتونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالى النونات ولما
حذفت نون الرفع التثنية كان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل
عليها بل حركاتها ما يناسبها وهو الفهم لم يكونه حذفتها فقل لتبلون ولم تحذف
النون لغوات الغرض الذى جئ به لاجله وهو التوكيد واعراب هذا الفعل ان تقول
للام موطئة للقسم وتبلون فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنى للمفعول مرفوع وعلامة
رفعه النون المحذوفة لتوالى الامثال والواو نائب الفاعل فى محل رفع والنون للتوكيد
فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو الفاعلين فى الماضى ويجتنى فى الشارع قلت
لما كان فيها نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتبلون
فان الاولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة زوائد على اصل الكلمة والتقل انما يحصل
بالزوائد (قوله مواضع) جمع موضع باعتبار الافراد الشخصية فلا مرد ان
السكون ليس له الاموضع واحد والمحذف له موضعان كما تقدم تفسيره وانه
اراد بالجمع ما فرق الواحد بالنسبة للحذف وعليه على السكون (قوله ولم يمتل
بآخره شئ) اى بوجوب بناءه او بتقل اعرابه من نون النسوة والتوكيد واضمائر
الفاعلين خلافا للشيخ الشنوائى حيث اقتصصر على الثانى فان الجازم اذا دخل على
ما فيه نون النسوة نحو لم يرضع كان مبنيا على السكون محله جزم (قوله ما لم
يسكن فى آخره الف الخ) لو اسقط فى لسان اولى واظهر لان انبائها بهم ان آخر
الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الاخر لم يزل على
انبائها ان يكون الشئ نظرا لنفسه ويجرى ذلك فى امثال هذه العبارة (قوله
حرف علة) اى اصلى فان كان غير اصلى بان كان بدلا من حمزة كيقرا من الترواة
ويقرى من اقراء الضيوف ويوضو ثم دخل الجازم جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداد
بالابدال وعدمه كما قاله الشارح فى شرح الاثرية (قوله وعلامة جزمها
حذف حرف العلة) وذلك لان الجازم لما دخل ووجد الاخر منها سا كافم
يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان ذلك الاخر لضعفه شيئا بالحركة تلت
عليه فحذفه نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة والتوكيد وجب بقا حرف العلة
نحو لم يخشين ولم يرمين ولم يدعون (قوله وهى كل فعل الخ) الاولى امثلة
كل لانها للافراد والتعريف لثابته لكان للاحظ معنى السابطة الىها

ليسان الاطار ادى التنصيص على كل فرد فرد (قوله فصل) هو لغة المحاجزين
 الشديتين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على
 الظاهر عند السديد وهو مدبر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى
 المفعول والمعنى على الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة
 ما بعدها عما قبلها التميزا عنهما وعلى الثاني مفسولة عنهما وهذا بالنظر للاصل كما قاله
 الشبرايمس والافه ومن قبيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلام الجمادة غير مرعى
 فيها معناه الاصل فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول (قوله في ذكر) الجبار
 والجبر ومعلق بمذوف صفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى حصول أى محصل
 الكلام الطويل المتقدم (قوله من أول باب علامات الاعراب الى هنا) من فيه
 ليسان أى الذى هو أول علامات الاعراب ممتدا الى هنا ولا يصح أن تكون من هنا
 لابتداء الغاية كقولهم سرت من البصرة اذا السير ثابت في المبدأ دون الذكر هنا وأشرت
 بقولى ممتدا الى هنا الى أن الى متعلقة بمذوف كما أشار اليه بعضهم (قوله تريا)
 مفعول لا جله اى ذكر المصنف ذلك لترين المبتدى أى تكرير التعليم له ليسهل عليه
 وهذا جواب عما قال التكرير معيب (قوله على عادة المتقدمين) متعلق بمذوف
 حال من ذكر أى حالة كونه جاريا على الخ وهذا جواب عما قال هل المصنف اخترع
 هذا المصنوع أو مسروق به (قوله وحاصله) أى ما تقدم (قوله العربات قسمان)
 مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالمتنى عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر عين للمبتدأ اما لان
 المراد بالمعربات الجنس الصادق بالاثنتين فال فيه للجنس والقاعدة أن ال الجنسبة
 اذا دخلت على جمع ابطالت عنه معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار
 تعدد نوع كل قسم فالمثنى في معنى الجمع فالمطابقة موجودة نظر للمثنى على حسد فاذا هم
 فربان يختصمون والمحصل انه لا بد من التأويل في المعربات لى وافق قسمان
 أو عكسه والمراد بجنس المعربات من حيث هى لا بقيد كونها معربة بالمحركات ولا بقيد
 كونها معربة بالمحروف فلا يلزم تقسيم الشئ الى خمسة ولى غيره وكونها قسمين
 بالاستقراء (قوله يعرب بالمحركات) أى وجودها أو عدمها فدخل فيه العرب
 بالاسكون وبذلك اندفع ما يقال ان العرب بالاسكون لا يدخل في العرب بالمحركات
 (قوله أو بالاسكون) لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب بالمحركات كما تقدم (قوله
 يعرب بالمحروف) أى وجودها أو عدمها فدخل فيه العرب بالمحذف وبذلك اندفع

(فصل) في ذكر حاصل ما تقدم من
 أول باب علامات الاعراب الى هنا
 تمريها للمبتدى على عادة المتقدمين
 رجهم الله تعالى أجمعين وحاصله
 ان يقال (المعربات قسمان قسم
 يعرب بالمحركات) الثلاث الضمة
 والفتحة والكسرة وبالاسكون
 (وقسم يعرب بالمحروف) الاربعة
 الالف والواو والياء والنون

اجزاء (أربعة أنواع) نوع من الاءمال
وثلاثة من الاءماء وأنواع الاءماء
الثلاثة (الاءم المفرد) نحو حارب
ورأت ريداً ومررت ريداً (وجمع
الكسر) نحو حارب الرجال ورأت
الرجال ومررت بالرجال (وجمع
المؤن السالم) نحو حارب النساء
ورأت النساء ومررت بالنساء
(و) نوع الاءمال (الفعال المضارع
الذي لا يسل بأخره شيء) نحو
يسرب وليس يصرب ولم يصرب
(وكها) أي مجموع الأنواع الاءمة
لا جمعها لتختلف نفس الاحكام
في بعضها أي مجموعها (ترفع بالهزة)
نحو يصرب ريداً ورجالاً ومؤمات
(وسب بالفتحة) نحو ليس يصرب
ريداً ورجالاً (وتخسر بالكسرة)
نحو مررت ريداً ورجالاً ومؤمات
(وتخسر بالسكون) نحو لم يصرب
هذا هو الاصل (وخرج عن ذلك)
الاصل (ثلاثة أشياء جمع المؤنث
السالم يسب بالكسرة) نحو رأيت
المسيدات وكان حقها أن يصب
بالفتحة (والاءم الذي لا يصرف
يختص بالفتحة) نحو مررت بأجد
ومساحد وكان حقها أن يخصص
بالكسرة (والفعال المضارع المقتل
الآخر

ما عال ان العرب بالمحذوف لا يدخل (قوله أو بالمحذوف) أي حذف أحد
الآخر الاءمة وهو ما عظم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة
أنواع ونقط أنواع رائدة للوكود وللسادرة إلى بيان أن المراد قوله أربعة الأنواع
لا لأفراد لأن لأفراد أكثر من ذلك لـ و مختص لم يصر الشرح رحمه الله تعالى
على التفسير حيث لم يكن مقوله قالدي يرمي بالمركبات الاءم المفرد الخ بل
اجمل أو لأجل حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاحمال ثم التمسك
(قوله الاءم المفرد وجمع التكسير) أي الاءم المحق وهو ما لم يصب وجمع المذكور
السالم ككلاً وكما فانه معد للفظ المحق بالمثني في اعرابه ان أصيب لمصر وكسب
وبانه فانه جمع كسر المحق يجمع لذلك السالم في اعرابه (قوله وكها) المراد
الكل المجموع ولذا قال الشارح أي مجموع الأنواع الاءمة وهذا اذا نزل الكلام
المصنف بموضع النظر والاستشاه بأن يراد به كها ما يشبهه وانما كان من الكل
المجموع لا لخلاف عن المحكم لذلك كور في بعض الافراد الداحلة تحت كل وهو المنفرد
ويكون من الكل المجموع وأما اذا نظر بالكلام المصنف مع احوال المستثنى
من أول الامر بأن يكون المراد بالصغير غيره فيكون من الكل المجبى لأنه ليس
هذه الافراد داخل تحت كل تختلف عن المحكم لذلك كور اعدام دخول ما تحتها
قال العلامة السالاني لا يصح أن يراد بالجمع مطلقاً ولا يصح التخصيص الذي ذكره
الشارح لأن المصنف قد استثنى ما تحت فيه ذلك قوله الآخر في وخرج الخ والحاصل
انه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالكل الكل المجبى لأن المصنف
أخرج ما دخل فيه مما خالف الاصل (قوله هذا) أي لذلك كور من كون مجموع
الأنواع الاءمة ترفع بالهزة الخ هو الاصل في المعربات (قوله جمع المؤنث
السالم) أي ما يصدق عليه لاءمة أي لفظ جمع ادهو يثبت بالفتحة كما لا يخفى
(قوله والاءم الذي لا يصرف) أي ما يصدق عليه هذا الاءم نحو اجد
لاءمة أي لفظ الاءم الذي لا يصرف لانه ليس فيه شيء من مواضع الصرف
والمراد ما لم يصف أو يسل فلان الفعل (قوله المقتل الآخر) أي ما يصدق عليه
هذا الاءم وهو يعرف ويختص ويرمي ونحوها نيلير ما مر ان قلت لا حاجة إلى تهديد
المقتل بالآخر ولا فائدة له لأن المقتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره
حرف عليه والتعجم اصطلاح صرفي قلت ان سلم ذلك ففائدة القيد بيان

الواقع ودفع التوهم والحاصل ان المعتل عند التثوين ما كان آخره حرف علة وعند
الصرفين ما فيه حرف علة سواء كان اوله اوسطه أو آخره فهو أعم مطلقا من المعتل عند
التثنية فيجيب معان في نحو يخشى ويدعو ويرى وينفرد المعتل عند الصرفين في نحو
وعد وقال (قوله بحذف آخره) وتقدم انه ينصب بفتحة مقدرة على الالف
وظاهرة على الواو والياء فان قلت لم يحملوا النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم
فيكون بحذف آخره كما أن الجزم كذلك كما حملوا نصب الافعال الخمسة على
جزءها فكان بحذف النون قلت اوجب بأنه انما كان ذلك في الافعال الخمسة لتعذر
الاعراب بالجرمة فيها بخلاف ما عدا فأعرب نصباً بجرمة مقدرة على الالف وظاهرة
على الواو والياء على الاصل (قوله التثنية وجمع المذكر السالم) أى ما يصدقان
عليه نظير ما مر لا لفظ التثنية مصدر ولا فقط جمع ليس هو الجمع (قوله
والاسماء الخمسة) أى ما تصدق عليه لاهى نفسها كما مر أى تعرب بالحروف
في إحدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى لغة الاتمام وفيها لغتان القصر وهولزوم
الالف في الاسماء الثلاث والاعراب بالحركات الثلاث مقدرة عليها كالفتي
والنقص وهو حذف أحرف العلة والاعراب بالحركات الظاهرة على ما قبلها كما هو
مبسوط في المطولات (قوله والافعال الخمسة) أى ما تصدق عليه كما مر وكونها
جمعة باعتبار صيغها ما باعتبار معانيها فترديد على ذلك كما سبق (قوله فأما
التثنية) مصدر أراد به اسم المفعول أى المثنى كما سبق وقال بعضهم اند
في الاصل مصدر نقل الى الكلمة المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل
ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من
اطلاق المصدر على اسم المفعول مجازا فاعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا
المعنى وهو الكلمة المخصوصة الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة والحاصل
ان اطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة اما مجازاً وحقيقة عرفية (قوله
فترفع بالالف وتنصب وتخفض بالياء) على اللغة المشهورة ومقابلها الزامه الالف
واعرابه كالمقصود وعليه لا وتران في ليلة وان هذا ان لساحران ومن العرب من يلزمه
الالف ويعربه كالمفردات فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها
ومررت بالزيدان بكسرهما ولو سمي به أى المثنى جازا عرابه كاصوله واعرابه اعراب مالا
ينصرف مع لزوم الالف كجران (قوله واما جمع المذكر السالم الخ) ولو سمي به

(يجزم بحذف آخره) نحو لم يغز ولم
يخش ولم يرم وكان حقه أن يجزم
باسكون (والذى يعرب بالحروف
اربعة أنواع) (التثنية) نحو
الاسماء ونوع من الافعال وأنواع
الاسماء الثلاثة (جمع المذكر السالم) نحو
الزيدان (والاسماء الخمسة وهى
الزيدون) (والاسماء الخمسة وهى
أبرك وانحرك وجوك وفوك وذومال
(نوع الافعال) (الافعال الخمسة
وهى بفعلان) بالياء المضافة تحت
(دفعهـ علان) بالثنية فوق
(دفعهـ علون) بالثنية تحت
(دفعهـ علون) بالثنية فوق (دفعهـ علين)
(دفعهـ علون) بالثنية لا غير (فاما التثنية)
بالثنية فوق لا غير (فاما التثنية)
بمعنى المثنى من اطلاق المصدر على
اسم المفعول (فترفع بالالف وتنصب وتخفض
جاء الزيدان) (المفتوح ما قبله الماكسور
بالياء) (ما جرها تورات الزيدان ومررت
بالزيدين) (واما جمع المذكر السالم

او بما الحق به جازا عرابه كماله و اعرابه تحكين في لزوم الياء و ظاهر حركات الاعراب
على النون مع التنوين ما لم يكن أعجميا و الامتناع التنوين و اعراب الاعراب ما لا
ينصرف كقنبرين و جازا الحاقه بمرور في لزوم الواو و الاعراب على النون ممنونة و جازا
اعرابه كهارون في لزوم الواو و الاعراب على النون غير ممنونة لتعليلة و شبه الهمزة
و جازا لزوم الواو و وقع النون و انظر على هذا الاخير هل الاعراب بحركات مقدرة على
النون او الواو و في الشيخ خالد على التوضيح ان هذا نظير من يلزم الشئ الالف و يكسر
النون و يقدرا الاعراب و قضيه ان تقدير الحركات ما هنا على الراوقا له ان قاسم
العبادي (قوله و يرفع بالواو) المضموم ما قبلها القضا و و ظاهره او تقديره
نحو المسطرون و الاعلون (قوله المكسور ما قبلها) أي لفظا و و ظاهره
او تقديره ان نحو وانهم عندنا من المصطلحين الاختيار فان أصله المصطلحين ثم حذفت
الياء الاولى و انفتح ما قبلها فقلت الفاعل حذفت الالف لالتقاء الساكنين
و أقيمت فتحه الفاء دليلا عليها (قوله و اما الاسماء الخمسة فتزعم الخ) أي
في إحدى لغاتها الى آخر ما مر (قوله و تنصب و تجزم بحذفها) و قد ورد حذف
النون لغير ما نصب و جازم نزار و نظما قرى قالوا ساحران تطاهرا أي استطاهرا
فازعمت التاء في الطاء و في الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا و لا تؤمنوا حتى
تخابروا قال الشاعر

أيدنا سرى و يبتغي تدلكني * شعرك بالعنبر و السك الذي

ولا يقاس على ذلك و انما جاز حذفها جملا على اصحابها الذي هو الضمة فانها حذفت
تخفيفا كقراءة ابي عمرو و لا يأمركم باسكان الزاء و اذا اجتمعت هذه النون
مع نون الوقاية جازا الانبئات مع الفك و الادغام و جازا الحذف و المحذوف عند
سيدويه و رجه ابن مالك نون الرفع و اكثر المتأخرين على انه نون الوقاية (قوله
علامات الاعراب) الاضافة بمعنى اللام على ان الاعراب معنوية و بيانية على
انه لفظي

(باب الافعال)

أي هذا باب بيان حقائق الافعال و انما قد را حقائق لانه ذكر حقائق الافعال
بالمثال بقوله فتعوض الخ و ذلك بناء على ما قاله ابن المحاسب من ان التعويض
يفاد بالمثال (قوله الاصطلاحية) أي لا الافعال اللغوية التي هي جمع فعل

فيرفع بالواو) نحو جاء الزيدون
(و ينصب و يجر ما بعدها نحو رأيت
ما بها الفتوح ما بعدها نحو رأيت
الزيدين و مررت بالزيدين) و اما
الاسماء الخمسة فتزعم بالواو) نحو هذا
أبرك و أحول و جرك و عولك و ذو مال
(و تنصب بالالف) نحو رأيت
أمالك و أحالك و جالك و فالك و ذالك
(و تحذف بالياء) نحو نظرت الى
أبيك و أخيك و جيك و فيك و ذي
مال (و اما الافعال الخمسة فتزعم
بالنون) نحو يفعلان و يفعلان
(و يفعلون و يفعلون و يفعلين
(و تنصب و تجزم بحذفها) أي
بحذف النون نحو ليس يفعلوا و لم يفعلوا و لم
تفعل و حاصل علامات الاعراب
عشرة أشياء أخر كانت الثلاث
و السكون و الألف و النون و حذفتها
لتناسب و الجارم
(باب الافعال)
الاصطلاحية (الافعال)

يقع الفاء وهو المصدر إلى الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غير ذلك
لأنها لا تنصرف في ثلاثة وأخذ الشارح هذا القيد من التقسيم إلى ثلاثة لأن ذلك
ليس إلا لأفعال الاصطلاحية ولأن كل قوم اتفاه كالمون على اصطلاحهم ولهذا
لم يصحح المتن إلى التصريح بهذا القيد قال فيه للعهد الذهني بخلافه في قوله الأفعال
ثلاثة الخ فانها للعهد الذي كرى لتقدم مدخولها في الترجمة والمراد بيان أنواع تلك
الأفعال لاصغها لأنها تنصرف في ثلاثة أي بيان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر إلى
غيره من التجرد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أي بكسر الفاء وهو جنس تحت
ثلاثة أنواع فكان الانحصار أن يسير المتن بالمفرد الذي هو الجنس ولا سكن أراد مزيد
البيان للابتداء ولاجل ذلك ذكر الأفعال ثانياً بالاسم الطاهر والأفعال كان الانحصار
أن يقول وهي ثلاثة (قوله لارابع لها) أخذ المحصر من هذه الجملة لأنها مفيدة
له لأن لام الجنس إذا دخلت على مبتدأ كما غنينا كان منصرفاً فيما بعده فالمتن
الأفعال منحصرة في ثلاثة كما أنها إذا دخلت على خبر كان منصرفاً فيما قبله كقولك
زيد الأمير قال الشيخ على الأجهوري

مبتدأ بسلام جنس عرفاً * منصرف في خبر به وفا *
وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطلقاً فيما العكس استقر

ودليل المحصر في ثلاثة أن الفعل ان تأخر التلغظ به عن وقوعه فهو الماضي أو قارن
بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلغظ به على الفعل فهو الأمر (قوله ماض)
قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداءً بالكتاب العزيز فإن الله
سبحانه وتعالى ذكر أولاً الماضي بقوله إنما أمره إذا أراد وهو ماض ثم أن يقول
وهو مضارع ثم كن وهو الأمر (قوله وهو مادل الخ) هذا أحد مخصوص الماضي
وسأتي سده خصوص المضارع والأمر وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم
ذكره في باب الأعراب سابقاً مستوفى فأرجع إليه إن شئت (قوله دل على حدث الخ)
أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بأن يكون جزء معناه حدثاً
مقترباً بزمان ماض بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقترنين في المعنى
الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض
أي أن الحدث والزمان اصطفاً في الوضع لهما فحينئذ ساوى قول بعضهم مادل على
حدث وزمان كما يأتي فلا يعترض بأدله لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل انتهى

جميع فعل وحشي (دلالة) لا رابع لها
(ماض) وهو مادل على حدث مقترن

بمعنى ملغما أقول قوله بأن يكون جزءه معاه حدثا الخ لا يصح لأن الحدث المتعبر
 بالزمان الماضي ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل
 معنى التركيب بقوله أي فعل فهم منه حدث مقترن بالخ وإذا كان كذلك فلا يصح
 قوله قبل أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن يقول أي دل
 دلالة مطابقة لأن الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أي المصطب مع في الوضع
 دلالة على تمام المعنى فهي مطابقة لا على جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن
 هي الدلالة على الحدث فقط والزمان فقط هكذا ظهر فقامل بانصاف والحاصل
 كما قال سبط الراوي في حاشية الجعاعي أن الفعل يدل على الحدث والزمان
 مطابقة وعلى أحدهما تقمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقيل على كل منهما مطابقة
 ولم يتعرض للنسبة مع تصريح غيره بأنه يدل عليها (قوله بزمان ماض) المراد
 بالماضي اللغوي فلا دور في التعريف ولا يقال هذا الحمد غير ماض لصدقه على المضارع
 المحزوم لم أولما انتها لان دلالة على الزمان الماضي عارضة نشأت من لم أولما وهو
 موضوع للاستقبال والاعتبار انما هو بأصل الوضع (قوله وقيل ناء التأنيث
 الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة فاصالة فلا مرد أنها
 تحرك العارض كما مر فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل
 التجب وجب من جذا وخرلا وعدا وحاشا أجب بأن تلك الافعال تقبل
 بالنظر الى أصلها لكن طرأ عليها أنها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك
 انهم التزموا تذكيرا فاعل فعل التجب يرجع الى ماوهي بمعنى شيء عظيم وفي
 فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتي في الاستثناء من انه ضمير يرجع الى البعض
 المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب هو ذاوه من الأمثال وهي لا تغير والعبرة
 بأصل الوضع فقوله وقيل أي بحسب الوضع (قوله أي مشابه) اشار به الى وجه
 تسميته بالمضارع يعني انه سمي مضارعا من المصارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه
 المشابهة انه أشبه الاسم في أربعة في الإبهام والتخصيص فان يضرب يحتمل الحال
 والاستقبال فان قلت الآن فخصص بالحال أو غدا فخصص بالاستقبال كقولك
 رجل والزجل وفي قول لام الابتداء نحو ان زيد يضرب كما تقول ان زيد يضرب
 وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكاته كما ضرب فانه يوزن ضارب والمراد مطلق
 الحركة لا مفعول فيه فلهذا قيل بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل واهذا

بزمان ماض وقيل ناء التأنيث
 الساكنة فتوضرت (ومضارع)
 أي مشابه

اعرب دون أنشؤيه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجعه (قوله وهو ما دل على
حدث مقترن بأحد زمانى الحال والاستقبال) أى فعل دل بحسب الوضع بالضمين
على حدث بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون
الحديث وأحد الزمانين مقترنين فى المعنى الوضعى أى فعل فهم منه حدث مقترن
ذلك الحديث بحسب الوضع الخ انتهى محشى ملخصا وفيه ما تقدم قريبا من المناقشة
ونخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل فى زمان الاستقبال نحو أنا ضارب
بغدا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى
أشحب ولا يشك كل الفعل المضارع المنفى لم نحول يضرب فيكون التعريف غير جامع
لأن دلالة على الزمان الماضى عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن
المضارع مشترك بين زمانى الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كما أن الاسم يكون
مشتركا بين المعانى العديدة كانهين للباصرة والحارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون
موضوعا للحدث والزمان المتأخر وللحدث والزمان الاستقبالى تأخر فهو
حقيقة فيها على الأصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر إلى كل وضع مقترن
بواحد فقول الشارح مقترن بأحد الخ أى بوضع واحد فيكون جاريا على الراجح (قوله
زمانى الحال والاستقبال) الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولاجل ذلك يقال
زيد يصلى الآن مع أن بعض صلواته ماض وبعضها مستقبل ويعرف أيضا بأنه المقارن
وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال
لأن وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها والحاصل أن الحال
نهاية الماضى وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لأن طرف الزمان
جزء لا يتجزأ والزمان مركب من جزأين فصاعدا وإذا عرفت ذلك فقولهم الحال اسم
اليض فيه تسامح الماعلت ولأن الزمان لا يستقر غمضة عين كذا قال النبتى وناقشه
فى الحاشية بقوله وقوله لأن طرف الزمان الخ يتأمل ومع قوله أنه طرفا الزمانين
فإن الطرفين انهماق قدامى انتهى والاستقبال تقيض الاستدبار والمراد
الزمان المستقبل أى الآتى (قوله وقبل لم) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه
والمراد بقوله لم جهة دخولها عليه وآثرها على غيرها لأنها أشهر عوالمه ولأن لها
متراجعا بغير معناه إلى الماضى حتى صارت كجزئه (قوله وأمر) هو لغة تقيض
النهى وجهه أمور واضحة لا حاجة ذكره الشارح (قوله ما دل على طلب الخ) أى

وهو ما دل على حدث مقترن بأحد
زمانى الحال والاستقبال وقبل لم
نحول يضرب (وأمر) وهو ما دل
على طلب حدث فى زمان الاستقبال

فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب حدث من انضابة الصفة لاوصوف
 أي حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وإن لم يستعمل فيه بل
 اريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالأباحة والتهديد (قوله
 وقبل يا مخاطبة) أي يا الفاعلة وهي اسم مفعول عند سيديوه والوجه ورأي وقبل
 نون التوكيد نحو ضرب فانه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع ويقبل الياء
 لذكورة نحو اضربي ويقبل نون التوكيد بضمها نحو واضربي واضربين فخرج بقيد
 الوضع نحو تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لانه وإن دل على الطلب
 يقبل ياء المخاطبة اذ هو بمعنى آمنوا وجاهدوا بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله
 بفعلكم ذنوبكم ائتمن فليست دلالة على الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو
 لتضرب لانه وإن قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالة عليه بالصيغة
 بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للثمن وهو طلب الترك وخرج بقولنا ما دل على
 طلب ما قبل ياء المخاطبة ونون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع نحو انت
 تقومين وخرج به أيضا أفعل في التجب لانه لا يدل على الطلب ولا بالوضع على
 الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض اتى به على صورة الامر كما هو مقرر في محله وخرج بقيد
 قبول ياء المخاطبة او النون نحو دراك وتزال فانه وإن دل بالوضع على الطلب لا يقبل
 الياء ولا الون وكذلك نحو ضربا ريدا يعني اضرب ريدا لانه لا يقبل الياء ولا
 الون وإن دل على الطلب ثم ان اخرج نحو دراك وضربا بهذا القيد يحتاج اليه ان
 فسرت ما في كلام الشاعر من بلفظ اما على تعبيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه لان
 الاجازة فرع المدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم أن الامر للزمان المستقبل
 والحال باعتبارين فلا يطلق القول بأن زمنه مستقبل ولا بأنه حال فزمانه مستقبل
 ابدا باعتبار الحدث المأمور يا يتقاعه لان المقصود حصول ما لم يحصل اودوام ما حصل
 نحو يا أيها النبي اتق الله أي ادم ذلك وباعتبار الانشاء له زمان حالي بناء على أن
 الانشاء يتقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله فالماضي مقتوح الآخر)
 أي ماضي على فتح آخره وقوله أبدا أي في جميع أحواله أما البناء فلانه الأصل في
 الأفعال فلا يسل عن علته وانما يسل عن كونه على حركة وعن كونها مفتحة
 وجواب الاول أنه أي الماضي أشبه الامم والمضارع في وقوعه موقعها من كون
 يقع صفة وصلته وخبر ارحالا فقرب منها فبقي على حركة لان الحركة اقرب الى

وقبل ياء المخاطبة نحو اضربي فهذه
 حقيقة الأفعال الثلاثة (نحو
 ضرب واضرب) واما
 أمها (فالماضي مقتوح
 الآخر) على الأصل نحو ضرب
 وخرج وانطأ واستخرج

الاعراب من السكون وجواب الثاني انه بنى على الفتححة لفتحها ونقل الفعل فلو ضم
 او كسر لاجتمع ثقلان وبناء الماضى متفق عليه والخلاف انما هو فيما بنى
 عليه على قولين قول بالتحصيل وهو انه ان اتصل به واو الجماعة بنى على الضم كضربوا
 وان اتصل به ضمير رفع متحرك بنى على السكون كضربت والابنى على الفتح وقول
 بالاطلاق وهو انه مبنى على الفتح في سائر احواله لكن الفتح اما ظاهر كضرب
 او مقدر للتعذر كرمى اوله لثقل كضربت او للنسابة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن
 ظاهر فيه وكلام السارح يحتمله وسية أى ما فيه ومن المبنى على الفتح الظاهر ضربا
 بناء على ان فتحة البناء هي الاصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل الالف فيكون
 من المبنى على فتح مقدر (قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير
 وتخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفع المنصوب نحو ضربه وضربنا
 وضربك وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبنا وها على الفتح كما تقدم وقوله
 فانه يسكن يحتمل تسكين بناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم
 ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلافه وان البناء على فتح مقدر
 وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده تعبيره بيسكن دون أن يقول فيبنى على السكون
 افادها المحشى نقلا عن الشنوائى أقول وسية أى ان هذا الاحتمال انشأني بعيد من
 كلام السارح في نظير هذا فيكون في هذا ايضا كذلك وانما سكن آخره عند اتصال
 الضمير المذكور به اثلا يتوالى في نحو ضربت وجه فحواستخرجت طرذا الباب عليه
 اربع متحركات فيما هو كالكامنة الواحدة لان ضمير الفاعل يحذف من الفعل وهو غير
 جازم لتبلي الكامنة الواحدة (قوله وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم) يحتمل
 ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه
 وان البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المعنف واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده
 ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لنقله فاذه في المحاشية نقلا عن الشنوائى
 مع زيادة من النبتى اقول ان قوله على خلاف الاصل معناه ان بناءه على الضم
 خلاف الاصل في البناء لأن الاصل فيه أن يكون على السكون كما قال في الخلاصة
 والاصل في المبنى أن يسكن * وهذا يشعر بأن بناءه على الضم حقيقة لا على فتح
 مقدر ووجه ان ذلك كون كلامه ظاهرا في الاحتمال الاول كما هو المتبادر من
 الاستثناء ايضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن واذا كان كذلك فيمتنع حمله عليه

ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه
 يسكن نحو ضربت وما لم يتصل به
 واو الجماعة فانه يضم نحو ضربوا على
 خلاف الاصل (والامر مجزوم ابدا)

متناوفاً تقدم في قوله فانه يكس لاجل أن يكون كلامه على وتيرة واحدة فلا يمتل
 بانصاف (قوله عند الكسائي) انما جل الشارح كلام المتن على مذهب
 الكسائي لكونه عبراً بالمجزم الذي هو من الباب الاعراب فلا يتأسس ذلك المذهب
 من يقول انه معرب وهو الكسائي ومن تبعه ولا يتبين حمل كلامه على هذا المذهب
 بل يصح حمله على مذهب سيدييه اي نيبان يقال كلامه على حذف منساق وهو اداة
 التشبيه تنيها على المبالغة والاصل مثل المجزوم أو يقال بمعنى قوله مجزوم انه يعامل
 معاملة المجزوم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة ونحو الشارح
 الكسائي بالذكرة أن هذا المذهب له وغيره من الكوفيين لانه امام أهل الكوفة
 (قوله تحقيقاً) اي لتخفيف التعقيد به (قوله خوفاً الالتباس بالمضارع)
 أي الصحيح الآخر حالة الوقف (قوله عند الاحتياج اليها) بأن كان ما بعد
 حرف المضارعة ما كان كالمثل فان الصادق يشرب ساكنة فيؤتى بها توصلاً للتثنية
 بالسكون ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه أيسر من اجتناب همزة الوصل
 محافظة على صيغة المضارع اما اذا لم يمتحج الى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بان كان ما بعد
 حرف المضارعة متحركاً كيد حرج وتعلم وتقاتل وغير ذلك والعبرة في كونه متحركاً
 باللفظ لا بالتدبير فلو كان متحركاً لفظاً كما تتدبر نحو تقوم وتبضع فان اصلها
 تقوم وتبضع لم يثبت بالهمزة فتقول قم وبع (قوله مبنى على السكون) أي على
 الاصل في الافعال والبناء فان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء السكون
 فلا يسأل عن علتهما ولا فرق بين السكون التثني نحو اضرب والتقدير في نحوك
 وغفر واشتد واضرب الرجل وحمل بناء الصحيح الانواع على السكون اذا لم يتأخره نون
 التوكيد لفظاً وتقديرافان بآثرته كذلك بني على الفتح وما لم يتأخره نون النسوة فان
 بآثرته بني على السكون ولو قال الشارح والامر عند سيدييه مبنى على ما يجوز به
 مضارعه ما لم يتصل به نون النسوة والاخفى على السكون أو نون التوكيد والاخفى
 على الفتح كالمضارع فيهما المكان انحصروا فعمل (قوله وعلى حذف الاثران كان
 معتلاً) مقيد بما اذا لم يتصل به الف اثنين أو اوجع أو يا مختاطبة أو نون نسوة
 أو نون توكيد مباشرة افظا وتقديرافان اتصل به ذلك فقد أشار محكمهم بعد بقوله
 أو على حذف النون لكنه لم يذ كر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق
 وهو أنه مع الاولى بني على السكون ونحو فعالين واغزون وانحشين وارمين

عند الكسائي بلام الامر مقيدة
 فأصل اضرب عند تضرب حذفت
 اللام فتحة فاقم التاء خوفاً الالتباس
 بالمضارع ثم أتى بهمزة الوصل عند
 الاحتياج اليها وعند سيدييه الامر
 مبنى على السكون ان كان صحيح
 الآخر نحو اضرب وعلى حذف
 الآخر ان كان متلاً نحو انش واغز
 وارم أو على حذف النون ان كان
 مستنداً لغير تنية نحو اضرباً أو
 ضمير جمع نحو اضربوا واضمير
 المؤنث المخاطبة نحو اضربي

ومع البائية ينفى على الفتح نحو أغزون وأخشين وأرمين (قوله المنصور)
 أي المرضى المقوى على غيره (قوله الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لازائدة
 بدليل احدى والأربع بلاتاء فاده في المحشى لكن الاستدلال بالثاني منقاش
 بما نقله النوروى عن النخاعة من أن زيادة التاء لا تتركها المأثورة إنما يجب إذا كان
 الميز منه كورا بعد اسم العدد أما إذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز
 في اسم العدد إجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الأربع بلاتاء ويجوز تركها
 فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا ليكون المعدوم مؤثلا لاحتقال أنه
 مذ كرو لم يراع المتن القاعدة فطل الاستدلال فتأمل بانصاف وإنما سميت زوائد
 لأن سروف المضارع تزيد بها دون الماضي لأن الصيغة المزيد عليها بعد الجردة
 والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة السابق للسابق
 والإلاحق للإلاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل
 وهذه الحروف أخف من غيرها (قوله بأحرف المضارعة) بفتح الراء أي المشابهة
 من إضافة السبب إلى السبب أي الأحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الراء
 على معنى أحرف الكلمة المضارعة أي التي تزيد في الكلمة المشابهة للاسم (قوله
 حروف قولك أيت) أقيم الشارح لفظة حروف لأن الجامع لهذه الزوائد حروف
 أيت لا يهمله والقول بمعنى المقول وأيت بدل منه أو عطف ببيان والمعنى يجمعها
 حروف مقولك أيت وأثر المتن أيت على غيره كناية ونأتى لما في الذي ذكره من
 التماس أول فان أيت بمعنى أدر كى ولما في نأتى من التماس فانه بمعنى بعيت (قوله
 بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال أنه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد
 لأنها وجدت داخلية في أول الماضي نحو أكرمته زيد أو تعلمت المسألة وترجست الدواء
 إذا جعلت فيه ترجسا ويرى نأتى الشيب إذا خضبه باليرى نأتى الحباء وحاصل الجواب
 أن هذه الزوائد بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك المتن تقييدها
 بما ذكرنا لا على الموقف لأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المستندي وهو
 لا يستعمل بالاستفاد (قوله ومعه غيره) الإولى للتكلم وغيره والمراد من شاركه
 في مدلول الفعل البدوء بالانون (قوله أو المعظم نفسه) أي العظيم بحسب الواقع
 كقوله تعالى ونريد أن نمن أو بحسب الإدعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقوم
 واسمها لها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق بالجمع على الواحد (قوله ترجس)

وهذه المذهب المنصور
 (والمضارع ما كان في أوله احدى
 الزوائد الأربع) المسماة بأحرف
 المضارعة (بجمعها) حروف (قوله
 أيت) بمعنى أدر كى وحروف أيت
 الهمزة شرط أن تكون للتكلم
 وحده نحو أقوم بخلاف همزة كرم
 والنون بشرط أن تكون للتكلم
 ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نقوم
 بخلاف نون ترجس

الترجس زهر البصل قل (قوله الغائب) أي الغيبة حقيقة نحو يقوم زيداً ويجازا
 نحو قد علم الله (قوله برناً) بالفتح وهو يزقال برناً الشيب إذا خضبته بالبرنا
 أي الحناء (قوله على الله في المذكورة) وهي التكلم والغيبة والمحذور
 (قوله المجرد من الزونين) أي المعرى من التون الموضوعة للزانات وإن استعملت
 في غيرهن كقوله

يمردن بالدهنا خفا عياهم * ويرجعن من دارين بحجر الحجاب

ومن تون التوكيد المباشرة له لفظاً وقد راجع الخلاف المنفصلة عنه لفظاً بالثنيين
 نحو قوله تعالى ولا تبعان أبواً والجماعة كقوله تعالى لتبأبن أوياء مخاطبة كقوله
 تعالى فاماترين وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالى ولا يسئلنك فان وأوالجماعة
 فيه مقدرة فأنهما كالهـم فان لم تجرد الفعل منهما بأن دخلت عليه تون النسوة
 نحو والوالدات يرضعن أولهن التوكيد المقيدة بما مر كان في محل رفع مبني على
 السكون مع الأولى وعلى الفتح مع الثانية وإذا كان مرفوعاً محلاً مع الزونين فكان
 الناصب أن يبقى الشارح كلام المتن على عومه ولا يقيد المضارع بالمجرد منها والمعنى
 حينئذ مرفوع أبداً أي لفظاً أو تقديراً أو محلاً ولعله أشار إلى ذلك المتن بقوله أبداً
 والجمع أن رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وإن كان قول الكوفي
 ولا يقال إن التجرد عدمي فلا يكون عليه الرفع وهو وجودي لأنه عبارة عن استعمال
 المضارع على أول أحواله وليس هذا عدمي وقيل إن رافع المضارع وقوعه موقع
 الاسم وهو البصريين وقيل إنه نفس المضارعة وهو ثعلب وقيل إنه حروف المضارعة
 ونسب للكسائي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية لسلامته
 من النقص بخلاف قول البصريين فإنه ينتقص بنحو ملاهـل وجعلت أقفل ومالك
 لا تفعل ورايت الذي تفعل فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع
 فيها فلو لم يصح للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع
 مرفوعاً بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه
 التجرد اهـ من الأشموني ببعض تغيير وقوله وهو ثعلب رده عليه بأن المضارعة إنما
 اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل
 يقتضيه وقوله ونسب للكسائي وجهه حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال
 عليها وانما يضل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانهما أقوى منه

والياء المنسأة تحت شرط أن
 تكون للعائب نحو يقوم بخلاف
 يا برناً والياء المنسأة فسوق شرط
 أن تكون للمخاطب نحو يقوم
 بخلاف تاءه لم فاقوم وتقوم وتقوم
 وتقوم اهـ الـ مضارعة له لالة الزوائد
 في أولها على المعاني المذكورة
 واسكنه ويرجس ويرنا وتعلم
 انه لـ ماضية لعدم دلالة الزوائد
 في أولها على المعاني المذكورة
 (وهـ) أي المضارع المجرد من الزونين
 ومن الناصب والجازم (مرفوع
 أبداً) بالتجرد من الناصب والجازم

ورد عليه بأن جزء الشيء لا يجعل فيه اسم من المداين عليه (قوله فينصبه) فائدة
ذلك بعد قول المتن ناصب أو جازم الاختراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل
وعن الجازم كذلك ومن الأول قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يمين قراءة
شاذة وقول الشاعر

أن تقرأن على اسماء وتصحكن * مني السلام وإن لا تشعر احدا

ومن الثاني قوله يوم الصلوة لم يوفون بالجواز والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون
ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره فالمراد بالناصب
والجازم المصنف بالناصب بالفعل لا مآثنه ذلك (قوله فالنواصب) لما ذكر
حالة الرفع انحذف بيان حالتي النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والغاء
رابطة الجواب شرط مقدروا ل فيه العهد المذكور لتقدم ذكره بذكره فردد والنواصب
يصح أن تكون جميع ناصب بمعنى لفظ ناصب وأن تكون جميع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة
وقوله عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا وإنما قدم النواصب على الجوازم لأن أثر
الناصب وجودي وهو الحركة وأثر الجازم عدمي والوجودي أشرف من العدمي
والمراد أثر الناصب الإحصائي فلا يمتنع أن يكون أثره قد يكون عدميا كما في الأفعال
الجمسية حاله النصب لأن هذا ليس بطريق الإصالة (قوله عشرة على ما هنا) أي
عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد إنها ذكرت أكثر من عشرة
في غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أي من البصريين لا يرى أنها عشرة
ناصبة بنفسها فان الطاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عند تبعها
للكوفيين بخلاف غيره ولا يثنائي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح
وفاقا وخلافا لأن المعنى حينئذ انواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن
حمله العشرة أربعة يحمل وفاق بينهم وبين البصريين وسبعة محصل فيها الخلاف فتم
ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التعليب فيكون
غالب النواصب بنفسها الشرفها على النواصب بغيرها وأطاق على الجميع نواصب
(قوله والمنفق عليهم أربعة) أي على نصبهم بالفعل بنفسها وكون الأربعة متعقبا
عليها يحمل نظرا فان النصب باذافيه خلاف والجميع أن الناصب هي وحكي عن الخليل
أن الناصب أن بعدها مفعلة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب
بأن المراد الاتفاق عند الجمهور (قوله أن) أي المصدرية الناصبة للضارع ولم يقيدها

ويستمر على رفعه (خشي يدخل
عليه ناصب) فينصبه (أو جازم)
فيجزمه (فالنواصب) للضارع
وفاقا وخلافا (عشرة) على ما هنا
والمنفق عليهم أربعة (وهي أن)
المنقوحة الهمزة الساكنة النون

المتن بذلك لانهم المتبادرة عند الاطلاق فخرجت الزائدة وهي التسمية لئلا تحذف قبلها أن
جاء البشير والواقعة بين الكافي ومجرورها كقوله كان طيبة تعطوا أي تمل الى وارق
السلم في رواية المجرويين القسم ولو كقولهم

فأقسم ان لو التقينا وانتمو * لكان لكم يوم من الشر مظلم

وتخرجت المقسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه تخوفاً وحباً اليه
ان اصنع الفلك وانطلق الملا منهم أن امشوا وتخرجت المخففة من الثقيلة وهي ظاهرة
(قوله لفظاً) أي ان كان معبراً وقوله او محلاً أي ان كان مبنياً كان انصبت به
نون النسوة نحو التوبة العجبي ان يضربن وفي بعض النسخ والماضي محلاً أي تنصب
الماضي محلاً كما قاله ابن مدام خلافاً لابن طاهر (قوله ووصول حرفي) وهو كل حرف
أول مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج الى عائده وهي خمسة نظام السندوني فقال

وهالك حروفاً با صادراً أولت * وعدي لها انخما صمح كمارووا
وما هي ان بالفتح ان مشددا * وزيد عليها كي فتحها وما ولو

(قوله تنصبك مع منصوبها بمصدر) أي تكون آله في نصبك ما بعده ما فلا يرد
أن المنصبك ما بعده ما فقط لا هي وما بعده ما * ولان من حيث الفعل وعدمه ثلاثة
احوال فان وقعت بعد علم أي يقين تعين كونها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير
الشان قال تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان وقعت بعد ملن أي حسان جاز
ان تكون المخففة من الثقيلة فلا تنصب الفعل وجاز ان تكون المصدرية فتنصبه وعلى
هذا قرئ وحسبوا أن لا تكون فتنة بالرفع والنصب وهو أرجح وان وقعت بعد ما سوى
ذلك فهي المصدرية ويجب النصب نحو اطعم أن يغفر لي وأخاف ان يأكله الذئب
(قوله لنفي المستقبل) أي لا تتفاء الحدث في الزمان المستقبل فاضافة نفي الى
المستقبل من اضافة المطروف للطرف على حد مكر اليل (قوله حرف جواب
وجزاء) أي في كل موضع كما قاله الشلوين وقال الفارسي في الاكثر كقولك
ان قال اريد ان ازورك اذن أكرمك فقد اجابته وجعلت اكرمك جزاء زيارته أي
ان زرتني اكرمك وقد سمعنا للجواب بدليل انه يقال احيك فقول اذن اظنك
صادق اذ لا يجازاة هنا اذ الشرط والجزاء كما قال الرضي إمامي المستقبل اوفي الماضي
ولا مدخل للجزاء في الحال ونكاف الشلوين في جعل هذا أمثالا للجزاء أي أنه أي
ان كنت قد قلت ذلك حقيقة صدقك والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام

تنصب المضارع لفظاً او محلاً وهي
موصول حرفي تنصبك مع منصوبها
بمصدر فلذلك تسمى مصدرية مثال
ذلك عجبت من أن تضرب والتقدير
عجبت من ضربك فان حرف
مصدرية وتنصب واستقبال
وتضرب فعل مضارع منصوب بان
وعلاوة نصبه الفتحة الظاهرة (و)
التالي (ان) وهو حرف لنفي
المستقبل نحو ان يبرح فان حرف
نفي وتنصب وتبرح فعل مضارع
منصوب بان وعلاوة نصبه الفتحة
الظاهرة (و) الثالث (اذا) وهو
حرف جواب وجزاء نحو اذا اكرمك
جواباً لمن قال اريد ان ازورك فاذا
جواباً لمن قال اريد ان اكرمك
فعل مضارع منصوب باذا وعلاوة
نصبه الفتحة الظاهرة على الميم
والكافي مفعول به في محل نصب

بحساب به عن كلام آخر مفلوط أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حسوه أو آخره ولا تقع
في كلام مقضب ابتداء ليس جوابا عن شيء غلبا اعتبارا ملبستها الجواب على هذا
الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي
هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وما ذكره الشارح من أنها حرف مذهب الجمهور ومقابلها
أنها اسم والصحيح أنها اسم مطقة (قوله وشرط النصب الخ) مفرد مضاف فيسمع
أي شروط النصب الخ وأنما لها مع الشرط ليس واجبا عند بعض العرب فيجوز
الغائرها عنده مع استيفاء الشروط نحو اذن يخاف يا رسول الله بالرفع (قوله أن
تكون في صدر الجواب) أي في أول الجملة الواقعة جوابا فإن تأخرت ألغيت نحو اكرمك
اذن وكذلك ان توسطت نحو انا اذن اكرمك وما ورد من الاعمال مع التوسط
فضرورة (قوله والفعل) أي زمان حدثه بعدها مستقبل فلا يكون فعل حال
ولا ماض لان من شأن الناصب ان يختص المضارع الى الاستقبال لا الماضي
والحال ولو كان حالا لم يعمل نحو قولك لمن يحدثك اذا ظنك كاذبا او اذا تصدق بالرفع
اذ المراد به الحال (قوله متجمل بها) أي لا يفصل بينهما فاصل غير فلا يضر
الفصل بالقسيم كقوله

اذن والله ثمهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا لا انما فيه مع التميم ويدونه كقوله اذا لا اهيئك واذا والله لا اهيئك جوابا لمن قال
يحيى انا آتى اليك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالابتداء والدعاء كقوله اذا ايا يزيد اكرمك
واذا انا قال الله اكرمك وأجاز ابن عصفور الفصل بالطرف والنجار والمجمر وكقوله
اذن يوم الجمعة اوفى الدار اكرمك والصحيح المنع اذ لم يسمع من العرب شيء من ذلك
واذا كان مع اذن حرف عطف لم يعمل الاعلى قلة قال تعالى واذا لا يلبثون خلقك الا
قليل الا وقرئ شيئا واذا لا يلبثون خلقك (قوله كي المصدرية) قيدها بذلك لتخرج كي
التي تميزه عن كيف كقوله

كي تنجسون الى سلم وما نثرث * قتلا كيو ولفظي الهيئات تضرهم

فان الفعل بعدها مرفوع ولتخرج التعليلية فان الناصب للفعل ان مضمرة بعدها
لا هي كما ذكره الشارح وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهي الداخلة
تليها لام التعليل الخ وهي متعينة للمصدرية في الحالة الاولى اعني اذا ذكرت اللام
قبلها ولا يصح في هذه الحالة أن تكون للتعليل لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع

وشرط النصب بان ان تكون
في صدر الجواب والفعل بعده
مستقبل متصل بها ولا يضر فصله
منها بالقسم (و) الرابع (كي)
المصدرية وهي الداخلة عليها لام
التعليل لفظا فتحو كالتاسع
أو قد بدرا فتحو كالتاسع في غير
القرآن اذا قلت لا لام قبلها
استغناء عنها بنيتها فاللام حرف
تعليل وحرف كي حرف مصدرية
ونصب ولا حرف نفي وتاسع وافعل
مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه
حذف النون

امكان الاحتراز عنه أما في الحالة الثانية أعني إذا لم تذ كر قبلها اللام فإن قدرتها
كانت مصدرية أيضا والا كانت تعليلية كما ذكره الشارح كما أنها تعليلية أيضا إذا
تقدمت هي على اللام نحو رجعت كي لا قرأ فكي حرف تعليل وجرو اللام تو كيد لها
وأن مضمرة بعدما وانما امتنع أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها في هذه الحالة
للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال إنها زائدة إذ لم تثبت زيادتها في غير هذا
الموضع حتى يحمل عليه وكذلك تكون تعليلية أيضا إذا تقدمت هي على أن نحو رجعت
كي أن تكرمني ويمنع أن تكون مصدرية ناصبة لثلايدخل الحرف المصدرى على
مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتل المصدرية التعليلية إذا تقدمت عليها اللام لفظا
ووقع بعدها أن نحو رجعت كي أن تكرمني والارجح أنها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية
مؤكدة بأن لأن أن هي الأصل وما كان أصلا في باب لا يكون مؤكدا للغير
فالحاصل أنها تسعين للمصدرية في موضع واحد وهو الحالة الأولى المذكورة في الشرح
وتحتل المصدرية والتعليلية في موضعين الأول ما إذا لم تذ كر اللام قبلها فإن
قدرتها كانت مصدرية والافتعليلية وقد ذكره الشارح أيضا والموضع الثاني ما إذا
تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتعين للتعليلية في موضعين وقد
تقدم أيضا (قوله فكي تعليلية) أي دالة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها
(قوله منسوب بأن مضمرة وجوبا) أي كما هو مذهب البصريين وفي بعض النسخ
مضمرة جواز أو المراد به على هذه النسخة ما قبل الامتناع فيصدق بالواجب (قوله
ولام كي) المراد بها اللام الموضوعة للتعليل سواء استعملت فيه فتدلية فترك الله الخ
أو كانت زائدة نحو وأمرنا لنسلم رب العالمين أو كانت للصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا (قوله مضمرة بعد اللام جوازا) محل كون اضمارها
جائزا لما يقتضيه الفعل بلا النافية أو الزائدة فإن اقترن بهما كان اظهرا واجبا نحو
لثلا يكون للناس ونحو لثلا يعلم أهل الكتاب وانما وجب الاظهار حينئذ ليقع الفصل
بين المتماثلين والحاصل أن لأن ثلاثة أحوال «أحدها لزوم الاضمار وهو فيما عدا اللام
مع كي «الثاني لزوم الاظهار وهو مع لام كي إذا كانت مع لا «الثالث جواز الأمرين وهو
لام كي إذا لم تكن مع لا نحو وأسأت لا تدخل الجنة أولان أدخل الجنة ونحو يعنى
دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل
وكان العطف بالوار أو بالاعاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك

فإن لم يتقدم على كي لام التعليل
لا يعطى ولا تغدير فكي تعليلية
والشارح بعدها منسوب بأن
مضمرة وجوبا والنواصب المتألف
فيها ستة والأصح أن الناصب بعدها
أن مضمرة (و) هي (لام كي)
التعليلية واضيف الي كي لأنها
تحتاج في أفادة التعليل نحو رجعت
لا رورك فانه يجب أن تحذف اللام
وتدوس عنها كي وتقول رجعت كي
أرورك فأرورك منسوب بأن مضمرة
بعد اللام جوازا وتسمى هذه اللام
لام التعليل

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابتاً ومنحذف

(قوله ولا م المحذور) مضد بحد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقاً ومن اطلاق الخاص واردة العام كما اشار اليه الشارح بقوله أى لام النفي وضابطها ما ذكره بقوله وهى الواقعة الخ ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذى قبلها والفعل الذى بعدهما واحداً أى يكون فاعل الكون الذى قبلها والفعل الذى بعدهما واحداً كما فى الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافه كسأى فإنه لا يشترط هذا الشرط فقرة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهبهم لا على الزاج لعدم اتحاد الفاعل مع أن قرأته بفتح اللام ورفع تزول والصحيح في خبر الكون الواقع بعده هذه اللام انه محذوف وهذه اللام جارة متعاقبة بذلك الخبر المحذوف والنائب أن مضرة فال مصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل المنسوب بهما في موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنفية الخ) اعلم أن ذكر ما لم وذكر كان ويمكن قيد فخرج بقية ادوات النفي حتى لما وبقية الافعال حتى التواسع لعدم السماع (قوله حتى الجارة) انما تركت المتن التقييد بذلك لا تصرف الاسم لمافى هذا الباب فخرجت الآية دالة وهى الدالة على جملته مضمرها غاية لشي قبلها كقوله

فأزال العقل قبح دماءها * بدجلته حتى ما بدجلته اشكل

وانما سميت ابتدائية لوقوع المبتدأ بعدها غالباً وخرجت العاطفة مضمرات الناس حتى الابتدائية وجاء الججاج حتى المشاة وهى تعطف بمضام على كل (قوله المفيدة للغاية) أى ان ما قبلها ينتهى عند حصول ما بعدها فبما بعدها غاية له وهذا هو الغالب لا قبل حصول ما بعدها فبما بعدها عطف عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حتى ان يصلح موضعها حتى وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مسبوقة بلام كما قبل الشارح فان كان حالاً ورفع كقولك في حالة الدخول سرت حتى ادخل الباء (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل بدلتعليل صحيح لان الامر بسبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب هنا ما يكون مفضلاً الى المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزماً له (قوله والجواب بالفاء والجواب) فيه قلب والاصل والفاء والواو في الجواب (قوله المفيدة للسببية) أى

(و) الثمانية (لام المحذور) أى لام النفي وهى الواقعة في خبر كان المنفية بما أوفى خبر يكون المنفية بلم فتكون ما كان الله ليهذه بهم لم يكن الله ليعرفهم فيعذبون ويغفر منصوبان بأن مضرة بعد لام المحذور وجواباً وصحت هذه اللام لام المحذور لكونها مسبوبة بالكون المبنى والنفي بهن جنوداً (و) الثمانية (حتى) الجارة المفيدة للغاية فتخرج حتى يرجع اليها موسى أو لانه ما قبل فتوأسلم حتى تدخل الجنة فبما بعدها حتى وجواباً منصوبان بأن مضرة بعد حتى والجواب (و) الاربعة والخامسة (بالفاء) المفيدة للسببية

أن ما قلناه من أن ما قلناه والمراد لسنه مع العطف لا بهام مع ما قلناه لسنه
 طائفة معدلة قد راعى معدلة توهم والتقدير في نحو ما تأييداً فتحدثنا ما يكون
 ملكاً أيا كان فتحدثت وحكمتا يدور في جميع المواضع وهذا التقيد أسى المعيلة
 للسنة حرت لغاه إلى مجرد العطف نحو ولا يؤد فهم معتدرون أى فلا يعتدرون
 وأما الذى للاستثنائى نحو أسأل ريد فيحرك بالرفع أى وهو يحرك (قوله لا به) أى
 أن ما قلناه صاحب لما دعا محمداً وعيسى بن رمان واحد فحرت العاطفة والاستثناية
 (قوله بعد الامراخ) يعنى انه لا بد أن يقع كل منهما عند ريد محسن أو طلب محسن
 والمراد بالحق المحسن أن يكون حاله عام معى الاثبات فيخرج لى المتخصص
 بالمال والمتلوسى نحو ما أنت تأييداً لا فصدنا ونحو ما ترال تأييداً فصدنا وبالطلب
 المحسن أن يكون باله فعل فيخرج الطلب باسمه وبالصدور عما لفظه خبر محمده
 فأكرمك وحسنك الحديث فسام الناس ونحو سكونا فيسام الناس ونحو ررقى الله
 ما لا فاعقه في الخير فلا يكون لشي من ذلك جواباً فتصوب وهذه المسألة تسمى
 مسألة الاحدية الثانية ومعنى الامر والهن والدعاء والاستعهاام والعرض وهو الطلب
 بلى ورفق والمحبص وهو الطلب بحث وازماح والهن وهو طلب ما لا طمع فيه أى
 المستحيل كقوله

الالتكاثب به وديوما * فأخبره عما فعل المشيب

أو طلب ما به غير كقول الفقير ليتلى ما لا فاجحه والى وراد بعضهم الترحى وهو
 طلب الامر المحبوب المستقر بالحصول فعليه تكون النجمة تسعة وقد نظم ذلك بعضهم
 في بيت فقال

مروادع وانه وئيل واعرض لمحبهم * تمنى وازح كذاك الذى قد كمل

وقوله وئيل اراد به الاستعهاام (قوله أقل فأحسن اليك أو وأحسن اليك) أى
 ليكن ملكاً افعال الى فأحسن أو وأحسن من اليك فالاحسان الواقع به
 العام مستب عن الافعال وبعد الواو واقع مع الافعال معار له وهكذا فى كل مثال
 اهتدى (قوله وبعد الاستعهاام نحو هل ريدى الدار فأهمنى الخ) أى هل يكون
 حصول لريدى الدار فأهمنى أو وأهمنى اليه ويشترط فى الاستعهاام كفى شرح
 الشذور أن لا يكون دونه طمها جملة اجمية خبرها حامدة ولا يجوز المسبب فى نحو هل
 احل ريداً كرمه خلاف هل احول قائم فكره وحذف الى الدار ريد فكره لان

(والواو) الله لمة للعبة الواو
 وهذا الامر حوال وأحسن اليك
 أو وأحسن اليك وواللهى نحو
 لا يحسن ريداً فصب أو ويصب
 وبعد العرض نحو لا تمل عبداً
 ويصب علماً أو تمل علماً وبعد
 المحسن من نحو لا تمل ريداً
 وشكر أو وشكر وبعد لى محولت لى
 مالا وئيل من حوال الى اراجح لنح
 وبعد الترحى حوال الى اراجح لنح
 فيه مى أو وفيه مى وواللهاء
 نحو ريدى فاعمل صاحباً أو
 واعمل صاحباً وبعد الاستعهاام نحو
 هل ريدى الدار فأهمنى اليه أو
 وأهمنى اليه

الطرف ينوب مناب الفعل ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله تعالى فهل له من شفعاء فيشفعوا لنا أو بالاسم نحو من ذا الذي يقرص الله قرصا حسا فيضاعفه له قرى برفع يضاعفه ونصبه ونحو أين يبتك فازورك ومتى تسير فأراقفك وكيف تكون فأصعبك وانظر هل هذا التعميم ينافي قولهم السابق بشرط في الضاب أن يكون شخصا أن يكون بلفظ الفعل فإن الاستفهام من أقسامه كما تقدم (قوله نحو لا يقضى على زيد الخ) أي لا يحكم على زيد بالموت فيعوت والمراد في القضاء والموت معا على أن يكون القضاء سببا للموت فإذا انتفى السبب انتفى السبب (قوله لمكان أوضح) أي واضح (قوله لاناصب) والكلام انما هو في عدد الناصب لا المنسوب لكن سماه ناصبا لاشتماله على الناصب فهو من مجاز المجاورة (قوله بمعنى الاوالية) والفرق بينهما أن التي بمعنى التي بالتحقيق ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا والتي بمعنى الا بالتشديد ينقضي دفعة واحدة وهذه عاطفة مصدر مؤولا على مصدر مقدر والتقدير لكون قدر من الكافر أو اسلام منه وكذلك ما أشبهه ونخرج بأول المقيدة بما ذكرنا التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل فإن ان ضمير بعد هاجوا زانحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ويوجد في بعض نسخ السارح زيادة أو التي لتأويل نحو لا طمع من الله أو يغفر لي وعليها سبعة الاعتراض عليه بأنه اقتصر ولم يذكر هذه (قوله وفي اللام) المراد باللام لا مكي ولا المجزوء (قوله والمجوزم) جمع جازم أو جازمة كما تقدم في النواصب وقوله ثمانية عشر لا يمين التذ كبروانه لو اراد التأنيث لقال ثمان عشرة كما مر أيضا (قوله فلا واحد) أي بالاصالة أي بغير تسمية ولا فقدية بعد المجزوم به بالعطف أو غيره وقوله وما يجز فلعين مبنية على الإغلب والافتد يجز فملا واحد أو جله نحو وقالوا هم ما تأتينا به الآية (قوله ستة) قد يقال ان بني دنا على انظاره فالذي يجز فملا واحد ثمانية لم ولما ولم والمالولام الامرولام الدعاءولا الناهية ولا الدعائية ون بني دنا على التحقيق فهي أربعة فمدته لها ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويحجب بأنه نظر الى الصورة الظاهرية فان صورة لم غير صورة الم وصورة لما غير صورة الما وصورة لام الامرولام الدعاء واحدة وكذلك الالناهيية والدعائية فعدد الاربعة الاول أربعة والاربعة الثانية اثنتين ولا يراد على المصنف المجز في جواب الطلب نحو تعالوا أنزل لانه ان قلنا ان المجز باداة الشرط متدرة وهو الصحيح والتقدير ان تأتوا أنزل كان داخل في قوله وإن

وبعد الذي المحض نحو لا يقضى على زيد فيموت أو يموت فاجواب بعد الفاء والواو في هذه الامثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوابا ولو قال والفاء والواو في الجواب لكان واضح لان الجواب منصوب لاناصب (و) السادسة (أو) التي بمعنى الأنحو لاقتران الكافر أو يسلم حتى فيسلم لانه من ذلك أو يقضي بأن مضمرة بعد وتقدم في منصوبان أن أن ضمير بعد أو جوابا والمحصل أن أن ضمير بعد أو جوابا من حروف الجبر وهي اللام والياء والواو وحى التعليلية وحتى وبعد ثلاثة من حروف العطف وهي الفاء والواو و (و) والمجوزم ثمانية عشر جازما وهي قسمان ما يجز فملا واحدا وما يجز فلعين فالذي يجز فملا واحدا

أى له ظنا وتقديرا وإن قلنا إن الجزم بلام الأمر مقذرة كان دأخلا في قوله ولأن
 الأمرى لفظا وتقديرا (قوله فلم يحرف بجزم المضارع) أهدأ بالواو لا تقدر في
 الفعل بعدها كقوله * يوم الصليفا لم ينفون بالجوار * واختلف في ذلك
 قليل ضرورة وقال ابن مالك أنه لغة (قوله ويستفي معناه) أى يدل على انتفاء
 معناه التضمنى الذى والمحدث أى على عدم وقوعه من الفاعل وذلك النسق إما
 مبطل بالحوال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يولد الخ ولما قطع كما إذا قلت زيد لم يقم أى في
 الزمن الماضى فيصح أن تقول ثم قام (قوله ويقبله الى الماضى) الضمير راجع
 للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك راجع له بمعنى حدثه فى كلامه استخدام والمعنى
 ويقبل زمنه الى الزمن الماضى (قوله المرادفة للم) أى التابعة لما فيما تقدم من
 الامور من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفي والجزم والقلب الى المضى وكنا فى جوار
 دخول الممثلة عايناهما شريكان فى هذه الامور الستة فقط لا مطلقا لا بقرائنها
 فى نسخة امور الاول أن لما لا يقترب بأداة شرط فلا يقال ان لما تقم بخلاف لم تقول
 ان لم ولولم الثانى أن منى لما مستمر النفي الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم
 ينفعه الندم أى عقب ندمه واذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا *
 التالى ان منى لما لا يكون الا قريبا من الحمال ولا يشترط ذلك فى منى لم تقول
 لم يكر زيد فى انعام الماضى مقبلا ولا يجوز لما يكن * الرابع أن منى لما متوقع
 المحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب اى وسيذوقونه بخلاف منى لم فلا يقال
 لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما * الخامس أن منى لما جازم الخذف
 لدليل اختياره قول قاربت المدينة ولما أى ولم أدخلها ولا يجوز ذلك فى لم الا
 ضرورة كقوله

(وهى لم) نحو لم يقم فلم يحرف بجزم
 المضارع وينبئ معناه ويقبله الى
 المعنى ويقم بجزم ولم علامة خبره
 السكون (و) النفي (لما) المرادفة
 لام فيما تقدم نحو لما يضرب فلا حرف
 يجوز المضارع وينبئ معناه ويقبله
 الى المعنى ويضرب بجزم بلام
 علامة خبره السكون

أحفظو ديعتك التى استودعتها * يوم الاغارب ان وصلت وان لم
 اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح أن لا يقول المرادفة للم لان المترادفين متعدها
 فى المعنى وماها ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا ولهذا عبر بعضهم
 بالاختية حيث قال ولما اخت لم لان الاختية لا تستلزم الاتحاد فى المعنى بل تستلزم
 المشاركة ولو فى شئ دون شئ وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما المحببة
 نحو ولما جاء امرنا ولا عن الايجابية وهى التى بمعنى انصوب قوله تعالى ان كل نفس لما
 عليها حافظ عند من شدالميم لانه لم يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز

عنهم (قوله والم والما) ظاهر كلامه أنهم أدا تان مستقلتان وليس كذلك بل هما
 لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريرية وهو جمل المخاطب على الاعتراف بأمر
 استقر عنده شبهة أو نفيه فقوله الشارح في الم والم الحرف تقرير وجزم فيه تسع لما
 عرفت من أن التقرير من الهمزة والمجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بالم فم تسمع
 أيضا فإن المحازم انما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة في المجزم فيقال هو من ذكر الكل
 وإرادة المجز (قوله ولا م الامر) أى ومسمى لام الامر وهو ل لأنه المحازم لأن الاسم
 المحزوم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الا
 كقريظة والرادب واللام الموضوع لطلب الفعل امر كان الطالب نحو لينفق ذو سعة أو
 دعاء نحو ليهض علينا ربك أو التماسا كقولك لما ويك لتفعل كذا أو استعجالت في غير
 الطالب كالتى يراد بها ومضمونها المخبر نحو قل من كان في الضلالة فليردد له الرجن هذا
 أى فيمد أو التهديد نحو فغن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر (قوله المستعملة في النهى
 الخ) أى الموضوع لتستعمل في النهى أو الدعاء سواء استعملت فيهما نحو لا تخف ولا
 تؤخذنا أو فى الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه لا تفعل كذا وفى غير ذلك
 كقولك لعبدك لا تطعننى فانها هذا التهديد وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة الى أن
 قوله في النهى والدعاء صفة للابته بتقدير متعلق الظرف معرفة وان كان المشهور
 بتقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حالا قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج
 بقوله المستعملة الخ لا النافية والرائدة وقد سمع عن العرب المجزم بلا النافية اذا صلح
 قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة ولقيلته لم تعرض له المصنف (قوله بلا
 النافية) اسناد النهى اليها مجازا لان الناهى هو المتكلم بواسطتها (قوله والذي
 مجزم فعلين) أى مضارعين نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا
 أو ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حث الانعرة نزل في حوته أو عكسه وهو قيل
 فالصور أربع والأول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانية وانما جعل
 شرطا لانه علامة على وجود الثانى والشرط فى اللغة العلامة والثانى من الفعلين يسمى
 جواب الشرط ونزاه تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال لانه يقع بعد وقوع
 الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء بعد الفعل المجازى عليه ويشترط فى فعل
 الشرط أن يكون فعلا ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا من
 قد والسين وسوف مثبتا أو نفييا بالم أولا وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلا ماضيا

(د) الثالث (الم) نحو الم نشرح فالم
 حرف تقرير وجزم ونشرح مجزوم بالم
 وعلامة جزمه السكون (د) الرابع
 (الم) انتم انتمو الما احسن اليك فالما
 حرف تقرير وجزم وأحسن مجزوم
 بالم وعلامة جزمه السكون
 (و) الخامس (لام الامر) نحو
 لينفق ذو سعة فينقى مجزوم بلام
 الامر وعلامة جزمه السكون (و)
 لام (الدعاء) وهى لام الامر
 فى الحقيقة ولكن سميت لام الدعاء
 تأديبا نحو اقبص علينا ربك فيقبض
 مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه
 حذف الياء (و) السادس (لا)
 المستعملة (فى النهى) نحو لا تخف
 فلا حرف نهى وجزم وتخف مجزوم
 بلا النافية وعلامة جزمه السكون
 (و) لا المستعملة فى (الدعاء) وهى
 لا الناهية فى الحقيقة ولكن سميت
 دعائية تأديبا نحو لا تؤخذنا أنلا
 حرف دعاء وجزم وتؤخذ مجزوم
 بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون
 والذي مجزم فعلين انما عثر جازما

لأن يكون شرطاً فإن لم يصلح لذلك وجب إقراره بالقامر كان الجواب بجملة تسمية
والعمل غير المتداخلف والعامة تليق على الصحيح (قوله إن الشرطية) احتراز
عن إن النافية والرائدة ولجميع من التقييد فاهلاً لا تجزم والشرطية نسبة إلى
الشرط وهو شرط فصل بفعل (قوله بكسر الهمزة فتح) أي بالهمزة
المكسورة والنون الساكنة فهو من إضافة المفعلة لوصف فيها (قوله وهي
حرف) أي بالتعلق كذا ما على الأصح وباقي الأدوات اسم على الأصح في بعضها (قوله
المضارع لفظاً) أي بشرط أن يكون مضارعاً لا بالجزم لمحلها كالمضارع (قوله
إلى الاستقبال) أي المستقبل (قوله في محل جزم) أي في محل لوقوع فيه فعل
معرب كان مجزوماً وما ذكره من أن الجزم محل الماضي وحده لا لجل الجملة هو الصحيح
(قوله ما الشرطية) خرجت الرائدة كعنت من غير ما ذهب والمصدريه كقوله
يسر المرء ما ذهب إلى ما وكان ذهبين له ذهبا

والاستفهامية نحو ما هذا والشرطية التي الكلام فيها موضوعة للدلالة على
ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله من خير) أي وشروا الاقتصاد على
ذكر الخبر على سبيل الاكتفاء طارها رثوفه فاندفع الاعتراض بأن الله
تعالى عالم بكل شيء فائدة التخصيص بالخبر (قوله عليه السلام) أي يجازم
عليه فغير من الجواز بالعلم (قوله فما اسم شرط جازم) محله نسب تبعوا
(قوله وتفعوا فعل الشرط) فيه مسامحة لأن الواو وليت من فعل الشرط
يل هي فاعل (قوله من الشرطية) احتراز بها عن الموصولة والنكرة
الموصولة والاستفهامية ومن هذه موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت
معنى الشرط (قوله فما اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر بجملة الشرط
على الراجح وقيل بجملة الجواب وقيل هما لا يرد على الأول أن العائدة متوقفة
على الجواب لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقوله من
يقوم لو لم يكن فيه معنى الشرط كان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم (قوله
هما) هي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط
(قوله نحو قوله تعالى) أي مقوله وقوله هـ ما تأتينا به الخ بدل من قوله الذي
هو بمعنى مقوله أو عطفي بيان عليه (قوله فما اسم شرط) أي على الصحيح
كما تقدم وبدل على كونها اسماء عود الفعير اليها من به لأن الضمير لا يعود

(و) هي (إن) الشرطية بكسر
الهمزة وفتح الكون لكون وهي
حرف يجزم المضارع لفظاً والمضارع
محملاً لفظاً معني الماضى إلى
الاستقبال عكس لم نحو ما قام زيد
فقت فإن حرف شرط وحرم وقام
فعل الشرط في محل خبر ما قام زيد
فاعل قام وفت جواب الشرط (و)
أشاح (ما) الشرطية نحو ما تفعوا
من خبر يعلم الله هـ "اسم شرط جازم
ونفسه ما وفعل الشرط مجزوم بها
وعامة جزمه حذف النون ويعلمه
جواب الشرط وهو مجزوم أيضاً
وعامة جزمه السكون (و) الثالث
(من) الشرطية نحو من فعل هـ
يجزوه من اسم شرط جازم ويعمل
فعل الشرط مجزوم بمن ويجز جواب
الشرط وهو مجزوم أيضاً وعامة
جزمه حذف الالف من آخره (و)
الرابع (هـ ما) نحو قوله تعالى مهمل
تأنيده من آية لتعذرنا بها فاعتن
فـ هـ ما اسم شرط جازم

وتأتنافعل الشرط وهو مجزوم بجمها وعلامة جزمه
 حذف في الياء وناه فعلول به وبه جار ومجرور متعلق
 بتأتنافعل من آية بيان له ماني موضع نصب على
 الحال من الله ماني به رتبة فعل مضارع منصوب
 بأن مضرة جوارا بعد لام كي والفاعل مستتر فيه
 وجوبا وناه فعلول به وبها جار ومجرور متعلق بتسنارنا
 فاعاء رابطة للجواب وبها نافية ونحن اسمها ان
 قدرت جوازية ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين
 ومؤمنين في موضع نصب خبر ما وجلة فاعن لك
 بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط (و) الخامس
 (اذما) كقول البشار وانك اذما تأت ما أنت أمر
 به تافع من اياه تأمر آتيا
 فاذا محرف بشرط على الاصح وتأيت فعل الشرط
 مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتأيت جواب
 الشرط وعلامة جزمه حذف الياء أيضا (و) السادس
 (أي) نحو قوله لما لي ايا ما تدعوا في له الاسماء
 المحسنة فأي اسم شرط جازم منصوب بتدعوا وما
 ملة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بأياء وعلامة جزمه
 حذف النون وفله الفاعل رابطة للجواب وله جار
 ومجرور خبر مقدم والاسماء مبتدأ مؤخر ومحسنة
 نعت للاسماء وجلة فله الاسماء المحسنة في موضع
 جزم جواب الشرط (و) السابع (متي) نحو قوله
 متي اضع العمامة تعرفوني متي اسم شرط جازم
 واضع فعل الشرط وهو مجزوم بمتي وعلامة جزمه
 السكون وحرك باليكبر لا ليقاء السباكتين
 والعمامة مفعول به وتعرفوني جواب الشرط وهو
 مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والاصل
 تعرفوني بنونين الاولى نون الرفع والثانية نون
 الوقاية (و) الثامن (ايان) بفتح الهمزة نحو قوله
 فانان ما تعدل به الريح تنزل

الا على الاسماء رحله الرفع بالابتداء بمعنى اي اشي تأتنافعه او البصير بمعنى
 اي اشي تحضر تأتنافعه وقوله في موضع نصب على الحال هذا امر
 اطلاق البكل واردة المجزأة لان جلة الجار والمجرور ليست حالا وانما الحال
 المجرور فقط وهو آية في كلامه تسامح (قوله ان قدرت جوازية)
 وهو الراسخ او على انه مبتدأ ان قدرت تسمية (قوله ومؤمنين في موضع
 نصب خبر ما) على جعله اجازية أي اوفي موضع رفع خبر المبتدأ على انها
 تسمية وظاهر كلامه ان الباء اصلية مع ان ازانة على كذا التقدير
 في عبارته تسامح (قوله اذما تأت الخ) تأت وآنما من الاتان وروى
 بدلها تأت وآنما بالياء الموحدة (قوله ما أنت أمر به) ماني محل
 نصب على المفعول آتيا وهي اسم موصول وانت مبتدأ وأمر به خبره
 والجملة صلة الموصول (قوله تافع) من ألقى اذا وجدته تدعى لمفعولين
 الاول من والثاني آتيا وجلة اياه تأمر صلة من لا يحيل لها من الاعراب
 (قوله حذف الياء أيضا) وجلة اذما الخ في محل رفع خبر إن والبكاف
 اسمها في محل نصب (قوله وأي) هي بحسب ما تضاف اليه فان
 أضيفت الى ظرف مكان فهي ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف زمان
 فهي ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهي غير (قوله ايا ما تدعوا)
 أي أي اسم (قوله وما صلة) أي زائدة وانما قبل صلة لا زائدة تأدبا
 (قوله متي) هي للمجوز في الزمان ولا تعجل الامتصاص معنى الشرط دون
 الاستيفهام فأراد المتنب متى متى الشرطية فيخرج الاستيفهامية نحو متى
 نصير الله (قوله متي اضع العمامة الخ) صيدره (أيان جلا وطالع
 الثبايا) واعرابه ايانا مبتدأ وان خبر وجلا مضاف اليه وهو علم منقول
 من جملة فيكون محب كما أومن الفعل وحيد فيكون معربا باعراب
 ما لا ينصرف العلمية ووزن الفعل فيكون مجزورا بفتح مقبرة مشع من
 ظهورها التمدد نيابة عن الكسرة ويصح ان يكون جلا فاعلا ماضيا
 والفاعل مستتر والجملة صفة لخبر (قوله فتي اسم شرط جازم)
 شرط فاعلي جلا وبالرفع خبر بريد خبر (قوله أيان بفتح الهمزة)
 ظرف زمان في محل نصب على المفعولية لا ضع (قوله أيان بفتح الهمزة)

فأبان اسم شرط جازم وما زائدة وتدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة حزمه سكون آخره وكسره عارض (و) اتباع (إن) نحو أيتها تكون أدرككم الموت (٨٤) فأبان اسم شرط جازم وما صلة وتكرير فاعل الشرط

وهو مجزوم وعلامة حزمه حذف الون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه سكون الكاف الأولى والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على العاطية (و) الدائر (أى) يقع الحزمة والنون المنذرة نحو قوله فأصحت أنى تأتاهن ذريها

تجد خطا جزلا وارا تاجا

فأبان اسم شرط جازم وتأنت فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه حذف الياء وتنجريدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه اسكون (و) الحادى عشر (حيثما) نحو قوله * حيث تستقيم قدرات الله فبحا فى غير الا زمان * فيحيثما اسم شرط جازم وتستقيم فعل الشرط وعلامة حزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة حزمه السكون (و) الثانى عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس اجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة حزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة حزمه السكون أيضا ويوجد فى بعض النسخ (وإذا فى الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومثاله اقول الشاعر

وإذا تصبكت خصاصة فتعمل * فإذا اسم شرط جازم وتصبتك فعل الشرط وعلامة حزمه السكون وخصاصة فاعل وتعمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وهو فاعله جملة فعلية فى موضع جزم على أنها جواب الشرط وقرن بالقاء المفيدة للارتباط لانه فعل طلب وانما عملت اذا ران

والنون لى لتهـ وكسر الهـ زائدة سلم وقرئ بها سنا ذاهى اسم موضوع للعموم فى الزمان كنى وذمب عقيم أنهم لتعيم الاحوال (قوله) اسم شرط جازم) أى مبنى على لفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لا تقدم من أنها كى وبامسا الفعل بعدها (قوله وما زائدة) أى للوزن (قوله وكسره عارض) أى للروى (قوله إن) عودى وهو عار للكار ثم ضمتا بنى الشرط كما أن حيثما كذلك (قوله فأبان اسم شرط جازم) محله نصب يدرككم (قوله والموت الخ) قال الشيخ عبد المعطى اظاهر أن تكون زائدة وأبن ظروف ممكن متعلق بتكونوا وجعلها البيهقي ناقصة وحالة يدرككم الموت فى محل نصب خبرها وهو لا يضره لنسب المعنى حيث لا لار العنى حيثما ايت تكو مدر كلكم الموت وهو خال من الجواب فلستأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكينة والماصب له تات من تأتاهن (قوله فى غير الا زمان) أى مستقبلها (قوله كيفما) موضوع للدلالة على المحال ثم ضمن معنى الشرط والمجزوم به مذهب كوفى ممنوع عند البصريين قال بعض اشراف ولم اجد لها من كلام العرب شاهد ابعد العحص اه وانما لم تجز عند البصريين لخلفتها الادوات الشرطية بوجوب واقعة نحو ايتها الشرطية الخ وكيفما تجلس اجلس فلا يصح كيفما تجلس اذهب (قوله واذا) معطوف على ثمانية عشر لا على اولا لى ان ولا على كيفما لان العدد ثم يدونها فهى زائدة على الثمانية عشر وتخرج بالنسبة لثرفلا تجز فيه لخلفتها الادوات الشرطية فانها للجمع والمقتضى وان للشكوك والموهوم والمأذون كذا الباقي (قوله واذا تنسك) الخ صدره * استغن ما غناك ربك بالفتى

(باب مرفوعات الاسماء) *

مر اضافة الصفة لوصف أو من الاضافة اليبانية أو الاضافة على معنى من وتلى كل تعرج من المرفوعات من الافعال لانها تقدمت فى قوله وهو مرفوع أيد او قدمها لانها عوامل فى الاسماء ورتبة العامل مقدمة على

كانت شرطا غير جازم جلا على متى كما عملت متى جلا عليها كقول عائشة رضى الله عنها ان اياك رجل اسيف وانه متى بقرم مقامك لا يسمع الناس رواه ابن الجوزى فى جامع المسابك كما قال ابن مالك * (باب مرفوعات الاسماء) خاصة

رتبة الممول وتنسج ايضا المنسوبات والمجسورات وانما بدأ بالمرفوعات لانها
 العدة وثني بالمنسوبات لانها الفظة غالباً كالمجسورات والاحتراز بقوله
 من المنسوب الذي هو عمدة في المعنى كقوله على طن ومن المجسور الذي هو عمدة
 ايضا في المعنى فهو كفي بالله شهيداً وثلاث بالمجسورات لانها منصوبة المحل
 والمنسوب محلا دون المنسوب لقضائهم ان قوله مرفوعات يحتمل أن يكون جمع مرفوع
 بمعنى لفظ مرفوع وان يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشكل على هذا
 الثاني وجود التثنية في المبدأ تقدم (قوله سبعة) لا يرد اسم افعال المقاربة
 واسم ما ولا ولان وان المشبهات بليس وخبر لا الذي فيسدة للجنس لانها داخله في
 احوات كان وان والمراد بأحوات كان نصا أثرها في رفع المبتدأ ونسب الخبر بأحوات
 ان نصا أثرها في نسب المبتدأ ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأه لانه اصل
 المرفوعات عند الجمهور ولا نعامله بقطي بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي واللفظ
 اقوى بدليل انه يزيل العامل المعنوي وهو الابداء فاذا دخل عليه تسخيره وقيل
 اصل المرفوعات لمبتدأ لا يدباق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف
 الفاعل للزوم تأخيرها عن الفعل وقيل هما اصلان وليس لهذا الخلاف ثمرة (قوله
 ان الذي لم يسم فاعله) أي لم يذكرفاعله الا بالاحتياج بأن ترك ولم يقصد وبقولنا
 فاعله الا بالاحتياج سقط ما يقال كل فعل لم يذكرفاعله لار الفاعل الذي
 روى لا تذكر والاضافة في قوله فاعله لا دني ملازمة أي لكون الفاعل فاعلا
 بفعل متعلق بالمفعول حيث الاضافة الى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل انما
 هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف حيث اضافته الى ضميرها (قوله وهو)
 أي السابع لا بقيد كونه تابع مرفوع (قوله اربعة) الحق انها خمسة والخامس
 عطف البيان وانه اسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه ارضى من ان كل ما
 كان بدلا جاز ان يكون عطف بيان (قوله على هذا الترتيب) أي في الترتيب
 لا الترتيب في التقديم عند الاجتماع فانها اذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان
 ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوه
 وزيد (قوله مقدا الا اول فالاول) يجوز كسر الدال وفتحها والا اول منصوب
 على الا اول مرفوع على الثاني وعلى كل لا حاجة اليه مع ما قبله من
 الترتيب

(المرفوعات) من الاسماء (سبعة)
 وهي الفاعل (د) نحو قائم زيد (و)
 الذي المفعول الذي لم يسم فاعله
 فتد وضرب زيد بضم الضاد وكسر
 الراء (د) الثالث والرابع (المبتدأ
 وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس
 (اسم كان) (و) اسم (الخواتم) خبر
 كان زيد قائما (و) السادس (خبر
 ان) (و) خبر (الخواتم) فتد وان زيد
 قائم (و) السابع (التابع للمرفوع
 وهو اربعة اشياء) قوله (النعت) فتد
 جاء زيد الكاتب (و) ثمانية
 (العطف) فتد جاء زيد وعمرو (و)
 ثمانية (التوكيد) فتد جاء زيد نفسه
 (د) رابعة (البدل) فتد جاء زيد
 اخوه وسما في تفصيلها في ابواب
 متفرقة على الاثر على هذا الترتيب
 مقدا الا اول فالاول

* (باب الفاعل) *

(قوله رحمه الخ) الحمد إما حقيقي وإما رمزي وإما لفظي فالحمد الحقيقي ما ينبع عن ذاتيات المحدثين كقولنا الإنسان حيوان ناطق والرمزي ما ينبع عن الشيء بلام له كقولنا الخمر مائع يقتل بالزبد واللفظي ما ينبع باللفظ الطاهر مرادف كقولنا الغنقرا لاسد والبر القمع وما ذكره المصنف رسم لأن الرفع وكونه مذكورا قبله فعلة خارجة عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما دراهم كالضاحك للإنسان وإضافية وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى بعض أعيانه كالماشي للإنسان وفي المراتدة هنا لأن ما ذكره من كونه مذكورا قبله فعلة يختص الفاعل بالنسبة إلى بعض أعيانه كالمتحدث دون بعض كاسم كان وأخواتها والتعريف بالخاصة الإضافية كاف كما مر وقد أسيد فلا يعترض عليه بأنه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع أنها توجد في غيره كاسم كان وأخواتها لأن المراد بالخاصة الإضافية كما مر (قوله الفاعل) هو الواقعة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما ذكره (قوله الاسم) أي المريح كقوله تعالى قال الله اني معكم والمؤول كقوله اولم يكفهم أمانتنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملة إذا أريد لفظها كقوله مدد عنى الله حسي والجملة المسمى بها نحو جاءنا بياض شرنا ونخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملة حيث لا تأويل كما تقدم ودخل فيه هي إذا أريد لفظها أو سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملاً في حقيقة ومجازه إن استعمل فيما ذكر جميعاً أو في مجازه فقط إن استعمل في معنى شامل لما ذكر بعوم المجاز وعلى الأول لا يشترأخذه في التعريف لأنه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أي لفظاً نحو قال الله أو تقديرا كجاء الفتى والقاضي وغلامى أو محلاً قال في الحاشية كأن جر بمن أو الباء لأن الاثنين نحو ما جاءنا من بشير ونحو وكفى بالله شهيداً اه وبمثله للمحلى بذلك معنى على أن الأعراب المحلى لا يختص بالذات وبشكل عليه فرقهم بين الأعراب المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة وفي التقديرى بالحرف الأخير وهو في هذين التاملين قائم بالحرف الأخير فليكن الأعراب تقديرى فيها فإفاده يس على القطر فكان المناسب التمثيل للمحلى بالبنى كالموصول واسم الإشارة فتأمل وإيهم المتن الراجع له ليكون كلامه جارياً على القولين والصحيح أن رافعه ما أسند إليه من قيل أوتيه

(باب الفاعل)
 رحمه ببعض خواصه تقريباً على
 المبتدأ فقال (الفاعل هو الاسم
 المرفوع) بقوله

لا الاسناد (قوله المذكور قبله فعله) نخرج به المبتدأ والخبر ونخبر ان
 وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لان المتبادر
 من الاضافة في فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدأ والخبر ونخبر ان وأخواتها
 لا فعل قبلها وليس نائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها قائماتها
 الفعل ولا واقعها منها وقوله المذكور قبله فعله أى أشبهه وانما اقتصروا على الفعل
 لانه الاصل وشبهه اسم الفاعل نحو محتاتف الزمان وأشبهه المبالغة نحو أضراب زيد
 والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
 السكحل منه في عين زيد والمصدر نحو عجبت من زيد واسمه بنحو عجبت من عطاء زيد
 واسم الفعل نحو هيات العتيق والطرف والجاز والمجور ومع اعتمادهما على استعظام
 أو شبهه نحو ومن عنده علم الكتاب وأنى الله شك والقبيلة في كلامه المراد بها
 ما شاعها في اللفظ وهو ظاهر وفي التقدير فيدخل نحو وان أحسن من المشركين
 استجارك والمستر كافي قم واستقم (قوله العاد منه) هو لبيان خصوص المقام
 فلا يرد في مقامات زيد أو المراد بصدوره منه تعلقه به ولم تصد الشارح بذلك ببيان
 الفعل الرابع بل ببيان مدلوله الذي يسببه رفع الفاعل فلا يرد أن الفعل الذي يرفع
 هو اللفظ أى لفظ قام لا الحدث الذي هو الحركة المخصوصة المشار إليه بقوله الصادر
 (قوله يرفعه الماضي) يستثنى منه أفعول في التعجب كما أحسن زيد أو أفعال الاستثناء
 نحو قام القوم ما خلا زيد أو ما عدا عمرا وليس بذكر أفعالها لا ترفع الا ضمير اسم مترا
 وجوبا وكذا المضارع يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء فيخرج نحو قام القوم
 لا يكون بذكر الالف لا يرفع الا ضمير اسم مترا وجوبا (قوله الى غائب) أى شخص
 غائب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً ومثنى أو جمع (قوله ولا يرفعه الامر) أى
 استئثار لا يرفعه بطريق التبعية كافي قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة
 فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن العامل فيه الفعل والعامل
 في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وليس معطوفاً على الضمير البارز لانه
 مؤكد للاستمر وهو لا يعطف عليه وهذا بناء على أن الاية من عطف المفردات وقيل
 ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك لفه فهم من عطف الجملة
 (قوله وقام الزيدان الخ) فيه إشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية
 والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب

(المذكور قبله فعله) نحو قام زيد فزيد
 فاعل وهو واسم مرفوع بفعله الصادر
 منه وهو قام وقام مدكور قبل زيد
 فعمل منه أن الفاعل لا يكون إلا اسماً
 ولا يكون مع الفعل الا مرفوعاً ولا
 يكون الا مؤخر عن الفعل (وهو)
 أى الفاعل (على قسمين) قسم
 (ظاهر) قسم (مضمرة) فظاهر
 يرفعه الماضي والمضارع اذا اسند
 الى غائب ولا يرفعه الامر اسند
 على عشرة أقسام الأول المفرد المذكر
 (نحو قولك قام زيد ويقوم زيد)
 الثاني المثنى المذكر نحو قولك (قام
 الزيدان ويقوم الزيدان) الثالث
 جمع المذكر السالم نحو قولك (قام
 الزيدون ويقوم الزيدون) الرابع
 جمع المذكر السالم نحو قولك قام
 الرجال ويقوم الرجال

والخامس انه رد المؤث محذوفك
 فامد ويقوم عند السادس
 المتنى المؤث محذوفك فامت
 الحدان تقدم الحدان الـ
 جمع المؤث السالم محذوفك فامت
 الحدان والخاص جمع المؤث محذوف
 محذوفك فامت السوم والسوم محذوف
 والتسع المخر المضاف له مضاف
 من الاسم محذوفك فامت
 (وام المؤث ويترجم أحوك) إحد
 المضاف له لتكلم محذوفك فامت
 ويقوم على وما أشبه ذلك والفاسل
 في هذه الامثلة كنه اسم ظاهر (و)
 الفاسل (المخر) تاسع وهو
 ما كنى به عن الظاهر اختصارا
 وهو قدام متصل ومفعول وكى
 مفعول المفعول وحده ومفعول
 أو احتاط أو أحده أمثلة لها
 مضافا أو مجمع المذكور احتاطين
 أو جمع الامان احتاط أو كثر
 العيان أو مفعول له شيء الذي
 العائن مفعول أو مجمع المذكور العائن
 أو مجمع الامان اعائن وحاصل
 كل من قسمي الاتصال والامثال
 اما شرطها ومجموعها أربعة
 وعشرون حاصلة من مربي اثنين
 في اثني عشر فالتصل هو الذي لا يبدأ
 به ولا يلي الا في الاختيار

تحتها لبعاء بقية الكلى الراسية تطبقه ثم شغوة اما تريدان وقاما ارادون
 مقى المسوة على أن لا ألف والواو واسون حرو و داله على التقية والجمع المذكور
 وا وقت كانه لتأنيث الساكنة واد على مسد لك هرة على أن ليس مسد لك
 والواو الموقد واسم شاهر من أمثوره إلا كان ذلك على له السجى (قوله)
 فامد محذوفك فامت (وه إشارة الى أن اعان على إذا كان صاهر لمؤث احدها
 مسد لك أن لمحق عانه سلامة التأنيث الامانة من فوهم قال ولده ومفعول
 أيضا الى أن حكم المتنى لمؤث عاهرى وحوب محذوف علمته لتأنيث عامله حكم
 المفعول حكم الجمع (قوله والاسم المفعول الثاني الخ) فان قبل التاسع والعاشر
 را حلال في المفعول المذكور فكونا فامد محذوفك فامت ثمانية لا عشرة احدها
 هذا قسم اعشارى لا يصر فيه امتدادا على التباين الاقسام الاعتبار (قوله ومما كنى
 به الخ) أى المخر من حيث هو لا يذكرة ولا يذكرة ولا مستترا ولا له سدق حد
 العرف على جميع اقسام المخر (قوله احتسارا) ان لا حل الاحتسا
 روجه لك أن الاصل في رد فامد لا يذكرة فامد لان اعمل لا يذكرة من فامد
 ولا احتسارا ان كرا وحل لم يبرك يذكرة فامد فامد فامد فامد فامد فامد فامد
 (مثل) أى مثل به ماله الذى عليه فكون ذلكم فامد فامد فامد فامد فامد فامد
 التصل مستترا وانما فامد فامد فامد فامد فامد فامد فامد فامد فامد فامد
 ما يقضى أن التصل مستتر من ضم التصل (قوله ومفعول) أى من عامله
 وهذا ما يتصل لانه أحضر من مفعول (قوله ومفعول) صاهرى الموضع
 له التكميل ومفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 العار فان يراد بالماحبة المماحبة في الموضع والمعى ومفعول مفعول مفعول
 ومما كنى من مفعول المفعول والموضع والمعى ومفعول مفعول مفعول مفعول
 مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 (قوله اما عثر قضا) أى جعل مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 المفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 ومفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 التصل والمفعول ولا تما عثر مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 أى هو الذى لا يجمع عنه لم يجمع عنه مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول

ويرفعه الماضى والمضارع والامر
وذلك (نحو قولك ضربت) فالهاء
المضمومة ضمير المتكلم وحده محله
رفع على الفاعلية بضرب (وضربت)
بسكون الباء فمنا ضمير المتكلم مع
غيره أو المفعول بنفسه وموضعه ارفع
على الفاعلية بضرب وهذا حيث
سكن ما قبلها وكان غير الف فانها
فاعلة وان انفتح ما قبلها فهي مفعولة
نحو ضربنا زيد (وضربت بفتح التاء
للخاطب المذكر موضع التاء رفع
على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر
التاء للخاطبة موضع التاء رفع على
الفاعلية بضرب (وضربت) بضم
التاء للثني مخاطب مطلقا مذكرا
كان أو مؤنثا فالتاء اسم مضمرة في
موضع رفع على الفاعلية بضرب
والميم والالف حرفان دالان على
التثنية (وضربت) بضم التاء تجمع
الذكور والمخاطبين والتاء اسم مضمرة
في محل رفع على الفاعلية بضرب
والميم حرف دال على جمع الذكور
المخاطبين (وضربت) بضم التاء
تجمع الاناث المخاطبات والنون
المشددة حرف دال على جمع الاناث
وما ذكرناه من أن التاء في الجميع
هي الفاعل وما اتصل بها جروفي
دالة على التثنية والجمع هو الصحيح

في الاختيار أما في الضرورة فيقع بعدها كقوله
وما نبأ إلى إذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا إلا لك ديار
واستشهدا بالمشى على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * أي اياهم الارض في دهر الدهاير
غير صحيح لأن اياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وإنما يستشهد
بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مقفهوم قول ابن
مالك

وفي اختيار لا يجبي المنفصل * اذا تأتى أن يجبي المتصل
(قوله ويرفعه الماضى الخ) لا ينافي ذلك انه يرفعه أيضا الصفات المحضة واسم
الفاعل لأن عبارته لا تقتضي المحصر والمراد بقوله يرفع أنه يرفع محله لأن الضمائر
كأهامة (قوله محله رفع) أي مرفوع أو ذورفع أو الكلام على تقدير مضاف
أي محل رفع وقس عليه ما شبهه والمعنى انه واقع في محل رفع (قوله فمنا ضمير
المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمع لأن الضمير مجموع
الالف والنون (قوله وهذا) أي اعرابنا فاعل في محل رفع حيث سكن
ما قبلها أي الحرف الذي قبلنا وقوله وكان غير ألف أي وكان أصليا أيضا وقوله
وان انفتح ما قبلها أي تحرك بالفتح أي وسكن وكان ألفا وكان حرفا غير أصلي
(قوله نحو ضربنا زيد) مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان
ألفا الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الأصلي شعبنا الموالنا ومن غير الأصلي
الواو في ضربونا وهذا كاه مع الماضى أما مع المضارع والامر فهي مفعولة مطلقا سواء
تحرك ما قبلها أو سكن (قوله والميم والالف حرفان دالان على التثنية) فيه
مساعدة فان الدال على التثنية هو الالف فقط كما أن الواو هي التي تدل على الجمع
فقط وأما الميم فزيدت قبل التثنية في نحو ضربنا وقبل واو الجمع في نحو ضربتم
لأن الالف تسمى بذلك ما للمخاطب المفرد في الاول وماللة كالمفرد في الثاني عند اشباع
حركة التاء فيهما فوله والميم حرف دال على جمع الذكور وفيه مساعدة أيضا
(قوله وضربت بضم التاء) واسكن الميم بعدها اوضحها مختلطة اومع واوبعدها
بأن تقول ضربتموه والاصل يدل على ضربتموه لأن الضمير يرد الاشياء الى اصولها
(قوله جروفي دالة على التثنية الخ) أي لأن التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد

رفع على الفاعلية وما نافية ولا أداة حصر (قوله الى آخره) أى وافته الى آخره

(باب - المفعول الذى لم يسم فاعله) *

هذه الترجمة تشمل درهما من اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه انه معه فعول لم يسم فاعله وليس مرادوا لا تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا انبتت عن الفاعل مع ان الغرض دخولها واجيب عن الاول بأن الكلام فى المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثانى بأنه اقتصصر على المفعول لانه الاصل فى النائب فكان الاولى والاعم التعبير بنائب الفاعل (قوله أى الذى لم يذ كرمه فاعله) أى فاعل فعله وفى قوله الذى مصدر منه الفعل جل للفاعل فى كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات وهى لا يذ كرا يذ كرا يذ كرا وكان الفعل مبني للفاعل او للمفعول وإنما الذى يذ كرا ولا يذ كرا اللفظ الدال عليها فى كلام المتن حذف مضاف أى الذى لم يسم دال فاعله (قوله صدر منه الفعل) أى أرقام به الفعل أو المراد بالمصدر مطلق التعلق (قوله وهو الاسم) يشمل المصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والمحرف والفعل الا ان يراد فاعله أو يجعل اعلاما قبيل ونحو بقوله الذى لم يذ كرمه الخ المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السابغة تصدق بنفى الموضوع فيصدق قوله لم يذ كرمه فاعله بأن لا يكون عنك فاعل اصلا أو كان ذلك مبتدأ وخبر واسم كان فيكون التعريف صادقا على الجميع فالصواب اخراج ما ذكره ملحوظ بقريته ما يأتى تقديره وغير عامله الى فعل او مفعول (قوله المرفوع) أى لفظا او تقدير الى آخر ما تقدم فى الفاعل (قوله الذى لم يذ كرمه فاعله) أى ترك ولم يقدح فلم ينجح الى ذكر فاعله لالفاظ ولا تقديرا (قوله وتأنيت الفعل لتأنيته) لم يستثن المجرور من نحو ممر يهتد فانه قام مقام الفاعل ولم يؤث فعله لتأنيته لان القاسم مقام الفاعل اعنى الجار والمجرور من حيث هو ليس بؤث فلا وجه لتأنيث الفاعل (قوله لغرض من الاغراض) كالتخوف منه وعليه (قوله فأقيم للمفعول به) أى حيث وجب فى اللفظ والاختصاص وتصرف من ظرف مكيانى نحو مجلس امام الامير او زمانى نحو صيف رمضان أو مجرور نحو ولما سقط فى ايديهم وسير يزيد أو مصدر نحو فاذا انتخ في السور منخة واحدة فهذه الثلاثة تثوب عن المفعول اذا لم

هذا كله مع الماضى وقول فى المضارع مع الاتصال أضرِبَ وضربَ الخ وفى الانفصال ما ضربَ الا أنا وإنما يضرب أنا الى آخرها ومع الامر ولا يكون الا متصلا اضربَ اضربا اضربوا اضربوا اضربوا وما شبه ذلك (باب المفعول الذى لم يسم فاعله) أى الذى لم يذ كرمه فاعله الذى صدر منه الفعل ورسمه يذ كرمه نصوصه تقريبا الى المبتدئى فقال وهو الاسم المرفوع الذى لم يذ كرمه فاعله (قوله المرفوع فى رفعه) وعجديته ووجوب تأنيده عن الفعل وتأنيت الفعل لتأنيته وذلك نحو قولك ضرب زيد والاصل ضرب مجرور وذا فحذف مجرور والذى هو فاعل ضرب لغرض من الاغراض فبقى الفعل محتاجا الى ما يسند اليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل

المؤنث الغائب واعرابه ضرب فعل
ماضي مبنى لنفسه ول والنائب حرف
تأنيث م ألف ضمير المتنى المؤنث
الغائب في موضع رفع على التثنية
عن الفاعل (وضربوا) بضم أوله
وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب
فعل ماضى مبنى للفعل والواو ضمير
الجماعة المؤنث كبر العائنين في
موضع رفع على التثنية عن الفاعل
والالف حرف زائد (وضربن بضم
الضاد وكسر الراء وسكون الباء
الموحدة واعرابه ضرب فعل ماضى
مبنى للم اسم فاعله والنون ضمير
الجماعة الاناث العائيات في محل
رفع على انه مفعول للم اسم فاعله
هذا كله في التثنية وتقول في
المتفصل ما ضرب الأنا وما ضرب
الانحن وما ضرب الانات وما ضرب
الانات وما ضرب الانما وما ضرب
الانتم وما ضرب الانتن وما ضرب
الاهو وما ضرب الاهى وما ضرب
الاهما وما ضرب الاهم وما ضرب
الاهن وكذا تقول انما ضرب اما
وانما ضرب نحن الى آخره والفعل
في الجميع مضعوم الاول مك-ور
ما قبل الآخر وس عليه ما يمكن
في المضارع فلا تقول بذكره
(باب المبتدأ والخبر)
وهو الثالث والرابع من المرفوعات
(المبتدأ والاسم) الصريح أو المؤول

التسمية الهم الان يقال يكفى في وجود مناسط التسمية الامكان وكل فرد من
افراد الفعل المذكور من حيث هو مبنى للفعل يمكن ان يجعل فاعله سنوانى (قوله
ما يمكن في المضارع) اى ما يمكن استحضاره وليس المراد ان بعضها يمكن في المضارع
بعضها غير ممكن بل كما تجرى في المضارع كما مضى خلافا للتقليد

(باب المبتدأ والخبر)

تحتاجه ما في باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدأ وان كان المبتدأ لا يلزم الخبر نحو
قائم الزيدان فالحكمة للاستفهام وقائم مبتدأ والزيدان فاعل مفعول الخبر ومثله
ما مضروب العيران فثانوية ومضروب مبتدأ والعيران نائب فاعل مفعول الخبر
وشروط هذا المبتدأ الذي لا خبر له ان يكون وصفا مفعلا على نفي او استفهام
ويكون له مرفوع اغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا او نائباعنه وسواء كان
الوصف اسم فاعل واسم مفعول (قوله وهو الثالث والرابع) اى ما ذكر من
المبتدأ او الخبر فالخبر راجع لما ذكر وهو المتنى في المعنى فصح الاخبار عنه بالمتنى
وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار بالمتنى عن المفرد (قوله الصريح)
هو الاسم الذى لا يحتاج في كونه اسما الى تأويل والمؤول خلافه وشعول الاسم
لهذين من المجاز المشهور او الحقيقة العرفية فلا يعترض على اخذه في التعرف
(قوله المرفوع لفظيا) مراده به ما يشمل المرفوع تقدير ابدل مقابله بالمتنى
فلا يعترض عليه بأن في كلامه اخلا لا بالتقديرى وقيد بالمرفوع ليعلم انه لا يكون
منصوبا الا اذا دخل عليه ما منع ولا يجوز ان الا اذا كان حرف الجر زائدا (قوله
بالابتداء) متعلق بالمرفوع وهو مبنى على الصحيح من ان الرفع للمبتدأ والابتداء والخبر
المبتدأ وقيل كل منهما ارفع الاخر وقيل ان الابتداء ارفع له ما وقيل ان الابتداء ارفع
المبتدأ وهما ارفعان الخبر فلا قول اربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتداء * كذا الرفع خبر بالمبتدأ

(قوله اى المجرى) أى الخالى لفتاوه قد يرفع نحو قولك زيد في جواب من
قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظا لا تهديرا وليس بمبتدأ بل
فاعل (قوله عن العوامل) اى للجنس اى عن شئ من العوامل ويجعل ال
جنسية اندفع الاعتراض بأنه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد او عاملان

(المرفوع) لفظا او محلا بالابتداء (العارى) اى المجرد (عن العوامل) (قوله)

(قوله اللفظة) قيد لاخراج المعنوية فان المبتدأ لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالابتداء
 على الراجح فاشابه هذا القيد الى انه ماض على الراجح فان قيل التجرد عن العوامل
 اللفظية يقتضى سبق وجودها فان التجرد يقتضى سبق ما يتجرد منه ولم يوجد في
 المبتدأ عامل انظري تجرد منه قلنا في الجواب سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة
 الوجود فنزل امكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكانها
 موجودة فصح التعبير بالتجرد (قوله غير الزائدة وما شبهها) قيد في القيد فهو
 لا دخال الجرد بحرف زائد او بحرف يشبه الزائد من الاول بحسبك زيد فان حسبك
 مبتدأ والباقية زائدة قال المرادى وذكر في شرح الكافية أن حسبك في هذا
 المثال ونحوه خبر مدم لا مبتدأ لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا
 كان بهذه تارة نحو بحسبك درهم ومن الثاني (اعل ابى الغوار منك قريب)
 فابى مرفوع على انه مبتدأ او قريب خبره ومنك متعلق به وندخل لعل الجرد فائدة
 التوقع لا للتعدية كما ندخل ائت لا فائدة التفتي فان قلت حيث كان لا بد من التقييد
 بغير الزائدة وشبهها فلم تركه المصنف من المتن قلت اجيب بأن العوامل اللفظية
 اذا اطاعت اتمت تصرف الى ما ليس زائدا ولا شديدا يازائد (قوله وبالمر فروع المنصوب
 والجور) ونرجع ايضا ما لا اعراب له أصلا كاسم الفعل على القول بأنه لا محمل له
 من الاعراب وهو الصحيح (قوله الفاعل الخ) اى والنائب عن الفاعل ونحو
 ان واخواتها اذ ليس في كلامه محصور فيما ذكره (قوله والابتداء عبارة)
 اى لفظ الابتداء معبر به في كلامه حذف مضاف واطلاق المصدر على اسم المفعول
 (قوله وجعله) بالجرح عطف على قوله بالثبوت اى وتصديره أولا الخ (قوله بحيث
 يكون الثاني خبرا) اى بخبر ايه عن الاول اى ولو حكيما كالفاعل الساذ مسد
 الخبر نحو قائم زيد والنائب عن الفاعل الساذ مسد الخبر نحو امضوب الزيدان فلا
 يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر (قوله
 والتقدير صومكم الخ) اى ولا فرق في ذلك بين أن يكون المحرف السابق موجودا
 كما نل أولا كقولهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه فهو مؤول بالمصدر اى سماعتك
 (قوله والخبر هو الاسم) اى الصريح أو المؤول واعترض قوله هو الاسم بأنه
 لا يشمل الخبر اذا كان جملة أو شبهها واجيب بأنه انما يقتصر على الاسم لان
 الاصل في الاخبار بكسر الهمزة أن يكون به أى بالاسم وشارح الشارح الى دفع

اللفظية) غير الزائدة وما شبهها
 فخرج بالاسم الفاعل والمحرر
 وبالمر فروع المنصوب والجور
 زائد أو شبهه وبالعارى عن العوامل
 اللفظية الفاعل واسم كان واخواتها
 لا يكون تامه اللفظيا وهو الفاعل
 مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ
 زيد قائم فزيد مبتدأ ووه مرفوع
 بالابتداء والا ابتداء عبارة عن
 الاهتمام بالثبوت وجعله أولا لئلا
 بحيث يكون الثاني خبرا عن الاول
 وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدأ
 ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ
 وان تصوموا خير لكم فان تصوموا
 في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء
 وخبر خبره والتقدير صومكم خير
 لكم (والخبر الاصل هو الاسم)

المرفوع) بالمبتدا (المستد اليه) أى الى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ واخبره فربى لذكر (تخوفك زيد قائم) فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقام حرة مرفوع بالمبتدا (و) تارة يكونان متبينين لذكر تخوفك (٩٦). (زيدان قائمان) فزيدان مبتدأ مرفوع بالابتداء وقام حرة مرفوع بالمبتدا (و) تارة يكونان متبينين لذكر تخوفك (٩٦).

مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الالف وقائمان خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف ايما (و) تارة يكونان مجموعين لذ كرجع تخريج نحو قولك (الريدون قائمون) فالزيدون مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن النعمة وقائمون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن النعمة وقائمون خبره العمة وتارة يكونان مجموعين لذ كرجع تكسير نحو قولك ازيدون ايام وتارة يكونان معدلين مؤنث نحو قولك هند فاعمة وتارة يكونان مثنيين مؤنث نحو قولك الهدان قائمتان وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تخريج نحو الالهة ذات قائمات وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو الهنود قيام (والمبتدأ) من حيث هو (وعمان) قسم (طاهر) قسم (مضمر فاعله اهر) تقدم ذكره من نحو قولك زيد قائم والريدان قائمان وازيدون قائمون وما أشبه ذلك (و) المستند (المضمر ثامن عشر) ضميرا مفعلا (وهي انا) لتكمكم وحده (ونحن) لتكمكم ومعه غيرهما والاضم بنفسه (وانت) بفتح التاء للخطاب (وانت) بكسر التاء للخطابة (وانتما) للمثنى مطلقا (وانتم) لجمع المذكور المخاطبين (وانتم) لجمع الاناث المخاطبات (وهو) للمفرد الغائب (وهي) للمفردة الغائبة (وهما) للمثنى الغائب مطلقا (وهم) لجمع المذكور الغائبين (وهن) لجمع الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المفعلة والغالب فيها اذا وقعت مبتدآت أو خبر عنها بما يباية بها في المعنى (نحو قولك انا قائم) قائما ضمير

رفع منفصل في محل رفع بالابتداء وقام خبره (ونحن قائمون) فتمن مبدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر والله
 قبه اعراب وعمله رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (وما اشبه ذلك) من نحو وانت قائم انت قائمة وانت قائم
 وانتم قائمون وانت قائمات وهن قائمات وهن قائمات وهن قائمات وهن قائمات وهن قائمات وهن قائمات وهن قائمات وهن قائمات

والنقطة والجمع ومن غير الغالب لا تحصل المماثلة نحو انت بكسر التاء أفضل من عمرو
وانتما وانتم وانتم أفضل من عمرو وانت أفضل امرأة وانتما أفضل رجلين وامرأتين
وانتم وانتم أفضل رجال اوتساء وانت صبور او جريح وكذلك نحو انت او انتما
او انتم او انتم عدل لان أفضل التفضيل اذا جرد من آل والاضافة ونحو صبور وجريح
والصادر يستوى فيه المذكور والمؤنث مصانقا ومن ذلك قوله وهو قسعان (قوله
والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تفعل (قوله هنا) أى فى هذا الباب
أى وكذا باب النعت كما يأتى واحترى بذلك عن المفرد فى باب المنادى ولا النافية
للجنس فإنه هناك ما ليس مضافا ولا شبيهه به وكذلك فى باب الاعراب فان المراد
به ما قابل المثنى والمجموع وفى باب الكلمة والكلام فان المراد به ما قابل المركب
من التثنية وفى التثنية ان باب النعت والاعراب على حد سواء فليراجع ثم اعلم ان
المفرد قسما من مشتق وبما قد قاله فى ما دل على متصف موصوفا من مصدر وهو
يتحمل ضمير المبتدأ ان لم يرفع اسمها ظاهرا كما مثله الشارح فان رفعه فلا يتحمل
الضمير نحو زيد قائم أبوه ولما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير لان اسم
الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان افاد فائدة بحسن السكوت عليها كما فى نحو
أقام زيدان وهذا لا يكون كذلك والجمادى بخلافه أى ما قابل المشتق نحو زيد
أخوك والزيدان اخواتك ولا يتحمل ضمير المبتدأ الا ان أول بالمشتق نحو زيد أسدا اذا
أريد شبيهه (قوله لانه ليس جملة ولا شبهه) قد قبل هذا الدليل عين المدعى
لان المدعى هو أن الخبر فيما ذكر من الأمثلة مفرد أى ليس جملة ولا شبهه او قوله
لانه ليس جملة ولا شبهه أى انه مفرد (قوله ومجموع ذلك) أى ما يصدق عليه
غير المفرد اربعة اشياء أى فى الظاهر أى فى الحقيقة فلا ثلاثة لان الجملة شئ واحد
وان كان تحتها مفردان الاسمية والفعلية كما سيأتى (قوله المجرور) أى مع جاره
(قوله استامان) التام هو الذى تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بأن يكون
متعلقه كونا عاما كالاستقرار والحصول والكون اذ لا يخلو موجود منها وهذا
القديم يخرج الناقص والناسق هو الذى لا يقيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن
يكون متعلقه كونا خاصا نحو زيد بك او فيك او عنك أى موافق بك او راغب فيك
او معرض عنك فلا يقع خبرا (قوله مع فاعله) كان ينبغي أن يقال مع مرفوعه
المشتمل نائب الفاعل واسم كان واخواتها الا ان يراد بانفعال الفاعل الغوى

فالمبتدأ فى هذه الامثلة كلها ضمير
مبنى لا يحد له اعراب والصحى فى
اننا وانت وانت وانتما وانتم وانتم ان
الضمير هو أن فقط وان الواحق
لما حروف تدل على المسمى المراد
(والخبر) من حيث هو (قسما)
قسم (مفرد) قسم (غير مفرد)
والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا
شبهه ولو كان مثنى او مجموعا فانه
فى هذا الباب يسمى مفردا (فالمفرد
نحو قولك زيد قائم) والزيدان
قائمان والزيدون قائمون فالتحريك
هذه الامثلة مفرد لانه ليس جملة ولا
شبهه (وغير المفرد) هو الجملة وشبهها
ومجموع ذلك (اربعة اشياء) شيان
فى الجملة وشيئان فى شبهه فالشيئان
فى شبه الجملة (المجرور والمجرور) النظرف
التامان (و) الشيئان فى الجملة هما
(الفعل مع فاعله)
قوله المجرور أى مع جاره ظاهره ان
عبارة المتن المجرور والنظرف مع أن
الذى فى نسخ المتن المجرور والمجرور
والنظرف وهو الذى يقتضيه قول
الشارح بعد فاعله والمجرور نحو
قولك زيد فى الإدارة الخ تأمل

وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان واخواتها فاعلا اه من العيني
 (قوله او المضمرة) مستترا كان اوبارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهي المبدوءة
 بفعل حقيقة كما مثل اوحكنا تحولن يقوم زيد (قوله مع خبره) أى او ما يقوم
 مقام خبره فلو قال مع ما تم به الفائدة لكان اعم ليشتمل نحو زيد ضارب العمران
 ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهي المبدوءة باسم حقيقة كما مثل اوحكنا تحولن زيد
 قائم (قوله او غيره) أى مع الخبر الغير المفرد ثم اعلم ان الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ يجب
 ان يحكم على محلها بالرفع بمعنى أنه لو حل محلها اسم معرب خال عن المواقف لكان
 مرفوعا ويجب لهذه الجملة ان لم تكن نفس المبتدأ في المعنى ان تشتمل على ما يرتبطها
 بالمبتدأ من ضمير وهو الاصل والمطرأ واسم اشارة واعادة المبتدأ بافظه أو بعناه
 أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما اذا كانت الجملة تنقسم المبتدأ نحو قول هو الله أحد
 فلا تحتاج الى رابط ويجب ان لا تكون جملة نداءية فلا يجوز زيد يا أخاه وأن لا تكون
 مبدوءة بلكن أو بيل أو حتى واعلم ايضا ان قضية اطلاق كلامه انه لا فرق بين أن
 تكون الجملة خبرية أو انشائية حتى يصح نحو زيد ضربه على ان الخبر نفس جملة ضربه
 من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمنع كونها طلبية خلافا
 لابن الأنباري ولا قضية خلافا لشعاب ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية
 خلافا لابن السراج والفرق بين ما هنا وباب النعت حيث اعتنت فيه الطلبية بلا
 ضمائر القول كما قال ابن مالك

وامنع ضايقا ذات الطلب * وان أنته فالقول أصغر تصب

أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم له قبل والطلبية
 لا تكون معاومة قبل (قوله المحذوف) بالرفع صفة متعلق (قوله لاهما)
 أى وحدهما ومع المتعلق فالاقوال ثلاثة والمختلف لفظى أى فى الصورة لا فى الحقيقة
 وهذا الخلاف الصورى أفرد الجار والمجرور والطرفى بالذكر والافتدائية بالافائدة
 افرادهما مع انه ان قدر عاماهما سما كان من الاخبار بالافائدة وان قدره لا كان من
 الاخبار بالجملة فلا يميز جان عن المفرد والجملة والطرف والجار والمجرور يسميان
 بشبه الجملة ووجه الشبه بها وقوع كل منهما خبرا موصاة وحالا وغير ذلك كالجملة
 (قوله وان تقديره) أى والصحيح أى الراجح تقديره المتعلق نحو كائن أو مستقر كالحاصل
 او ثابت لا كان أو استقر ونحوهما كحاصل أو ثبت أو ما يليق بالمقام وقيل الراجح

الافادة او المضمرة (المبتدأ مع خبره)
 المفرد او غيره فالجار والمجرور (نحو)
 قولك زيد فى الدار (الطرف نحو)
 قولك (زيد عندك) والصحيح ان الخبر
 متعلق بالجار والمجرور (نحو)
 المحذوف لاهما وان تقديره كائن
 أو مستقر لا كان أو استقر

تقدير كان الخ فالتخلاف في الراجح لا في الجواز الذي انحط عليه كلامهم كما قاله
في المعنى مختار له انه لا يترجح تقديرها سماعا ولا قسلا بل بحسب المعنى فان اريد
المضى قدركان او استقر وان اريد الحال والاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء في
غد قدره ضاردهما او وصفه وان تدركان او كاش كان من كان التامة بمعنى حصل
وحاصل لا الناقصة والا كان الطرف والجوار والمجور في موضع الخبر فتقدر كان
او تتسلسل التقديرات وما كان منهن ما عام له مصرح به لكونه خاصا فهو لغو وما لم
يصرح به لكونه عاما فهو مستقر (قوله والمضاف اليه) يستفاد منه ان الخبر
في نحو زيد اكبره منه مجموع الفعل والفاعل والمفعول وهو الظاهر واختاره
شيخ الاسلام على الحلي وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة وحدها ومثل
المفول الحال وغيره من متعلقات الفعل واعلم ان الجملة تنقسم ثلاثة اقسام كبرى
فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبارين فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة
ولم تقع هي خبرا والصغرى فقط ما وقعت خبرا والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة
وكانت خبرا والمثالان في المتن اجتمع في كل منهما ما جاتا من صغرى وكبرى فالصغرى
هي قام ابره وجاريته ذاهبة والكبرى هي جملة زيد قام ابوه وزيد جاريته ذاهبة واذا
قلت زيد ابوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى
زيد ابوه غلامه منطلق والمحتملة ابوه الخ فانها كبرى باعتبار ان خبرها جملة وصغرى
باعتبار انها خبر

* (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر) *

أى في الاغلب فلا يشكل بما قاله التصيير فانها تارة تدخل عليها كتوله تعالى
واخذ الله ابراهيم خليله وتارة لا تدخل عليها كيجعل الفقير غنيا وصيرت المعلوم
موجودا والمراد السمي يغلب دخولها على جنس المبتدأ والخبر قال جنسية
لا استغراقية اذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر فان دخولها عليها مشروط بان
لا يكون المبتدأ خبرا عنه بجملة طلبية نحو زيد اضربه ولا انشائية نحو هذزوجتكها
وان لا يلزم التصدير نحو ابراهيم عندك وان لا يلزم الحذف كالخبر عنه بنت مقطوع
نحو الحمد لله الحميد الى آخر ما هو في الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من النص
وهو الازالة لانهما يحكم المبتدأ والخبر وانما ازالته لانهما عامل لفظي والابتداء

(و) الفعل مع فاعله نحو قولك (زيد
قام ابوه) فزيد مبتدأ وجملة قام ابوه
من الفعل والفاعل والمضاف اليه
في موضع رفع خبر عن زيد والرابطة
بينهما الهمزة من ابوه (و) المبتدأ مع
خبره نحو قولك (زيد جاريته ذاهبة)
فزيد مبتدأ اول وجاريته مبتدأ ثان
وذاهبة خبر المبتدأ الثاني وجملة
المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع
خبر المبتدأ الاول والرابطة بين المبتدأ
الاول وخبره الهمزة من جاريته والله
تعالى اعلم
(باب العوامل الداخلة على المبتدأ
والخبر) وتسمى النواسخ

عامل معنوى واللفظى أقوى من المعنوى (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب
 لا حاجة اليه لأنها فى كل كتاب كذلك أى من حيث العمل ثلاثة أقسام لأن
 حيث الحقيقة لأنهم من هذه الجهة فسمان أفعال وعرفى فكذلك قالوا وانظر
 انهم سائلون أيضاً من هذه الجهة لأنها أفعال وحروف واسماء وفى المصادر
 واسماء الفاعلين الا ان يقال ان اسم كل نوع من كان واحواتها لم يخالفه فى
 العمل فليسبق لعدة سمات الفائدة بخلاف عددها ثلاثة من حيث العمل فان له
 فائدة لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله كان واحواتها) أى
 فطرها وانما أقدم كان واحواتها على ان واحواتها لأنها أفعال والاصل فى
 العمل لها وقدم ان واحواتها على ظننت واحواتها مع كونها أفعالا لان
 احدها الجزئين باقى منها على الاصل وهو الخبر وبذلك كان واحواتها بكار
 لأنها الباب لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير شاذة نحو كان زيد قائما
 وشاذة نحو اذا مت كان الناس نظفان الخ وزائدة نحو ما كان أحسن
 زيدا (قوله عملها مختلف) أى من حيث الرفع والنصب (قوله ترفع الاسم
 الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها لا يكون الرفع أو النصب
 تحصيل المحاصل وخبرها لا يكون الرفع أو النصب تحصيل المحاصل بل
 المراد ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أشار الى ذلك الشارح بتحويل عبارة المتن قوله
 أى المبتدأ وقوله بعد أى خبر المبتدأ ورفعها بالمبتدأ بأن تحدث فيه زعا غير الذى
 كان به على الأصح (قوله ويسمى اسمها) أى تسمى التهمة المرفوعة بها
 اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمنسوب بها خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية
 فى كل اصطلاحية خالية عن المعنى لان زيد من كان زيدا قائما اسم للثبات لا لكون
 لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان معنى
 زيد وقائما ليس خبر المكان لان الافعال لا تنصب عنها ولا إضافة فى كل لادنى
 ملازمة وهى كونها تعمل فيهما (قوله المرفوع فاعلا) أى حقيقة
 والمنسوب مفعولا أى حقيقة فلا ينافى ما مر قريبا (قوله لان هذه الافعال
 فى حال نقصانها الخ) طاهر تقييده الحدوث بقوله الذى من شأنه الخ انها انما
 تجردت عن ذلك الحدوث المقيد بما ذكره من شأنه الخ من شأنه الخ انما
 الأصح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدوث المقيد بما ذكره من شأنه الخ لعدم

من أقسام ثلاثة الأول
 (زوى) (كان واحواتها) الثانى
 (مكان واحواتها) الثالث (ظننت
 ان واحواتها) وهذه الأقسام الثلاثة
 (واحدواتها) (فأما كان واحواتها
 عما لا يختلف (أى المبتدأ) أى خبر
 فانها ترفع الاسم (أى خبر
 اسمها) (وتنصب الخبر) (أى خبر
 المبتدأ) ويسمى خبرها وانما لم يسموا
 الاسم المرفوع فاعلا والمنسوب
 مفعولا لان هذه الافعال فى حال
 نقصانها تجردت عن الحدوث الذى
 من شأنه أن يمدح من الفاعل
 بوقع على المفعول

اكتفاء بالمرنوع لا لانما يدل على زمن دون حدث فاز الاصح دلالتها عليهما
 الاليس (قوله كالروابط) من حيث احتياجهما للمولدين لامن حيث توقف
 منها على غيرها ق ل (قوله ومن ثم) اى من اجل تجردها عن المحررات
 لمخصوص وصيرورتها كالروابط نشأتسمية الخ (قوله حروفا) الصحيح انها
 افعال كالم (قوله هنا) اى فى هذه المقدمة اما فى غيرها ففى اكثر من ذلك
 (قوله فى الماضى) متعلق باتصاف اى انها موضوعة للدلالة على ذلك ودرام
 ذلك وعدمه من تربية اخرى (قوله فى المساء) بالذم الزوال الى الغروب
 نة من الصباح (قوله امسى زيد غنيا) اى ثبت له الغنى وقت المساء (قوله
 اصبح البرد شديدا) اى ثبت الشدة لابر وقت الصباح وقرس على ذلك ما سياتى
 من الاثلة (قوله المشالة) اى المشال عاها الالف والنقطة فرقاً بالاولى بينها
 وبين الشباه المحجة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة (قوله ظل زيد صائماً) اى
 ثبت له ذلك جميع نهاره واما قوله تعالى ظل وجهه مسوداً فهو بمعنى صار لانه
 ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى (قوله بات زيد
 مقظراً) اى ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والانقصال) عطف تفسير وهو من
 حقيقة الى حقيقة كما مثل اومن صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا (قوله وهى
 لنفى الحال) الاضافة من اضافة الظروف للظرف على حـ مكر اليل اى لنفى
 مضمون الجملة فى الحال اى زمن التكلم وقوله عند الاطلاق اى عما يدل على
 خصوص نفي الحال او غيره وقوله والتجرد اى الخلو عن اقربىة عطف تفسير
 للاطلاق واحترز بهذا القيد عما اذا قيدت بزمن فانها تكون للنفي فيه ففى قولك
 ليس زيد قائماً أمس لنفى القيام فى الماضى واذا قلت غداً فهى لنفى القيام فى
 المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقاً (قوله نحو ليس زيد قائماً) اى
 ليس متصفاً بالقيام الا ان ويمكن أن يقوم بعدد على مذهب الجهور والمقدم اذا صرح
 بلفظ الا ان كان توكيذا (قوله بما الثانية) ما ليست قيداً بل الشرط بتقديم النفي
 مطلقاً او شبهه (قوله والدعاء) اى بلا خاصة وانما شرط فى هذه الافعال
 ذلك لتوقف افادة الاستمراره نه على دخول الثاني عليها لانها بما فى النفي فاذا
 دخل عليها النفي انقلب اثباتاً وانما قام النهى والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما
 ترك الفعل وترك الفعل نفي ولا فرق فى النساقى بين أن يكون ملئوظاً به كما مثل

فصارت كالروابط ومن ثم سقاها
 الزجاجة حروفا (وهى) ثلاثة عشر
 فبعبلا على ما ذكره هنا والا فهى
 اكثر من ذلك الاول (كان) وهى
 لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى
 امامع الدوام والاستمرار نحو كان الله
 غفوراً رحيماً وامامع الانقطاع
 فهو كان الشيخ شاباً (و) الثانى
 (امسى) وهى لاتصاف المخبر عنه
 بالخبر فى المساء نحو امسى زيد غنيا
 (و) الثالث (اصبح) وهى لاتصاف
 المخبر عنه بالخبر فى الصباح فهو اصبح
 البرد شديداً (و) رابع (اخصى)
 وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى
 اخصى فهو اخصى الفقيه ورعا
 (و) الخامس (ظل) بالطاء المشالة
 وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً
 فهو ظل زيد صائماً (و) السادس
 (بات) وهى لاتصاف المخبر عنه
 بالخبر ليله فهو بات زيد مقظراً (و)
 السابع (صار) وهى للتحويل
 والانقصال نحو صار السعير زخيماً
 (و) الثامن (ليس) وهى لنفى
 الحال عند الاطلاق والتجرد عن
 الترتبة فهو ليس زيد قائماً اى الا ان
 (و) التاسع والعاشر والحادى عشر
 ولثانى عشر (ما زال وما انفك وما
 فتى وما برح) مقرونة بما النافية
 او شبهها كالنهي والدعاء

أومة درا غير تائه فتتواى لا تتأقال في التصريح ولا تقاس حذف السال لا
بشأنه شروط صكون الفصل مضارعاً وكونه جراً بـ قسم وكون السال لا
قد تظهروا لامة الدو شري بقوله

ويحذف باق مع شروط ثلاثة إذا كان لا على المضارع من قسم
(قوله الأربعة) أي موضوعاً للدلالة على ملازمة الخبر من إضافة المصدر إلى
وقوله الخبر عنه لصب مقوله ونفسه للخبر عنه (قوله على حسب) يفتح
ليس وقد يمكن أي قد ما يقتضيه أي بطل المحال من استقرار خبرها فلا
منذ قبله نحو ما زال زيد عالماً أي من ذلك لا البقية من حين تعلقه به
والأما المحال فهو ما به قل لا ليس عالماً ونحو ما زال زيداً مراعياً من الأمانة
ناتية له وقت قبله بأن لا يكون ما علمه فلا على حذف (قوله استقرار الخبر)
أي موضوعاً للدلالة على استقرار خبره أو له ما دام مع ما توقيت أربعة على
اسم الخبرها (قوله لبيانها) أي لأجل كونها شبيهة عن الطرف قال بن
نابت في شرح البردة أما كونه بمصدرية فظرواً ما كونه بطريقة فلم يترجوا
طريقاً لأن الظرف كاهها معاً ويحيب بأما حيث كانت مصدرية كانت مع
ما بعدها كسريح المصدر صريح المصدر يشو عن الطرف في إعرابه مع الدلالة
عليه فكأنه مؤذله في معنى مصدره إذ أنه طريقاً لبيانها عن الطرف نحو جـ طابوع
الشمس أي وقت طابوعها حذف لظط وقت رباب طابوع منها في حرب طارفاً وذلك
من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه تمامه فلم يكن طريقاً بل هي كالمصدر
ناتية عن طرف نسبة مضاف إليه عن مضاف له (قوله لا يربطها الخ) من المعلوم
أن المؤول هو الفعل بعد ما إلى التحقيق لا في في البشارة تجمع (قوله والتعريف)
بمعنى المعذرة مدة دوام الخ وقد تسمى أيضاً في هذا الباب المقدره ومدة دوام فقط لا يريد
متروكاً اليك وأيضاً ليس المراد دوام زيد وإنما المراد دوام تروك فسلوكه تكن ما
مصدرية طرفية بأن كانت مصدرية غير طرفية لم تجل دام وهذا العمل المنذ كبر
بل تكون تامة بمعنى بقي فإن وإيهامه منصوب في حال نحو وجهي ما دمت صحيحاً أي
دوامك صحيحاً إذ من المعلوم أنه لا يوجب المدة ولا يوجب في المدة ولا يتأتى كونها
طرفية غير مصدرية فلا توجد الطرفية بدون المدة وبذلك يذهب ما ذهبوا على
الحال لو لم يتقدم على دام ما دمت صحيحاً (قوله وما تصرف منها) أو

وهذه الأفعال الأربعة لا رتبة
الخبر الخبر عنه على حسب ما يقتضيه
الحال نحو ما زال زيد عالماً وما
أفكك عروجالاً وما فنى كسر
محمداً وما بر محمد كرمياً وما نسيه
محمداً وما بر محمد كرمياً (مادام)
ذلك (و) الثلاث عشر
معرفة بما الطريقية المصدرية وهي
لاستمرار الخبر نحو لا أحبك مادام
تريد متروكاً اليك ومعيت ما هذه
طرفية أيضاً بها عن الطرف
ومصدرية لأنها وليه مع ما دام بدور
والثلاثة ممتدة دوام زيد متروكاً اليك
(و) الحذف منها

في والذي هو حرف من كان وانحوتهما يجل عمل ماضيهما انما هم حرف (مخوكان)؟ (ويبدون) في المضارع (وكان) في الامر (و) نحو (اصبح) في الماضي (ويصبر) في المضارع (واصبح) في الامر (تقول) في عمل الماضي (كان زيد قائما) وانما به كان اهل ماض ناقص وزيدانه او قائما خبرها (١٠٢) وقول في عمل المضارع من كان يكون زيد قائما وانما به

يكون قول مضارع ناقص وزيد
اسمها قائما خبرها تقول في عمل
الامر من كان كذا قائما واعرابه كن
قول امرنا قاص وسماه مستتر فيه
وجوبه بقية ديوانه وقائم الخبر وتقول
اصبح زيد قائما يصح زيد قائما
واصبح قائما واعرابه على وزان
ما قبله والذي لا يتصرف نه ادم
وايس تقول لا اكمل مادام زيد
قائما وايس عمرو وشاخصا وما شبه
ذلك من الامة (واس) القسم
الثاني من النواصب وهو (ان)
واعرابها قائما تنصب الاسم
أي المبتدأ وتسمى اسمها (وترفع
الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى خبرها
(رهي) بفتح الحرف (ان) بكسر
المهمزة وتشديد الذور وفي ام الباب
(وان) بفتح الهمزة وتشديد الون
(وسكن وكا ث) بفتح السين والنون
فيهما (دايت) بفتح التاء الميمنة
فوق (زحل) بفتح الهمزة وتشديد
الاخير (تقول ان زيد قائم)
واعرابه ان حرف توكيد وقوله
تنصب الاسم وترفع الخبر وزيد

يقول الى امة لا تفتخروا بتفاسع منها (قوله ماضيها) أي الماضي بها كتحجير
 اراك ارماض وهي (قوله نحو كان الخ) الحاصل ان هذه الاقوال
 الثلاثة شريفة تصرف وتقدم ثلاثة أقسام ما لا يصرف أم لا ولا يصرف باتفاق
 ودام على الاصح وما تصرفه ناقص وهو ال واو والهمزة لا يصرف لها امر ولا مصدر
 وما تصرفه تام والواو الساكن (قوله كن في الامر) ولما صدر كقولها
 ببذل وحلم ساكن في قوله اني * وكونك يا عليا يسير
 واسم الفاعل كقولها

وما كل من يبدى البشاشة كغنى * اخاك ذم تانه لا محجرا
(قوله اصبح) بفتح الهمزة لاندأرا العمل الرباعى (قوله شاحدا) أى ذاهبا
أو حاضرا فان التخصيص بأى بمعنى الفسر وبمعنى المحض وكقوله البششى (قوله
تنسب الاسم الخ) متاثره حرافيه جميع ما تقدم فى مثله فى كان فلا تغفل (قوله
وأن واسم الخ) فى ذكر الاسم مسامحة فالأولى اسقاطه إذ لا دخل له فى تأويل
صك. أي دل عليه قوه والقدير بل فى انطلاق زيد (قوله فى تأويل مصدر)
وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبرا - كان مشتقا كما قبله - وربما أكون ان كان
جامدا نحو باقى أن هذا زيد أى كونه زيدا وبالأستقرار ان كان ظرفا أو مجازا أو مجردا
(قوله بخلاف الـ كـ ورة) أى فانها قد يتألفها عامل نحو قال فى عبد الله وقد
لا يطلعها نحو أنا أنزلناه (قوله لاختلاف الفاظها) أى وقت اختلاف
الفاظها فالألام التأقيت لا للتعليل لأن المعنى حينئذ يكون على الزوم أى يلزم من
اختلاف الألفاظ اختلاف المعانى لدوران الملول مع علته وهذا المعنى لا يحصى لأنه
لا يلزم ذلك لأن العلة قد توجد وهى اختلاف الألفاظ ولا يوجد الملول وهو
اختلاف المعانى وذلك كما إن وأن فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد
بـ اختلاف ما ذابعت للتأقيت فان المعنى اختلاف المعانى وقت اختلاف الألفاظ
وليس فى ذلك دعوى لزوم اختلاف المعانى لاختلاف الألفاظ فقد يوجد اختلاف

اسمها وقائم خبره او تقول ياغي ان زيد اسم علق واعرابه بالغ فعل ماخوذ والوون للوقاية والياء فيه جعل به وان حرف تركيد وصيه
وزيد اسمها وعلق خبرها وان واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على انه فاعل بلغى والتقدير بلغني اطلاق زيد وقتل
ان المقصود المزمع بكونها لا بد ان يعلمها حاصل كما مئذ في اختلاف المكسورة وتقول اسكن عمارا جالس وكذا زيد الاسد (وليت عموا
خاصص) ولعل الحبيب قادم واعرابه على وزن ما تقدم لا يختلف عما اذا اختلفت معانيها لاختلاف الفصاها

الانقطاع دون ذلك كإمر فوق اختلاف الالف ط أعم من أن يكون معه اختلاف
 المعاني كل من دان مثلاً أولاً يكون كفاً في أن دان مذكراً توضيح ما في الحاشية فتأمل
 (قوله ودلالة التبع على المعاني) أي الآية لا معنى كان داناً وانتهى الموضوع
 فساداً فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (قوله للتوكيد) التفسير باللام في هذا
 وما يأتي غير ظاهر لأنه يقتضي أن يكون معنى أن دان مثلاً شيئاً آخر غير لتوكيد ثابتاً
 وحاملاً له وذلك خلاف ما أجروا إليه فلا بد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله
 لتوكيد وما بعده متعلقاً بـ ذوق تقديره مصروف فيكون المعنى أن معنى أن
 دان المحصل عند العقل لسان شئ مصروف بالنظر إلى الخارج إلى المعنى الذي هو
 التوكيد خاصة بأن يجعل معناه ما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية
 المحكم عند الخطأ أحياناً بخوان زيداً فافهم أو لساناً بخوان زيداً ليس بقائم فافهم
 وأن يرفع أن احتمال الكذب والمجازان كان الخطأ متروكاً في المحكم فافهم
 في التردد والتأني كيدهم ما حيزه استحسائي وأن كان منكراً للمحكم فافهم
 الانتكارات تأني كيدهم ما حيزه واجب ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع حالاً
 لدفع من المحكم والتردد فيه كفاً في علم المعاني (قوله ومعنى لكر للاستدراك)
 أي لأنه لا يتوسط لابين كلامين متغايرين أحياناً أو لا فلا بد أن يتقدم
 عليه كلام كإسائي (قوله تعقيب الكلام الخ) أي إضمار الكلام برفع أي
 بنفي ما يزعم أي يظن ثبوته فحوال الناس لكر زيداً جالس فقوله قام
 الناس يتوهم قيام زيد معهم لأنه منهم مرفقة ذلك التوهم بل كن وقوله أو فيه
 معطوف على ثبوته أي أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم فيه أي إنسائه لأن نفي
 النفي إثبات له فحوال زيد جبار لكنه كريم فثبت ما يتوهم تعقبه وهو الكرم
 بقوله لكنه كريم لأن عادة الجبار الجذل (قوله وهو لدلالة) التفسير عائد
 على التشبيه وهو معترض لأن التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المنكسر
 والدلالة فعل المحرف فهي وصف له ولا يصح الأخبار بأحد هما عن الآخر ويحاج
 مان كلامه على حذف مضاف أي المحكم بالدلالة وأن المعنى أن يدل المتكلم الخ
 تكون الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد أن يراد في التعريف بالكف أو كان
 أو نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمر أوجاهني زيد وعرفناه بصدق عليه
 الدلالة على مشاركة أمر لا مرفي معنى (قوله وهو مطلب ما لا مسمع فيه) وهو

وإنما جاءت هذا القول لشبهها بالمال
 الماضي فهو كان في البناء على أنه نفع
 ودلالة التبع على المعاني معني كان
 اتصاف الخبر به بالمحرف في الماضي
 كما تقدم (وهو في أن) المكسورة
 (وأن) المقصورة (التركيد) أي
 تأكيد النسبة (و) معني (لأن)
 للاستدراك وهو تعقيب الكلام
 برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (و)
 معني (كان التشبيه) وهو الدلالة
 على مشاركة أمر لا مرفي معني
 (و) معني (ليت التمني) وهو مطلب
 ما لا مسمع فيه أو ما لا مسمع

المستحيل أى ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله (الآليات الشباب يعود يوما)
 وقوله أو ما فيه عسر أى أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن
 المحصول كقول الفقير ليت بل قطار من الذهب أى ما من شأنه أن يطمع فيه فلا
 يعترض بأن الفقير لا طمع له فى قطار من الذهب بخلاف طلب الواجب فتحويلات
 غدا يجمى فإنه ممنوع (قوله وهو طلب الامر المحبوب) أى المستقر المحصول فلا
 يكون الا فى الممكن فلا يقال له بل الشباب يعود يوما وأما قول فرعون له على ابلغ
 الاسباب الخ فاما كان منه جهلا وإذا كانا تقرر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت
 يعنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يتبرجى بها الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم أن
 تفسير الشارح كغيره التمنى والترجى بالطلب من باب التسميع فان كلاما من التمنى والترجى
 حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء التمنى أو المترجى وطلبها له فالطلب
 لازم فاطلاق الملزوم الذى هو التمنى والترجى واريد لازمه الذى هو الطلب (قوله
 والتوقع) أى او للتوقع (قوله بالاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه وقيل
 التوقع اعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا (قوله
 هالك) أى ميت أى أخاف عليه الولاك المتوقع (قوله على انها الخ) أى على
 سبيل انها مفعولان لها أى على التخييم وعند السكونى تنصب الثانى على التشبيه
 بالحال مستدلا بوقوعه جلة وظارفا وورد بوقوعه معرفة وضمير او جامدا وبانه لا يتم
 الكلام بدونه انه من بعد المعطى (قوله حيث لا مانع) اجتزبه عما اذا
 كان مانع وهو امران الاول الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومجلا جواز الضعف العامل
 بتوسطه نحو زيد طننت قائم والأعمال والالغاء حيث نزل على السواء أو تأخره نحو زيد
 قائم طننت والاحمال ارجح أمام التقدم فيجتنع كطننت زيد قائما قال فى الخلاصة
 وجوز الالغاء لا فى الابتداء * وانوضير الشأن اولام ابتداء
 والثانى التعاطى وهو ابطال العمل لفظا لا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين
 مموليها كاللام نحو علمت زيد قائم أو بسبب كون أحد معمولىها ماله الصدارة
 كأن كان ما الاستفهامية كقوله

وما كنت أدري قبل عزه ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت
 فجملة لزيد قائم فى محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله ما البكا
 بدليل التعاطى على محلها بالنصب فى قوله ولا موجعات القلب فإنه عطف موجعات

(و) معنى (لعل للترجى) وهو طلب
 الامر المحبوب (والتوقع) وهو العبر
 عنه عند قوم بالاشفاق فى المكروه
 نحو واصل زيد أهالك والترجى
 فى المحبوب نحو لعل الله يبرجى فان
 الهالك مما يكروه والرجة مما يجب
 (وأما) القسم الثالث من النواصب
 وهو (طننت وانحواتها فاتها نصب
 المبتدأ) ويسمى مفعولها الاول
 (و) تنصب الخبر ويسمى مفعولها
 الثانى وانما تنصبهما (على انها
 مفعولان لها) حيث لا مانع

الانقسام دون ذلك كما مر فوق اختلاف الالف ط أعم من أن يكون معه اختلاف
 المعاني كلكن وإن مثلاً أو لا يكون كما في أن وإن هذا توضيح ما في الحاشية فمائل
 (قوله ودلالة على المعاني) أي الآية لا معاني كان وأحوالها الوضوح
 فساد فإلزام مطلق الدلالة على المعنى (قوله للتوكيد) التعبير باللام في هذا
 وما يأتي غير ظاهر لأنه يقتضي أن يكون معنى أن وإن مثلاً شيئاً آخر غير لتوكيد ما أتت
 وحاصله ذلك خلاف ما أجمل عليه فلا بد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله
 للتوكيد وما بعده متعلقاً بما ذكره من قوله فيكون المعنى أن معنى أن
 وإن المحتمل عند العقل لسان شتى، ضرر في النظر إلى الخارج إلى الشيء الذي هو
 التوكيد خاصة بأن يجعل معناه ما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية
 المحكم عند الخطاب إيجاباً بخوان زيد أفاقيم أو سلباً بخوان زيد ليس بقائم فار
 وإن يرفعان احتمال الكذب والمجاز فإن كان الخطاب متردداً في المحكم فهذه
 إحدى الترددات التي كيد بها حيث استحسن أن وإن كان منكر للمحكم في حالتي
 الانكار وإثبات كيديهما حيث وجب ومن ثم لا يوثق بهما إذا كان السامع حالي
 لذهن من المحكم والتردد فيه كما في علم المعاني (قوله ومعنى أكر للاستدراك)
 أي لأنه لا يتصور لا بين كلامين متغايرين إيجاباً أو سلباً فلا بد أن يقدر
 عليها كلام كما يأتي (قوله تعقيب الكلام الخ) أي إتياع الكلام برفع أي
 بشئ ما به ومع أي يظن ثبوته فحوال الناس لا كزيد أجالس فقوله قام
 الناس يتوهم قيام زيد معهم لأنه منهم فرفت ذلك التوهم بلكن وقوله أوتيه
 معطوف على ثبوته أي أوتيه تعقيب الكلام برفع ما به ومع أي إتياعه لأن نفي
 التي إتياعته له فحوال زيد جبار لكنه كريم فأنبت ما يتوهم تعقبه وهو الكرم
 بقوله لكنه كريم لأن عادة الجبان البخل (قوله وهو الدلالة) التفسير عائد
 على التشبيه وهو معترض لأن التشبيه فعل الفاعل وهو وصف للمحكم
 والدلالة فعل المحرف فهي وصف له ولا يصح الأخبار بأحد هما عن الآخر ويحاج
 بأن كلامه على حذف مضاف أي المحكم بالدلالة أو أن المعنى أن يدل المتكلم الخ
 متكور الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد أن يراد في التعريف بالكيف أو كان
 أو نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمر أوجاهني زيد وعرفناه بصدق عليه
 الدلالة على مشاركة أمر لا مرفى معنى (قوله وهو مطلب ما لا طمع فيه) وهو

وإنما هذا العمل لشبهها بالمثل
 الماضي فحوال في البناء على الفتح
 ودلالة على المعاني فمعنى كان
 اتصاف الخبر به بالخبر في الماضي
 كما تقدم (ومعنى أن) المكسورة
 (وإن) المقسومة (التوكيد) أي
 تأكيد النسبة (د) معنى (لكن)
 للاستدراك وهو تعقيب الكلام
 برفع ما به ومع أي يظن ثبوته أو نفيه
 معنى (كان للتشبيه) وهو الدلالة
 على مشاركة أمر لا مرفى معنى
 (د) معنى (ليت التثنية) وهو مطلب
 ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر

المشعل أى ما من شأنه أن لا يطعم فيه كقوليه (الآلية الشباب يعود يوما)
وقوله أما فيه غير أى أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الخ
الحصول كقول الفقيه لا يستل في قطار من الذهب أى ما من شأنه أن يطعم فيه فلا
يعترض بأن الفقير لا طمع له في قطار من الذهب بخلاف طلب الواجب فتولدت
غداي غفلة عنه تمتنع (قوله وهو طلب الامر المحبوب) أى المستقر بالحصول فلا
يكون الا في المحبوب فلا يقال لعل الشباب يعود يوما وأما قول فرعون لعل لي الخ
الاسباب الخ فأنما كان منه شبه لا وإذا كا وبما تقر عظم الفرق بين ليت و لعل بأن ليت
يقنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يترجى بها الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم أن
تفسير الشارح كغيره التخي والتخي بالطلب من باب التسميع فان كلا من التخي والتخي
حالة نفسية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء المتخي أو المسترجى وطلبها له فالطلب
لازم فاطلق المزموم الذى هو التخي والتخي واريد لازمه الذى هو الطلب (قوله
والتوقع) أى اوله توقع (قوله بالاشفاق في المكروه) أى الخوف منه وقيل
التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا (قوله
هالك) أى ميت أى أخاف عليه الهلاك المتوقع (قوله على انهما الخ) أى على
سبيل انهما مفعولان لها أى على الصحيح وعند السكوني تنصب الثانى على التشبيه
بالحال مستدلا بوقوعه جازة وظارفا وورد بوقوعه معرفة بوضعيه واجامدا وبانه لا يتم
الكلام بدونه اه من بعد المعطى (قوله حيث لا مانع) اجتزبه عما اذا
كان مانع وهو أمران الاول الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا جوازا لضعف العامل
بتوسعه فتوزيد طنت قائم والاعمال والا لتمام حينئذ على السواء وتأخره فتوزيد
قائم طنت والاجمال ارجح امام مع التقدم فيمتنع كطنت زيد قائما قال في الخلاصة
وجوز الالغاء لا في الابتدا * وانوضيخ الشان اولام ابتدا

والثاني التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا بسبب ترسب ماله الصدارة بينهما وبين
مفعولها كاللام فتوصلت لزيد قائم أو بسبب كون أحد معهما وليها ماله الصدارة
كأن كان ما الاستفهامية كقوله

وما كنت أدري قبل عزه ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

فيه لزيد قائم في محل نصب سدت مسد المفعولين وكذلك قوله ما البكا
بدليل العطف على محلها بالنصب في قوله ولا موجعات القلب فإنه عطف موجعات

(و) معنى (لعل للترجي) وهو طلب
الامر المحبوب (والتوقع) وهو المكروه
عنه عند قوم بالاشفاق في المكروه
فمفعول زيد اها لك والتخي
في المحبوب فمفعول الله يترجى فان
الهالك مما يكره والرجة مما يجب
(وأما) القسم الثالث من النواصب
وهو (طنت وأخواتها فاتها تنصب
المبتدا) ويسمى مفعولها الاول
(و) تنصب المخبر ويسمى مفعولها
الثاني وانما تنصبها (على انهما
مفعولان لها) حيث لا مانع

بالصب على محل قوله ما اليك الذي علق عن العمل فيه قوله أدرى لان
المبتدأ له الصدارة وهو ما الاستفهامية ومعنى هذا تعليقا لان العامل علق عن
العمل في اللفظ وعمل في المحل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا تزوجة ولا مطلقة وهي
التي اساء زوجها عشرتها وأعلم ان هذين الامرين لا يجريان في ظن وجميع ادواتها بل
هما خاصان ببعضها كما اشار اليه ابن مالك بقوله

ونخص بالتعليق والالتصاف * من قبل هب والامر هب قد ألزما
(قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني) أي تدل على رجحان وقوع المفعول
الثاني أي غالبا فلا يرد أن الثلاثة الاول قد ترد لليقين كقوله تعالى يظنون أنهم
ملاقوا بهم أي يتيقنون ذلك وقول الشاعر
حسبت التقي والمجود خير تجارة * رباحا إذا المرء أصبح ناقلا
أي تيقنت وقوله

دعاني الهواني عمن وخلصني * لي اسم فلا ادعي به وهو أول
اعني تيقنت أن لي امما كنت ادعي به وأما شاب قال بعضهم هذا الاسم هو
الآخ لان النساء يقنن للشاب الآخ وللشاب العم (قوله وزعت) بمعنى اعتقدت
أو شككت أو طمنت لا بمعنى تكفكت والاعتدت لواحد تارة بنفسها وأخرى بحرف
الجر ولا بمعنى سمن أو هزل والاكنت لازمة (قوله وثلاثة منها) أي من العشرة
تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني أي تدل على تحقيق وقوعه أي غالبا فلا ينافي
دلالة بعضها تارة على الظن كما في رأي فأنها تستعمل بمعنى يقن وهو الغالب
كقوله

رأيت الله أكبر كل شيء * محاولة وأكثرهم جنودا

وقد تأتي بمعنى ظن وقد اجتمعت في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي يظنونه
ونعلمه وكما في علم فان الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله

علمت الباذل المعروف فانسعت * اليك في واجبات الشوق والامل

وقد تأتي بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات (قوله رأيت) أي
لا بمعنى ابصرت ولا تعدت لواحد لانها من أفعال الحواس (قوله وعلمت) أي
لا بمعنى عرفت ولا تعدت لواحد أما على أن بين العلم والمعرفة فرقا فظاهر وأما على
انها بمعنى واحد فلا نه قد يخص أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر

وذكر من ذلك عشرة أفعال
أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول
الثاني (وهي ظننت) مجوزة
زيدا قائما (وحسبت) نحو حسبت
بكر صديقا (وزعت) نحو زعت
الحلال لأخيا (وثلاثة منها تفيد تحقيق
زيدا صاها فثلاثة منها تفيد تحقيق
وقوع المفعول الثاني (و) هي
(رأيت) نحو رأيت المعروف محبوا
(وعلمت) نحو علمت الرسول صادقا
(ورجعت) نحو رجعت العلم بانفسا

وهو أمره وكول الى اختيار العرب (قوله ووجدت) أي بمعنى علمت لا بمعنى
 أصبت فانها حينئذ تعدى بنفسه الواحد ولا بمعنى خزن نحو ووجدت على الميت أي
 خزنت عليه فانها حينئذ لازمة (قوله والانتقال) عطف تغييرا (قوله في قوله)
 أي مقوله (قوله اذا دخلت على ما لا يسمع) بأن تكون متعلقة باسم عدى
 والمراد أن يكون الأول مما لا يسمع وأما الثاني فلا بد أن يكون مما يسمع كقولك
 سمعت زيدا يقرأ الا سمعته يخرج اذا الخروج لا يسمع أما اذا دخلت على ما يسمع مباشرة
 فلا خلاف انها تعدى لواحد نحو سمعون الصبيحة (قوله والجهم ورعى ان الخ) أي
 مطبقة ون على أن جملة يقول من الفعل والقاعل ونحوها وقوله في موضع نصب على
 الحال من المفعول أي على حذف مضاف تقديره سمعت صوت زيد في حال انه يتكلم
 فالحال مبنية ولا ينبغي أن يقدّر ذلك المضاف لفظ كلام وانتقد دبر سمعت
 كلام زيدا الخ لانه يلزم أن تكون الحال مؤكدة (قوله على الحال من المفعول)
 أي ان كان معرفة والافهى صفة ق ل (قوله الا الى واحد) نحو وأصرت زيدا
 وسمعت القراءة وذقت الطعام وأست الحرير وسمعت الرياح (قوله بكسر
 الياء) أي وفتح الخاء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها أي الخاء وهى
 الفتحة فصارت خيات فالتقى سا كان الياء واللام ثم حذف الياء لانتقاء الساكنين
 أي لدفع التقاء الساكنين لانه مكروه وقس عليه نظائره كعبت ومات (قوله
 استطرادا) هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة ما أشار اليه بقوله للتميم
 بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشي كما أن ذكر نصب كان للخبر ونصب ان للاسم هنا
 استطرادى تميمهما معا هما اه

* (باب النعت) *

لما انتهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبعية أخذت كلام على ما يعرب تبعا وهو
 خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبديل وعطف النسق واذا اجتمعت ربت
 على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

نعت البيان مؤكدا بديل نسق * هذا هو الترتيب في القول اللاحق
 ولهذا بدأ المصنف بالنعت ثم ان التابع من حيث هو عطفه بعضهم بأنه المبدأ
 لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا

والمفعول الثاني وحال المنسوب وبغير خبر حاص من قولك هذا حالها معن
والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحا ابراء الاسم على الاسم المنعوت
في اعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدرى وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به
وهو المراد هنا ويراد به الصفة والوصف وعرفوه على هذا بانه التسابع الذي يتم
متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فتخرج بقولهم يتم متبوعه
البدل وعطف النسق لان البدل مقصود في نفسه وليس المقصود به اتمام متبوعه
ولان عطف النسق مغاير لمتبوعه وتخرج بقولهم ببيان صفة من صفاته الخ عطف
البيان والتوكيد لانهم اشاروا كالنعت في اتمام ما تبعاه. لكن لا يدل ان على
معنى فيه أما البيان فلا نه عين الاول وأما التوكيد فلا نه يكون بالنفس مثلا ونفس
الشيء والثاني لا معنى فيه وهذا التعريف شامل لانواع النعت فانه اما التخصيص
نكرة نحو مرت برجل كاتب أو توضيح معروفة نحو مرت بزيد الساجر والتخصيص
تقابل الاشتراك في التكرات والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف أو مدح نحو
الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو هو ذبا لله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم
ارحم عبدك المسكين أو توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد به ولهم
في التعريف الذي يتم متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من
الامور المذكورة ولذلك لا يكون الامتثالا أو وثولابه لان الجوامد لا دلالة لها
بوضهها على معان مفسوبة الي غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه
كاسم الفاعل واسم المفعول ومعنى المؤول به ما اقيم مقامه في معناه كاسم الاشارة
وذى بمعنى صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره واقزاده نحو عدل
والحاصل ان النعت بمعنى المنعوت به على فمعين القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل
الجملة وشبهها وهو ثلاثة انواع الاول المشتق كضارب وضروب وضرائب وضمن
وأحسن والثاني شبه المشتق كذا وذى واسماء النسب نحو مكي والثالث المصدر
نحو رجل عدل والثالث الثاني الجملة وشبهها والمراد به الطرف والجوار والمجسور
والنعت بها ثلاثة شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة مطلقا ومعنى كيو ما من قوله
تعالى واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله أو معنى لالفاظا وهو المعروف بالانجسية كما
في قوله تعالى كمثل الجار يحمل اسفارا وشرطان في الجملة أحدهما ان تكون
مشكلة على ضمير يربها بالوصوف ماقوطة به كما مثل أو قد ذكره وله تعالى واتقوا يوما

لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى فيه ثابتهما أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب (قوله رسميه ببعض خواصه الخ) فيه نظر لان الظاهر أن قوله تابع للمنعوت الخ ليس واراد امور التعريف بل بيان حكمهم من أحكام النعت فتأمل اه شنوانى (قوله تابع للمنعوت) أى مشارك له (قوله فى رفعه الخ) على حذف مضاف أى فى نوع رفعه الخ وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما فى الشخص اذ قد يكون اعراب احدهما ظاهرا واعراب الاخر مقدر او قد يكون اعراب احدهما بالمحركات واعراب الاخر بالمحروف او اعراب احدهما محليا والآخر لفظيا (قوله ان كان مرفوعا) اشار به الا أن كلام المتن على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا فى آن واحد وكذا فيما بعده (قوله وتعريفه) أى فى نوع تعريفه لافى شخصه اذ لا يشترط أن يكون النعت معرّفا به ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما معرفتين إمامن جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أو من جهتين نحو رأيت بكرة امير مكة ويجب كون الموصوف إما اعرف من الصفة أو مساويا لها ولا يجوز أن يكون دونها فالاول كقوله مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف بالالف واللام والثانى نحو مررت بالرجل الفاضل فانهم معا معرفان بالالف واللام واثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لانت لأن المضاف للضمير فى رتبة الضمير وفى رتبة العلم وكلاهما اعرف من المعرف بالالف واللام (قوله سواء كان النعت حقيقيا) أى هذه الخمسة أعنى الرفع والنصب والتخفى والتعريف والتكبير لا بد للنت من اتباعه للمنعوت فى اثنين منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجارى على من هو له فى الواقع أى المسند الى من هو نعت له فى الواقع أو كان سديا وهو الجارى على غير من هو له أى المسند الى غير من هو نعت له ولكون النعت مطلقا لا يتفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر المتن عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة الضمير (قوله أيضا) أى كما تبعه فى اثنين من الخمسة المقدمة (قوله ويستكمل له حيث شئت) أى وقت اذ تبع النعت المنعوت نعيما ذكر (قوله اربعة من عشرة) هى الرفع والنصب والمجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكبير وانما لم يكمل له جميع العشرة لانه لا يكون الاسم متصفا بجمعهما فى وقت واحد لما بينهما من التضاد الا ترى ان الاسم لا يكون

رسميه ببعض خواصه تقريرا على
المبتدأ يقال (النعت تابع للمنعوت
فى رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه)
ان كان منصوبا (وتعريفه) ان كان المنعوت
مخفوضا (وتكبيره) ان كان المنعوت
معرفة (وتثنيته) ان كان المنعوت
مذكورا سواء كان النعت حقيقيا
او سديا ثم ان رفع النعت ضمير
المنعوت المستتر تبعه ايضا فى
تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته
وجعله ويكمل له حيث شئت اربعة من
عشرة

مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة ولا معرفة نكرة مع ما ولا مفردا منثنى مجعوتا
 كذلك ولا منذ كراموثسا كذلك وانما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور
 واحد من اوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والمجرور واحد من الافراد
 والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتكثير وواحد من التذكير والمؤنث
 (قوله ويسمى النعت) أي يسميه علماء هذا الفن حيث ذكر أي حين رفع النعت
 ضمير المنعوت حقيقة وظاهر هذا الكلام شموله لخمسة مرتب برجل حسن الوجه
 بنسب الوجه لكونه رفع ضمير يعود على المنعوت فهو حقيقي مع انه غير جار على
 المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بأنه سببي وسيأتي في الشارح إشارة اليه
 وبعضهم سماه مجازيا وعليه فأقسام النعت ثلاثة ثم علم أن اتباع النعت للمنعوت
 في أربعة من عشرة انما يكون مع عدم المانع أما اذا منع مانع كان يكون النعت اقل
 تفصيل فانه لا يتبع في ثنية ولا جمع ولا تأنيث بل يكون مفردا مذكرا على
 كل حال فنقول مرتب برجل أفضل منك ورجلين أنتل منك ورجال أفضل منك
 وبارأتين أفضل منك وبسوة أفضل منك واعلم أيضا أن قول المتن تابع للمنعوت في
 رفعه الخ أي ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت ولا جار قطعه وعدم تبعه لم نحو
 أعوذ بالله من الشيطان الرجيم يرفع الرجيم أو نصبه فالرفع أو دأب على قطع عنه
 للنصب بتقدير فعل والرفع بتقدير مبتدأ والنصب بقطع عنه بالرفع أو بالنصب
 ولا يقطع للجر لا متشاغ بتقدير الجار مع بقاء عمله في غير الحال المعلومة عندهم
 (قوله وان رفع) أي النعت سببي مفعول رفع والمنعوت متشاق اليه والظاهر
 بالنصب نعت السببي والمراد به ما قابل المستر بقربة مقابلة في قوله فصار ضمير
 المنعوت المستر في فعل فيه الضمير البارز نحو جاز رجل الضاربة أما (قوله
 ويسمى النعت حيث ذكر) أي وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر وقوله سببية نسبة
 الى السبب والمراد به هنا ما بين وبين المنعوت علاقة (قوله يقول في الزمت الحقيقي
 الخ) حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك انه إما أن يكون مفردا
 أو منثنى أو مجعوتا وكل منها إما أن يكون معرفة أو نكرة وكل منها إما أن يكون مذكرا
 أو مؤنثا فهذه اثناعشر وكل منها إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا فهذه ستة
 وثلاثون وكل منها إما أن يكون حقيقيا أو بيبيا فهذه اثنان وسبعون حاصلة
 من ضرب اثنين في ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح والستة

ويسمى النعت حيث ذكره
 رفع سببي المنعوت الظاهر أقصر
 فيه على ما ذكره المصنف وتبعه
 في اثنين من خمسة ويسمى النعت

(تقول) في النعت الحقيقي الرفع لصغير المنعوت المستتر في الرفع مع الافراد والتعريف (قام زيد العاقل و) في النصب (رايت زيدا العاقل و) في النقص (مررت بزيدا العاقل و) وتقول مع التنكير والافراد جاء رجل عاقل ورايت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وتقول في تسمية المذ كرمع التعريف جاء الزيدان العاقلان ورايت الزيدان العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وتقول في تسمية المذ كرمع التنكير جاء رجلان عاقلان ورايت رجلين عاقلين وتقول في جمع المذ كرمع التعريف جاء لزيدون العاقلون ورايت الزيدان العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وفي جمع المذ كرمع التنكير جاء رجال عاقل ورايت رجالا عاقلين ومررت برجال عاقل (١١١) وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة ورايت هند العاقلة ومررت بهند العاقلة

ومع التنكير جاءت امرأة عاقلة ورايت امرأة عاقلة ومررت بامرأة عاقلة وتقول في مثنى المؤنث مع التعريف جاءت الهندان العاقلتان ورايت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين ومع التنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورايت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات العاقلات ورايت الهندات العاقلات ومررت بالهندات العاقلات ومع التنكير جاءت نساء عاقلات ورايت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات فالنعت في ذلك كله رافع لصغير المنعوت المستتر وتقول فيما اذا رفع سببي المنعوت الظاهر في الافراد مع التعريف جاء زيد القاسم ابوه ورايت زيد القاسم ابوه ومررت بزيد القاسم ابوه ومع التنكير جاء رجل قائم ابوه ورايت رجلا قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه وتقول في تسمية المذ كرمع التعريف جاء الزيدان القاسم ابواهما ورايت الزيدان القاسم ابواهما ومررت بالزيدين القاسم ابواهما ومررت برجلين قائم ابواهما ومع التنكير جاء رجلان قائم ابواهما ورايت رجلين قائم ابواهما ومررت برجلين قائم ابواهما وتقول في جمع المذ كرمع التعريف جاء في الرجال القاسم اباؤهم ورايت الرجال القاسم اباؤهم ومررت بالرجال القاسم اباؤهم ومع التنكير جاء في رجال قائم اباؤهم ورايت رجالا قائما اباؤهم ومررت برجال قائم اباؤهم وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند القاسم ابوها ورايت هند القاسم ابوها ومررت بهند القاسم ابوها ومع التنكير جاءت امرأة قائم ابوها ورايت امرأة قائما ابوها ومررت

والثلاثون في الحقيقة بالنظر لكل من المنعوت والنعت وفي السببي بالنظر للمنعوت واذا نظرت الى أن النعت تارة يوافق في شخص الاعراب بأن يتخدا فيه اولا وتارة يتوافقتان في جهة التعريف اولا زادت الاقسام (قوله تقول في النعت الحقيقي) أي في تمثيله وقوله الرفع لصغير المنعوت تفسير للحقيقي والمستتر نعت صغير (قوله في الرفع) متعلق بتقول (قوله وفي النصب) أي وتقول في حالة النصب الخ (قوله وتقول فيما اذا رفع) أي النعت وقوله سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه (قوله فالنعت في هذا القسم) أي قسم السببي يلزمه الافراد لان النعت الرفع للظاهر منزل منزلة الفعل فمعطى حكمه مع فاعله ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الافراد اذا اسند الى ظاهر ولو كان ذلك الظاهر مثنى أو جمعاً على اللغة المشهورة ويلزمه ايضا

بامرأة قائم ابوها وتقول في تسمية المؤنث مع التعريف جاءت الهندان القاسم ابواهما ورايت الهندين القاسم ابواهما ومررت بالهندين القاسم ابواهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم ابواهما ورايت امرأتين قائم ابواهما وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القاسم اباؤهن ورايت الهندات القاسم اباؤهن ومررت بالهندات القاسم اباؤهن ومع التنكير جاءت نساء قائم اباؤهن ورايت نساء قائم اباؤهن ومررت بنساء قائم اباؤهن فالنعت في هذا القسم يلزمه الافراد والتذكير كبراً

التذكير مع الاسناد الى مذكركما تقدم من الامثلة وكذا يلزمه التانيث مع الاسناد
الى مؤنث نحو جاء رجل قائم امه كما تقول قامت امه (قوله مع غير الجمع) أى
جمع السبي كما قاله ق ل وغير الجمع هو المفرد والثنى وقوله فيختار تكسيرة أى تكسیر
الثنت على افراده ولا فرق بين كون المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام آباؤهم وأغير
جمع نحو مررت برجل قيام علمانه (قوله ويضعف تخفيفه) أى يضعف جمع
الذمت جمع تعجيم قال الشيخ أبو بكر السنوانى أى يجوز مع ضعف بل لا يجوز فى اللغة
المشبهة وانما جاء فى لغة قليلة الاستعمال مولفة الفاعل فى الجملة نحو قاعدون
علمانه كما فى لغة قليلة بقاعدون علمانه نحو اسكنوا لى البراغيث اسكن فى الفعل
اضعف (قوله هذا اذا فتح) أى محل جواز هذا الاستعمال فى المحققى والسبب
دون غيره وقوله نعم باسم الفاعل أى الذى ليس بضاف (قوله والصفة
المشبهة) أى واسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الاب ولعله لم يثبت السماع
عليه لانه حيثئذ يكون صفة مشبهة وهى ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على
معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل فانه وضع متصفا بصدوره أى المحدث على
وجه المحدث وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كمن وصف
وشديد وتعمل عمل فلانما (قوله جازيه) أى فى الثنت وقوله هذا الاستعمال
ومورق الثنت سبب المنعوت الظاهر (قوله فيشتتر) أى ضمير المنعوت (قوله
على التشبيه بالمفعول به) أى ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة (قوله
وحيثئذ) أى وقت اذ ينسب أو يخفص (قوله ويرجع الى القسم الاول) وهو
السمت المحققى أى يرجع اليه فى تلك المطابقة مع بقائه على انه سببى وليس المراد
كونه بصير حقيقيا فأمل ق ل وتقدم ان بعضهم سمعنا نعتا مجازيا وان الاقسام
عليه ثلاثة (قوله وجرهما) أى على الاضافة والواو بمعنى أو (قوله وكذا
تقول) أى تقول فعلا مثل ذا الفعل فجملة كذا فى موضع الثنت لمصدر محذوف
(قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف ان الثنت يتبع منوعته فى اثنين من خمسة وقدم
الكلام على الوقع والنصب والجرفى باب معرفة علامات الاغراب ولم يتكلم فيما
سبق على التعريف والتكثير احتياجا الى بيان المعرفة والنكرة لثم الفائدة وكان
الاولى ان يقدم النكرة لانهما الاصل لا ندرج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة
لانها اشرف من حيث دلالتها على معين وال فى المعرفة للجنس ولذا اصح الاخبار

مع غير الجمع وامام الجمع فيختار
تكسيرة على افراده نحو مررت
برجال قيام آباؤهم ويضعف
تخفيفه هذا اذا نعت باسم الفاعل فان
نعت باسم المفعول او الصفة المشبهة
جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه ان
يحول الاسناد عن السبب الظاهر
الى ضمير المنعوت فيشتتر فى الثنت
وينصب السبب على التشبيه بالمفعول
به أو يخفص باضافة الثنت اليه
وحيثئذ يطابق منوعته فى التانيث
والثنية والجمع ويرجع الى القسم
الاول مثاله جاء زيد المضروب
العبد والمحسن الوجه ينصب العبد
والوجه وجرهما وكذا تفعل فى كل
مثال بما يناسب (والمعرفة) من
حيث هى

عنها : وله خمسة اشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالخمسة وقول الشارح من حيث
 هي أى لا يقيد كونها ضمير او لا علم بالتح فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
 ولا يقيد كونها انتعت وينعت بها التح كالمسند كره الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما
 وضع لشيء بعينه والنكرة ما رضع لشيء لا بعينه قال الرضى قوله بعينه احتراز عن
 النكرات والمعنى ما رضع لان يستعمل في شئ واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد
 مفعول الراضع كفى الاعلام والا كما فى غيرها اه وقال ابن مالك فى شرح التسهيل
 من تعرض لحد المعرفة يخرج عن الوصول اليه دون استدراك عليه اه أى دون
 اعتراض ولا جل ذلك تعرض لها فى الخلاصة بالعد كما فعل المصنف هنا وعل
 ما ذكره فى شرح التسهيل بقوله لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كقولك
 كان ذات عام اول وعكسه كاسامة وما فيه الوجهان كواحداه وعبد بطنه
 فهما كثر العرب يخبر بهما معرفتين بمقتضى الاضافة وبعضهم يجعلهما كرتين ويدخل
 فيهما جارب وينصبهما على الحال وكذا ذوال الجسمية فيه الوجهان ولذا نعت نعت
 المعرفة تارة ونعت نعت النكرة اخرى فأحسن ما تنبيه به أن يذكر اقسام المعرفة
 مسوقة ثم يقول وما سوى ذلك نكرة اه قال الدمامى وهو كلام ظاهرى خال عن
 التحقيق اه أى لان عام اول فى قولك عام اول فى الاصل مبهم وتعيينه عارض
 من الوصف واسامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا ومعنى والتحق فى واحد
 له وعبد بطنه التعريف بالاضافة ودخول رب عليهم ما نصبه دهاشادوسيا على
 الكلام على المعرف بأل الجسمية فقول ابن الحاجب فى التعريف المتقدم ما وضع
 لشيء بعينه التح وقول سعد الدين المعرفة ما اشير به الى خارج محتمص اشارة وضعية
 شامل لجميع انواع المعارف يخرج اسائر النكرات وحينئذ فقوله دون استدراك عليه
 فيه استدراك عليه اه حقتى على الاشموى ببعض تغيير وزيادة (قوله خمسة
 اشياء) الوجه انها ستة كما ذكره فى الخلاصة هذه الخمسة والسادس الموصول والعمل
 المصنف ادخله فى المبهم أوفى المعرف بأل أوفى المضاف بناء على أن تعريفه بأل ان
 كانت فيه وبنيته ان لم تكن فيه الا اياقة تعريفها بالاضافة وبعضهم يعدها سبعة فزاد
 النكرة المتصودة فى النداء كما رحل المعين بناء على ان تعريفه بقصد والاقبال وقيل انه
 تعريف بما تعرف به اسم الاشارة وقيل تعريفه بأل محذوفة وناب حرف النداء
 منها ما قال أبو حيان وهذا الذى صححه اختيارنا ولا خلاف فى النكرة مخبر المقصودة

(خمس اشياء)

فهى باقية على تكثيرها كجارح لا تخيدى وأما العلم كازيد فذهب قوم الى انه تعزف
 بالنداء به دازالة تعريف العلية والاصح انه ياق على تعريف العلية وانما ارداد بالنداء
 وضوحا له من المحشى مع زيادة منه على الاشتقاق وانما علم ان المراد بالوصول الموصول
 الاسمى وهو ما افتقر ايد الى الوصل بجملة خبرية او وصف صريح او ظرف او جار
 وحجور زائمين والى عائد او خلفه وهو الذى للقرء الغير المؤنث والادان لثناء والذين
 لجمعه والى المؤنثه واللسان لثناء ما واللاقى لجمعهما والى لجمع المذكر والمؤنث وهذه
 الالفاظ تسمى موصولا نصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد لغنى واحد وأما المشترك وهو
 ما يستعمل لمان متعددة بلفظ واحد فهو من الاعتلاء وما لغيرهم ولى للجميع والى فى
 نحو الضارب ونحو المضروب وذو عند على وذابدمأ ومن الاستفهاميتين وبه ط كل
 ذلك فى المبسوطات (قوله الضمر) ويقال له الضمير وسببه الكون من الكناية
 والمكنى وتقدم الكلام على أقسامه فى باب الفاعل (قوله ما دل على متكلم الخ)
 أى اسم دل وضما فخرج بقوله وضما قول من اسمه زيد يضرب زيد وقوله لزيد
 يا زيد افعل كذا وقولك حكاية عن زيد الغائب زيد فمل كذا فان لفظ زيد وان أطلق
 على المتكلم فى الاول والمخاطب فى الثانى والغائب فى الثالث لم يكن موضوعا
 للتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتفهم الذى ذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات
 للقبية مطعلا باعتبار قد علم الذى ذكر (قوله او غائب) المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب
 فيدخل فيه ضمير الذات العلية (قوله والثانى العلم) هو لفظ العلامة واصطلاحا
 ما ذكره الشارح بقوله وهو ما علق الخ أى اسم علق بالبناء للجهول على شئ أى وضع
 انشئ بعينه مطلقا أى بلا قيد أى دل على معنى فى الخارج بالنسبة للعلم الشخصى وفى
 الذم بالنسبة للعلم المجنسى لان العلم قسمان كاسياتى فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل
 والحرف ويقوله علق على شئ بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول
 ما أشبهه لان العلم جزئى وضما واستعمالا وبقية المعارف كلييات وضما فتناول كل
 واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا كذا قيل وهو مذهب السعد
 والراجح وهو مذهب السيد انه جزئيات وضما واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضع
 له الضمير واسم الاشارة والموصول بوضع كلى عام كفى رسالة الوضع العنصرية
 وعلى ذلك فهى خارجة بقولنا مطلقا أى بلا قيد فانه انما تعين مسماهما بواسطة قرينة
 خارجية عن ذات الاسم اما لفظية كأل فى المحلى والسلة فى الموصول او معنوية

الاول (المضمر) وهو ما دل على
 متكلم (نحو ما دل) نحن او مخاطب (نحو
 أنت) وانت وانما وانتم وانتم او
 غائب (نحو هو وهى وسماعهم ومن
 و) الثانى (العلم) وهو ما علق على
 شئ به غير متناول ما أشبهه

كالمحضور في ضمير المتكلم كاتنا والمخاطب كات واسم الإشارة وكالتعبية (قوله
 عاقل) الأولى عالم يشعل اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) بفتح عين علم
 بالبداساحل العين (قوله كشدة) بالدال المعجمة أو بالهمزة علم جل للنعمان بن المنذر
 (قوله وهيلة) اسم لشاة وذكر بعضهم أنها علم لعز كانت لبع عن نساء العرب (قوله
 أو علم جنس) بالاصب عطف على قوله علم شخص اعلم ان لهم علم شخص وعلم جنس
 واسم جنس ونسبة فالأول ما وضع لمعين في الخارج والثاني ما وضع لمعين في الذهن
 أي وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا تعيين أي
 بلا قيد حضورها أي لم يلاحظ فيه ذلك وإن كانت حاضرة والاربع ما وضع لواحد منهم
 وعبارة العلم مع العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره ثم التعيين إن كان خارجيا بأن كان
 الموضوع له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص وإن كان ذهنيًا بأن كان الموضوع
 له معينا في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم السبع أي لماهيته الحاضرة
 في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من
 غير أن تعين في الخارج أو في الذهن كأسم السبع أي لماهيته المقصود منها
 وذهب ابن مالك وقوم من النحاة إلى أن علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه
 كعلم الشخص فلا يضاف ولا يدخل عليه أل ولا ينعت بالنكرة ويتدأ به وتنصب
 النكرة بعده على الحال إلى غير ذلك وأما في المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو
 شائع في جماعته ولا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت ورده
 هذا المذهب بأن النفرقة بينهما في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى
 أيضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا إلى أن اسم الجنس موضوع للفرد المبهم فهو كالنكرة
 أيضا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام في تحريره إذا علمت فلك علمت
 أن اطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو غيرهم إن كان من حيث اشتماله
 على الماهية في حقيقة وإن كان من حيث خصوصه فمجاز والفرق بين علم الجنس
 كاسامة واسم الجنس المعرفة كالاسد أن التعيين في الأول مستفاد من جوهر اللفظ
 وفي الثاني مستفاد من أل (قوله فتوحضاجر) بوزن مفاعله علم للضبع (قوله
 واسامة) علم للسبع (قوله أولعني) معطوف على قوله يحبوان (قوله كسبحان)
 أي معطوف على الإضافية ومنوعا عن الصرف علم للتسبيح بمعنى التنزيه وإذا كان
 مضافا لم يكن علما لأن الأعلام لا تضاف كذا في الحاشية وقد يقال ذكر الدماميني

سواء كان علم شخص عاقل (نحو
 زيد) وعند أم غير عاقل أما المكان
 نحو عدن (ومكة) أولعني كشدة
 وهيلة أو علم جنس أما محبوان نحو
 حضاجر واسامة أولعني كسبحان

أن الاضافة التي تطلق الملية ما كانت للتعريف أو للتخصيص وأما ما كانت للبيان
 كما تم على وفرعون موسى فلا حينئذ فلا مانع من الاضافة مع الملية جلا على هذا
 وذكر الشنواني أن استعماله مضافا إلى فاعله أو مفعوله كثير وهو منصوب بفعل
 محذوف وجوبا (قوله وبرة) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الإشارة) قال
 الشنواني الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المهم الموصولات وأسماء الإشارة لا أسماء
 الإشارة فقط كما قاله الشارح وإنما سميت بهذه لانه لا يعلم معانيها من باب التعيين وإن
 اعتبر في معانيها الإشارة إلى التعيين وإنه تعرف معانيها من الإشارة والصلة اه
 المتصو ومنه (قوله وصلاحيته الخ) عطف تغيير فإن قلت قد تقدم أن المعرفة
 ما وضع لشيء بعينه وهذا يناقض عمومته وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل
 شخص قلت تعريفة بعد استعماله في معين وإبهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة
 بين كونه معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطى فهو كل وضعا جزئي استعمالا اه
 وقد تقدم أن هذا خلاف ما علقه السيد قنبره فهذا الجواب مبني على مذهب الدهد
 (قوله نحو هذا حيوان وجماد) كرر المثال للإشارة إلى عدم الفرق بين أن يكون
 الجنس حساسا أولا فالاول للادول والثاني للشأنى اه من عبد المعطى (قوله
 وقرس ورجل وزيد) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين العلم وغيره عاقل أو غيره
 فيشار إلى كل منها إذ كرم الإشارة عبد المعطى (قوله وهو) أي الاسم المهم
 أقسام أي ستة لانه إما مفرد أو مشنئ أو مجموع وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث
 والصبيغ التي ذكرها خمسة لأن صيغة الإشارة إلى الجمعين واحدة (قوله فهذا
 للفرق المذكور) أي بها التنبيه قبله أو بعد فعلها نحو ذاب بكاف الخطاب بعده مع الهاء
 وتركها وإذا أتى باللام فقل ذلك امتنعت الهاء لكثرة الزوائد حينئذ فلا يقال هذا لك
 وحينئذ قول المصنف هذا وهذه الخ فيه مسامحة لأن اسم الإشارة ليس هذا
 بقامه وكذا ما بعده بل ذاب أو ما الهاء فهي لتنبية واعلم أن مراتب المشار إليه ثلاثة
 قريبة ويشار إليه حينئذ بلا كاف ولا لام نحو ذاب وهذا ممتدة وسطية ويشار إليه
 حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذاك وذلك وبميدة ويشار إليه حينئذ بهما
 نحو ذاك ونم ومذهب ابن مالك أن المراتب اثنتان قريبة وبميدة اه من عبد المعطى
 بزيادة وقوله المذكور أي ولو حكما لخصه قولك هذا الجمع وهذا العربي سواء كان
 المذكورا قلا أو غيره نحو هذا يومكم ودخل في قولنا ولو حكما لا يوصف بذكر كورة

وبرة (و) الثالث (الاسم المهم)
 وأراد به اسم الإشارة ووجه إبهامه
 عمومته وصلاحيته للإشارة به إلى
 كل جنس وإلى كل شخص (نحو
 هذا) حيوان وجماد وقرس ورجل
 وزيد وهه أقسام هذا المفرد المذكور

ولا يؤنة كالباري جل وعز والملائكة فانهم ما يعاملون معاملته المذكري الاشارة
 فسقط اعتراض عبدالمطلى على الشارح بأن فيه قصورا تأمل (قوله للفردين المؤنثة)
 أى ولو حكم الصفة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطائفة (قوله على
 الانهم) أى لانه لغة المجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ها أنتم أروا لعبوبهم ولا
 يحبونكم والقصر لغة بنى تميم واستعمال هذا الجمع في غير العاقل قليل ومنه قوله
 ذم المنازل بعد منزلة اللوى * واليدش بعد اوائك الايام

افاده الاشعوني (قوله الالف واللام) أى مجموعهما كما ذهب اليه التحليل وسيبويه
 لا اختلاف بينهما في ذلك وانما الخلاف بينهما في الهمزة الزائدة في معتد بها في الوضع
 فهي همزة وصل ام اصلية ففي همزة قطع قال التحليل بالثاني وهو الرابع وانما
 وصلت عليه في الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه بالاول وانما فتحت مع أن
 الاصل في همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعترف اللام فقط والهمزة
 لا تدخل انا في التعريف وقيل المدرف الهمزة فقط واللام لا تدخل انا في التعريف
 وانما زيدت للفرق بين همزة لتعريف وهمزة الاستفهام (قوله للتعريف) أى
 الموضوع للتعريف وهي ستة أقسام عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لان
 الاولى اما للعهد المذكرى وضابطها أن يتقدم ذكر محسوبها صريحاً نحو ارسنا الى
 فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول أو كناية نحو قوله تعالى وليس الذكركا لاني
 فان الذكركتقدم ذكره في اللفظ ممكن عنه بحاشي قولها اني نذرت لك ما في بطني محرراً
 فان ذلك كان خاصاً عندهم بالذكور والعهد المذكرى وضابطها علم محسوبها من غير
 سبق ذكره نحو اذ هما في الغار وللهما المحضوري وضابطها ان يكون محسوبها حاضراً
 حساً كقولك لا تنرقد شتم انساناً بالجناس لا تشتم الرجل أو علماً نحو اليوم اكملت لكم
 دينكم والثانية اما لاستغراق الافراد نحو ان الانسان لئن خسر بديل الاستثناء وهو
 الا الذين آمنوا الخ وضابطها صحة حلول كل محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات
 نحو انت الرجل علماً وضابطها صحة حلول كل محلها مجازاً والحقيقة من حيث هي نحو
 الرجل خير من المرأة قال السعدو وكذا الواقعة في التعاريف واحترز الشارح بقوله
 لم تعريف عن آل الموصولة والزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم بقي على تنكيره
 ولم تؤثر فيه شيئاً فصار في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية
 تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئاً أصلاً كما في قولهم ادخلوا الاول فالاول يعني

(وهذه) للفردين المؤنثة وهذان
 لثنى المذكر وهذان لثنى المؤنث
 بالالف زعموا وبالباء فيه مجازاً
 ونصباً (وهؤلاء) بالالف على الالف مع
 مجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع
 الاسم الذي فيه الالف واللام
 لتعريف (نحو الرجل) والرجلة
 (والغلام) والغلامه

أولاً فلا ولا أي مترسبين وثارة تنكون في اسم معرفة من غير أن يكون معرفه بها
 كما في المدينة فانها فيه زائدة وهي معرفة لانها علم على مدينة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومن هنا عرفت أن الالف واللام الزائدة تدخل على الاعلام وأما المعرفة فلا
 تدخل عليها الا لا يجمع معارفان على معرف واحد (قوله وما اضيف الى واحد الخ)
 لكن انما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لا يكون المتضاف متوغلاً في الابهام كمثل
 وغفرون ذرئيه وأن لا يكون واقعا موقع بكرة كجاء زيد وحده وأن تكون اضافته
 معنوية لا لفظية نحو جاء مضارب زيد لأن أوغدا (قوله وفي درجة ما اضيف
 اليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله (انما صاغ ذاما الفتى ابني يارجل) فانا
 اشارة للضمير وصالح اشارة الى ما بعده وهو العلم وذا اشارة الى ما بعد العلم وهو اسم
 الاشارة وما اشارة الى ما بعد اسم الاشارة وهو الموصول والفتى اشارة الى ما بعد
 الموصول وهو المحلى بأل وابني اشارة الى آخرها وهو المتضاف وهذا كله بعد اسم الجملة
 ويليها ضميره وهذا التظم جار على المشهور وقيل ان المحلى بأل والموصول في مرتبة
 واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى اعرف من الموصول وهو لابن كيسان
 وظاهر هذا التظم أن افراد الضمير على حد سواء وكذا العلم وماعه وليس كذلك فان
 ضمير التكلم اعرفها ثم الخطاب ثم الغائب السالم عن الابهام نحو زيد اياته بخلاف غير
 السالم من ذلك فانه دون العلم كالم عند ابن مالك فعنده أن العلم اعرف من ضمير
 الغائب مطلقا وغير السالم نحو جاء في زيد وعمرو فأكرمته فانه تطرق فيه ابهام لاحتمال
 عوده الى الاول والثاني كما في الجمع ونظر الدماميني في هذا التعليل فراجع
 واختلف في ضمير الغائب العائد الى النكرة فذهب اليه ورواه معرفة ككائن
 الضمائر وقيل نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين ايمته وفصل آخرون بين
 العائد على واجب التكرير كالحال والتمييز ككون نكرة والعائد الى غيره كالعاقل
 والمفعول فيكون معرفة وأعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناس
 ثم اسماء الاجناس وأعرف اسماء الاشارة ما كان للتقريب ثم للتوسط ثم للبعيد
 وأعرف الموصول ما كان محتصا وأعرف المحلى ما كانت الاداة فيه للضرورة ثم للهدى
 في مختص ثم في جنس (قوله فانه في درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم
 مرتت بزيد صاحبك اذ لو كان المتضاف الى الضمير في رتبة لزم أن تكون الصفة
 اعرف من الموصوف اه علوي وغال الذنوشي هذا القول بقوله ثلثا

(و) الخامس (ما اضيف الى واحد
 من هذه الاربعة) المذكورة تقول
 في المتضاف الى الضمير غلام
 وغلامها وفي المتضاف الى العلم غلام
 زيد وغلام مكة وفي المتضاف الى
 الاسم المبهم غلام هذا وغلام هذه
 وفي المتضاف الى الاسم الذي فيه
 الالاب واللام غلام الرجل وغلام
 المرأة وما اضيف الى واحد من هذه
 الاربعة فهو في درجة ما اضيف
 اليه الا المتضاف الى الضمير فانه في
 درجة العلم وانما قيدت المعرفة
 بالحيثية المطلقة لان المعارف التي
 ذكرها بالنسبة الى كونهات متت
 وينعت بها أقسام الاول الضمير
 لا ينعت ولا ينعت به الثاني العلم
 نعت ولا ينعت به الثالث والرابع
 والخامس اسم الاشارة والمعرف
 بالالف واللام والمعرف بالاضافة
 تنعت وينعت بها (والنكرة)
 لا تنعت بها بل العبد بل بالحد وحدها

بقص القول بأن الضمير اعرف المعارف اه المحشى على الاشعوى (قوله كل اسم) خرج الفعل والمحرف (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوخه باعتبار مدلوله لأن اللفظ كرجل لاشيوع فيه لأن اللفاظ لاشيوع فيها وانما الشيوخ في مدلولاتها (قوله في افراد جنسه) اى ذلك الاسم وانما قدّر الشارح لفظ افراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لانه شئ واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله واما الحصول الذمى فهو ثابت لاسائر الاجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ماهو مصطلح اهل الميزان اعنى الذاتى المقول على كثيرين محتافين بالحقيقة في جواب ماهو والا يخرج نحو زنجي ومغربي ومصري فانها ليست اجناسا منطقية مع انها نكرات بل المراد به الجنس اللغوى وهو ماصدق على مئة تدفيس عمل الجنس المصطلح عليه عند اهل الميزان والنوع والصنف فأراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركة فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على افراده من الانسان والحمار والفرس الواقعة في الماهية كمفهوم الانسان الواقع على زيد وعمر وسواء كان ذاتيا لافراده كما ذكر او عارضا كمفهوم ابيض الواقع على الثلج والعاج وسواء وجد له في الخارج كثر من فرد كما ذكر او لم يوجد الا فرد كمفهوم شمس وهو الكوكب النهارى الذى يمتنع ظهوره ووجود الدليل فانه ليس منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما ذكر او معنى كعلم جامدا كان كما ذكر او مشتقا كصاحباه من المحشى على الاشعوى مع زيادة منه على هذا الشرح (قوله الشامل له وغيره) اشار بذلك الى ما قرئ من أن المراد بالجنس ماصدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسير لقوله شائع في جنسه فان التعريف ثم بدونه والبساق فيه داخله على المقصود اذا المراد أن الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر بل هو كى يطلق على واحد من افراد الجنس يطابق ايضا على كل واحد من باقى الافراد (قوله فانه شائع في جنس الرجال) اى في افراد جنس الرجال كما تقدم (قوله الصادق على كل الخ) اى الذى يحمل على الجميع على كل الخ تقول زيد رجل وعمر رجل بكر رجل وهكذا فالمراد بالصدق الحمل اى الاخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل البدل) اى عن الفرد الا تنولامعه (قوله غموض) اى خفاء لا احتياجه الى تقدير مضاف وهو لفظ افراد ولتعيم الافراد حتى تشمل الموجود والمقدرة ولا رادة

(كل اسم شائع في) أفراد (جنسه)
الشامل له وغيره (لا يختص به
واحد من) أفراد جنسه (دون
آخر) فهو رجل فانه شائع في جنس
الرجال الصادق على كل حيوان
ذكرنا طبق بالغ من نبي آدم لا يختص
لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال
دون آخر بل هو صادق على كل فرد
من أفراد جنسه على سبيل البدل
وهذا المحل فيه غموض

الجنس القوي كما تقدم ذلك (قوله وتقريره) أي مقربه وإنما احتجنا إلى تأويله
 بمقرب لأن كل خبر هو بمعنى ما تضاف إليه وباسم والاسم والمفوض به أه
 فيشئ فلا يكون خبراً عن التقريب بإقيا على مصدرية لأن التقريب يكون حينئذ
 قلاماً من الأفعال التي للشخص وليس له تضافاً وتماثل المبتدأ والخبر (قوله صلح)
 أي لمة لا علة لأن العقل يجوز دخول الألف واللام على كل شيء والمراد صلح نفسه
 أو برادفه فيشمل ذو معنى صاحب واسماء الشروط إذا تجردت عن معنى الشرطية
 ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره واسماء الاستفهام إذا تجردت عن
 معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره وما التسمية إذا
 تجردت عن معنى التجب ووضع موضعها شيء أه فيشئ قال قل معترضا على
 التعميم في قوله صلح بحيث يشمل ما صلح نفسه أو برادفه أنه يكون استقلاً من
 غرض إلى مثله فلا يكون تقريباً قال فالوجه أن يراد الدخول بالنعل ولا يضر جهل
 المبتدئ لبعضها أه أي لما صلح للدخول عليه بالعمل كذو واسماء الاستفهام التي
 وقولنا برادفه يراد عليه ضمير الكثرة نحو ضربت رجلاً أو كرمته فإنه يصلح برادفه
 وهو رجل لدخول ال عليه مع أن الصحيح أنه معرفة أو أداة المشي على الاستعانة عن
 الدنوشري (قوله دخول الألف واللام) أي المعرفة فلا تزاد الزائدة فاشتمل
 على المعرفة كالفارس والفعل وعلى السكرة نحو ادخلوا الأول فالأول وضمت
 النفس ولذا قال ابن مالك مؤثراً (قوله نحو رجل وفرس) اصله الشارح كلام
 المتن فإنه مثل للسكرة بالرجل والفرس مع أنه معرفة فأشار الشارح إلى أن المراد رجل
 من الرجل وفرس من الفرس وأعلم أنه لا فرق بين السكرة واسم الجنس في اللفظ وأما
 في المعنى فليل لا فرق أيضاً وقيل وهو التحقيق بينهما فارق بسبب الاعتبار فإن اعتبر
 في اللفظ دلالاته على الماهية من حيث هي فهو والمعرفة باسم الجنس عند الأديان
 وبالمعنى عند أكثر الأصوليين وبالكلي عند المنطقيين وإن اعتبر دلالاته على الفرد
 الماهية أي غير الماهية فهو والسكرة وقد تقدم غالب ذلك

* (باب العطف) *

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه وأصله لاحامياً أي وهو قسماً (قوله
 ومراده عطف النسق) لأنه لم يذكر عطف البيان وهو اللفظ ببع الموضع لمبوعه

(وتقريره) أي تقريره هذا التكرار
 على المبتدئ (كل ما) أي كل ما
 فتح الألف وضعها
 (صلح) فتح الألف واللام عليه
 (دخول الألف واللام) (نحو)
 في فصح الكلام فهو وتكرار
 رجل وفرس فإنه ما يصلح دخول
 الألف واللام عليها مائة و (الرجل
 والفرس)
 (باب العطف) ومراده عطف النسق

ان كان معرفة فهو بمنزلة اقسام باقية أبو حفص عرأ والمقصود ان كان ذكره نحو
طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجاهل غير المؤول بالمشتق الموافق لمتبوعه
في أربعة من العشرة السابقة كالنعت فتخرج بقولنا الموضح أو المخصص بقية التوابع
غير النعت وبقولنا الجاهل غير المؤول النعت والقاعدة ان ما صح جعله عطف بيان
مع جملة بذلا وبالعكس الا في مسائل نظامها العلامة المرادى فراجعها واضافة
عطف الى النسق بمعنى المنسوق أى المنظوم من اضافة المرصوف للصفة او المسمى
الى الامم أى العطف المسمى بالنسق وهو السابع المتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة الآتية قاله تابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتوسط بينه
وبين متبوعه الى آخره اخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو مرتب بفضنفر
أى اسدوان توسط بينه وبين متبوعه أى التفسيرية لانها ليست من الحروف
الآتية (قوله بحروف) على حذف مضاف أى بأحد حروف الخ (قوله
عشرة) وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن
قال فى الالفية

واتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن كالم يرد واما ولكن فلا

وما يقتضى التشريك لفظا ومعنى أى فى الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو
والفاء وثم وحتى واو وام على القول بها لانها مثل اونها يأتى وفى اقتضائه على
العشرة قدما قيل ان منها لا وليس واى التفسيرية (قوله عاطفة) أى نظر الى
كونها بمعنى أو وهو قول الإكثرين (قوله والتحقيق) أى القول المحقق
وقوله خلافاً أى مخالف لذلك القول فليست عاطفة لأن لها طغف انما هو الواو والى
قبها الملازمة غالباً وقيل دائماً للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله ولأن
وقوعها بعد الواو مسبوبة بمثلها شديداً بوقوع لا بعد الواو مسبوبة بمثلها فى مثل لا زيد
ولا يعرفها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع قلتـ كن اما كذلك ولا يلزم من كونها
بمعنى أو أن تكون عاطفة فان معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية والاولى
خاصة للنسار دون الثانية فتنبيه والمحصل أن الرابع أن ما فى نحو تزوج اما هذا
واما انتهى المجرى التفصيل والعاطف الواو ومقابلها انها عاطفة والواو زائدة (قوله
الحاق الجمع) أى موضوعه لمطلق الجمع والمراد أنها موضوعه لاجتماع امرين أو أمور
فى حكم واحد من غير تقييد بل اعم من أن تكون مهالة وترتيب أو لا على المذهب

وهو العطف بحروف مخصوصة
(حروف العطف عشرة) على القول
بأن اما المـ كسورة المهجزة عاطفة
والتحقيق خلافاً (وهى) أى
حروف العطف العشرة (الواو) الحاق
الجميع على الصحيح من غير ترتيب
نحو ما زيد ونحو قوله أو بعده أو
مع

النجح (قوله والعاء لترتيب) هو وضع كل شيء في مرتبته والمراد به هنا كونه
 ما بعد الماء واقفا بعد ما فيها في الوجود وهو الترتيب للمعنى كما في قام زيد فمصر
 أو في المذكور وهو الترتيب الذي كرى وهو أن يكون المذكور بعد الماء كالأمر بتأني الذكر
 على ما قبلها أو أكثر ما يكون مذاق عطف مقفل على مجمل ثم وناذى نوح ربه فقال
 رب ان ابني من أمي الآية (قوله والتعقيب) هو وقوع المعطوف عقب المعطوف
 عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فمصر وخطابا لمن عرف حيث هو ما لم
 يعرف التعقيب فيهما إذا كان عمرو جاء متعقب مجي زيدا ولم يكن بينهما مدة أكثر مما
 يعهد بحيشه فيها ونحو دخلت مكة فالمدة إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق ونحو
 تزوج زيد قوله إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل ولا يرد قوله تعالى فخلقنا
 العلقه مضغفة لأن فيه حذف الفاء مع ما عطفت والتقدير فنت مدة فخلقنا المضغفة
 أو أن الفاء ثابتة عن ثم كما جاء عكسه في قوله جرى في الأنابيب ثم اضطرب على ما يأتي
 (قوله والتعقيب) عطفه على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع
 بينهم ماع استلزام التعقيب لترتيب لأنه مشغل عليه فبد معنى عن الترتيب بالتعقيب
 وذلك لأن الأول وقع في محله فلا يمتزج عليه لما الوامن أن الاعتراض بالتأخر على
 التقديم غير موجه وانما توجه الاعتراض بالمعكس (قوله ضم التثنية) احتراز من
 ثم بفتحها فأنها طرف بمعنى هناك وليست عاطفة (قوله لترتيب) أي ترتيب وقوع
 الفعل على ما مر والتراخي بمعنى المهلة وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائدا على
 ما لا بد منه بينهما أخذ ما مر وله الاتجى ثم للديمية لأنه لا تراخي في المسبب عن
 السبب التام بخلاف الفاء فتقول أملة محال وأخته فقام ولا تقول أمته ثم مال ولا
 أخته ثم قام وقد تأتى بمعنى الواو ونحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها
 بدليل وخلق منها زوجها بمعنى الفاء لقوله

كفرار ديني تحت الحجاج * جرى في الأنابيب ثم اضطرب

فإن الاضطراب يعقب المفراي كترارح الرديني نسبة إلى رديته بالتصغير امرأه كانت
 تقوم الزماح مع زوجها واسمه سمير والآنابيب جمع أنبوبة القصب وهي العنقل
 واعتراض كون ثم لترتيب بقوله تعالى وقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا لعلكم
 اعبدوا والآدم فإن الأمر بالسجود وقع من الله قبل خلقنا وتصويرنا فإين الترتيب
 واجب بان الترتيب في التقدير فإن الله تعالى قد خلق بني آدم وتصويرهم في الازل

(والفاء) لترتيب والتعقيب نحو
 جاء زيد فمصر وإذا كان مجي عمرو
 عقب مجي زيدا (ونم) بضم التثنية
 لتعقيب والتراخي نحو جاء زيد ثم
 عمرو إذا كان مجي عمرو بعد مجي
 زيد بمهلة (أو أم) للتضيق أو الإباحة

والامر بسجود الملائكة لا دم متأخر عنهم ما (قوله بعد الطلب) أي إذا
 أعطت بأوفى الطلاب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين فتخرج هذا
 واختتم الا لا يجوز الجمع بين الاتعمين واما للاباحة ان جاز الجمع بين المتعاطفين فتجوز
 على الحسن او ابن سيرين وجالس العباد والزهاد والمراد بها ما يعم الاباحة اللغوية
 والمرعية خلافا لمن خصها باللعوية كما نقله الفساحي عن الشنقي ومن علامات
 الاباحة صحة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معني وقال بعضهم ان هناك اختلاف
 معني فاذا أعطت باو جازت مجاستهما ومجاساة أحدهما واذا أعطت بالواو تعين
 مجاستهما معا والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشعل الامروا النهي بصيغة الفعل
 وغيرها كالتمني والعرض ويعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو
 أعندك زيد أو عمر ولا يظهر فيها شيء من ذلك وقول بعضهم انها بعد النهي لترك الجميع
 كما في ولا تطع منهم آثما أو كفورا هو استعمال طارئ على أصل اللغة (قوله
 أو الإيهام) بالباء الموحدة أي تعمية المتكلم على مخاطب مع علم المتكلم
 بالمحال أي انحاء المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه بالتشكيك وقواه أو الشك
 من تردد المتكلم فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الإيهام وقوله بعد الخبر
 أي الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق والتكذيب (قوله نحو أنا أو أياكم
 لهدي أو في ضلال مبين) قال الدماميني الشاهد في أو الأولى والثانية والمعنى
 وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدي أو كونه في
 ضلال مبين انخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو
 على هدي وان من عبد غيره من جناد أو غيره فهو في ضلال مبين اه ومثال الشك نحو
 قولك قام زيد أو عمرو اذا لم تعلم أيهما قام وما ذكره الشارح (قوله وأم اطاب اتعنين)
 وفي العادلة لهمزة الاستفهام التي يطلب بها وهمزة الاستفهام قبلها التعمين وتبع
 حينئذيين مفردين فقط نحو قولك لكر أعندك زيد أم عمرو الخ ما ذكره (قوله تعينته)
 أي تعين ذلك الاحد الجوهول ولهذا يكون الجواب بالتعنين فيقال زيد أو يقال عمرو
 ولا يجب بنعم ولا بلاذ لا فائدة فيه وما ذكره الشارح أحرق حتى أم للتصلة والثانية
 الواقعة بعد همزة التسوية ونحوها كما درى وما بالي وليت شيعري وهي الداخلة على
 جادة في تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها جوابا لان الكلام معها خبر والكثير
 وقوع هذبه بين جلتين فعليتين كقوله تعالى ما وعاء عليهم أنذرهم لم تنذرهم

بعد الطلب فتخرج هذا أو اختتمها
 وجالس العباد أو الزهاد أو الإيهام
 أو الشك بعد الخبر نحو أنا أو أياكم
 لهدي أو في ضلال مبين ونحو
 البتة بيوما أو بعض يوم (وأم) لطلب
 التبيين نحو أعندك زيد أم عمرو اذا
 كنت عالما بأن أحدهما عند
 المخاطب ولكنك لا تعرف عينه
 وطلبت منه تعينه

أى الإنذار وعده سر عظيم فيعلمه أنذرهم أم لم تنذرهم في تأويل مصدر وان لم
 يكن هناك سابق مرفوع ذلك المصدر على أنه مبتدأ مؤخر وسواء خبر مقدم وهو
 مصدر يستوى في الأخبار به المفرد وغيره وميمت أم في هذين القسمين متصلة لأنها
 لا يستغنى عما قبلها أعيا بعدها وبالعكس وتقول فيها عند الاعراب في الفسر
 الأول أم حرف تعيين وعطف وفي أقدم الثاني أم حرف تسوية وعطف وأما أم
 المقابلة وتسمى المنقطعة وهي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة تختص بالجملة
 وعطفها بالمفرد قليل بل قيل إنه لا تكون عاطفة أم إلا لامفرد ولا جملته ولذا لم يشر
 الشارح لها وتقدر ببل وعلامتها أن لا تسبق بشئ من المجرئين وتشارك حينئذ
 في اللفظ فقط كبل ولا يفارقه ما معنى الاضراب قال ابن مالك
 وأم بها اعطف اثره مرانته وبه * أوه مزنة عن لفظ أى مقبیه

ثم قال

وبانقطاع وجه معنى بل وقت * ان تلك مما قيدت به نعت

مثالها قوله تعالى أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى الخ (سورة
 في معناها) الاضافة للجنس أى معانيها فتكون للتخفيف بعد الطلب وقد مثل له
 الشارح أى ان الامام يخبر في الاسير الكامل بين أن يطلقه بلا شئ أو يأخذ منه
 فداء وتكون للإباحة بعد ان طلب ايضاً نحو تعلم امانحوها وتكون للتشكيك
 بعد الخبر نحو انارات امان على هدى واما على ضلال وتكون للشك نحو قرأت امانورة
 كذا واما سورة كذا (قوله وقس الباقي) أى من معاني او وقد تقدمت
 قريباً (قوله وبل) وللعطف بها شرطان الاول افسراد معطوفها فان وقعت
 في الجملة فهى حرف ابتداء لا عاطفة خلافاً لابن مالك وحيدته تكون للاضراب
 الابضالى نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكره ونأى بل هم عباد او
 للاضراب الانتقالي نحو قد أفلح من ترك ذكراً الخ والشرط الثاني أن تسبق
 باليجاب او امر او نهي أو نفي لاستعظام فلا يقال اخبرت زيداً بل عمراً ثم ان سبقت
 بالايجاب نحو قام زيد بل عمرو والامر نحو اضرب زيداً بل عمراً دل على صرف الحكم
 عن الاول وجعله في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى
 نقله أى الحكم للثاني فكان التسكيم قال أحكم على الثاني ولا تفرض للاول
 وان سبقت بالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو وانهم نفي نحو لا تضرب زيداً بل عمراً كان

(وإما) المسكوة المحذرة المسبوقة
 بنحو مثل أو في معناها نحو فتدوا
 التوافق فاما ما بعد واما فداء وفس
 الباقي (وبل) للاضراب نحو اضرب
 زيداً بل عمراً

الاول باقيا على حكمه وحكم بضد حكمه للثاني (قوله ولا) وللعطف بها شروط
 أربعة افراد معطوفها وان تسبق بالاجاب أو امر اتفاقا نحو جاء في زيد لا عمرو واضرب
 زيد لا عمرا أو بداء على الرابع خلافا لابن سعد ان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان
 لا تجمع مع عاطف آخر فلا تقول جاء في زيد ولا عمرو وان لا يصدق أحد متعاطفها
 على الآخر فلا يجوز جاء في رجل لا زيد ويجوز جاء في رجل لا امرأة قال الزجاجي
 وان لا يكون المطفوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاء في زيد لا عمرو ويرد
 ورود ذلك عن العرب وأشار الشارح الى رده بالمثال (قوله للثاني) أي نفى
 الحكم عما به دها واثباته لما قبلها (قوله ولكن بسكون النون) احتراز من
 لكن بشديد هاء مفتوحة فانها تقدمت في النواصب والتي هنا تقرر حكم ما قبلها له
 وثبتت بعده ما به دها وبه عطف به بثلاثة شروط افراد معطوفها وان تسبق بنفي
 أو نهي وان لا تقترن بالواو ونحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيد لكن عمرا فان
 دخلت على جملة أو سبقت بالاجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك
 فالاول كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بواودة * لكن وقائه في الحرب تنتظر
 والثاني نحو قام زيد لكن عمرو ولم يرقم والثالث كقوله تعالى واكن رسول الله أي ولكن
 كان رسول الله فليس المنسوب معطوفا بالواو لان متعطف في الواو المفرد لا يختلفان
 بالاجاب والسبب (قوله وحتى) هي كالواو ولا تفيد الترتيب خلافا لمن زعم ذلك
 كالنحشري وشروط العطف بها أربعة أن يكون المطفوف به ابتداء من المعطوف
 عليه أو كونه في التسهيل فالاول نحووا كات السمكة حتى رأسها والثاني
 نحو وأعجبني الجارية حتى حدينها ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط
 قوله

التي الضعيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نهله ألقاها
 حيث عطف بحتى نهله مع انه ليس جزءا مما قبله وهو الضعيفة والزاد ولا كالجزم منها
 لانه على تأويل التي ما يثقله ولا شك أن الفعل بضم ما يثقل وأن يكون غاية في
 الشرف أو عدمه ونحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد
 اجتمع في قوله

قهرنا كمو حتى الحكاة فانتو * تهاوننا حتى بنينا الا صاغرا

(ولام)
 (ولكن)
 لا بدراك نحو لا تضرب زيدا لكن
 لا في نحو جاء في زيد لا عمرو
 بسكون النون

وان يـكـون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها ان جرت فلا يجوز قام الناس
حتى انا وان يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من الاول لانه لا يتأتى ان يكون
ما بعدهما بعضا مما قبلها او كالمض الا اذا كان مفردا فان كان جملة كانت ابتدائية
نحو حتى ما جملة اشكل كما يأتى (قوله في بعض المواضع) اشار به العطف
الى ان العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه حتى به ذا القيد مع ان غيرها من
احرف العطف انما يعطف في بعض المواضع لان كل واحد منها له معان غير العطف
على انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لاختصاص حتى (قوله للتدريج)
هو انقضاء الشيء شيئا فشيئا فهو ملزوم للماية التي هي آخره فخطها عليه من عطف
البعض المقصود على الكل قل والتدريج فيها ذهني لا خارجي فاذا قلت مات
كل ابي حتى آدم فوت آدم متأخر في الزمن متقدم في الوجود واذا قلت مات الناس
حتى الانبياء فوت الانبياء متأخر في الزمن باعتبار انه غايته في الشرف وان وقع في
الوجود في انشاء موت الناس (قوله تكون ابتدائية) بمعنى انه تدخل على
جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى وذلك
اذا فقدت شرطاً مما هو رددت على الجمل حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو

قول جرير

فما زالت القتل تـجـيـع دماها * بد جملة حتى ما بد جملة اشكل

فمضى حرف ابتداء وما مستدا وجملة يكسر النال وفتحها مضاف اليه واشكل خبر
وجملة المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة تنهري مبتدأ والاشكل الايض الذي
يخالطه حجرة وتقع بعدها الجملة الماضية نحو حتى غفوا وقالوا بالجملة المفارعة نحو
حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع (قوله تكون جارية) اي اذا فقدت الشروط
وكان ما بعدهما مفردا ولو تأويل كالمصدر المبسوك وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع
اليناموسى وتارة بمعنى كي التعليلية نحو واسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى الا كقوله
ليس الغطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

وعليه فهو امتناعه منقطع اه عبد المعطى مع زيادة (قوله وربما تاقبت) اي
صح ارادة أى واحد منها اه قل وربما للتقليل (قوله فمضى حرف ابتداء) اي
والرأس مبتدأ والخبر محذوف أى ما كول (قوله وان نصبت) أى الرأس
وفي نسخة نصبتها أى هذه الكلمة وهي رأس (قوله حرف عطف) أى بمنزلة

(وحتى في بعض المواضع) تكون
جارية وضمها للتدريج والفاية
نحو مات الناس حتى الانبياء وفي
بعض المواضع تكون ابتدائية
نحو حتى ما بد جملة اشكل وفي بعض
المواضع تكون جارية نحو قوله تعالى
حتى مطلع الفجر فتحصل ان معنى
بلائة أو وجه مختلفة وربما تاقبت
هذه الواجهة على شئ واحد في بعض
المواضع بحسب الارادة كما اذا قلت
اسكت السمكة حتى رأسها فان
رفعت الرأس فمضى حرف ابتداء
وان نصبت فمضى حرف عطف

الواو. (قوله حرف جر) أى بمعنى الى والتأنيده داخله فيكون الرأس مأكولا على كل حال بخلاف مجرور الى فإنه خارج على الصحيح نحو فأتوا الصيام الى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أى في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معنى اما واد (قوله في اعرابه) توطئه لقوله بعد فان عطفت الخ وأما في المعنى فان كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى أيضا وان كان واحدا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التأنيث كنية للتأنيث عائدة على المحروف المذكورة وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اه قل (قوله بها) أى يأخذها (قوله على مرفوع) أى من الاسماء أو الانعال أى لفظا أو تقديرًا أو مجازًا كذا ما بعدها وكلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع جملته اه عبد المعلى اقول أشبار الحشى الى الجواب بقوله قوله في اعرابه أى ان كان له اعراب اه (قوله في عطف الاسم على الاسم) فذكر الشارح ذلك مراعاة لامثلة المثني (قوله والمضمر على المضمر) نحو وضربت زيدا وقوله والظاهر على المضمر نحو وضربت زيدا وقوله وعكسه نحو وضربت زيدا واباك نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغیر فاصل ضعيف قال ابن مالك في الخلاصة

وان على ضمير مرفوع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل الخ والعطف على الضمير المجزوء يردون إعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة

ويعود خافض ليدى عطف على * ضمير خفوض لازما قد جملا وليس عتدى لازما الخ (قوله تطابقا وتخالفا) منصوبان على التمييز أى من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء الزيدون وعمر وعكسه كجاء عمرو والزيدون

(قوله يقرأ بالواو الخ) خفيه ثلاث لغات افعها لغة الواو المحي القرآن بها وهو بها
 من وكذا بالهمز من أصد وأما بالالف في الساتة فيدل من المحمزة ومولدة
 القوية والتشديد واصلاحاً تعقيب المسند اليه المعروف بالتابع المخصوص وليس
 هذا المعنى مراداً هنا بل المراد نفس التابع المخصوص من اطلاق المصدر على اسم
 الفاعل ولذا قال الشارح معنى المؤكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان
 لفظي وهو عادة الاول بلفظه نحو جاء زيد زيداً وبمرادفه نحو قوله (واقت يا محير
 حقيق) وهو يكون في الكلم الثلاث في الاسم كما مر والفعل نحو قام زيد
 والحرف ثم نعم ومعنوي وهو تابع بمرادفه رفع احتمال ارادة غير الماهر ويتص
 بالاماءاء المعارف على الراجح ومقابلته انه يكون في التكرات كما يأتي (قوله ونف
 وكلهم معرفتان بالاضافة الى الغير) أي المفوظ به فيما ذكره والمقدر في الجمع
 وقوابله فيما سيأتي وقيل ان الفاعلة صارت كاعلام الاجناس لان كلامها علم على
 معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلية فلا حاجة الى التعمير لانه انما يعرف التكرار من
 عبد المعطى مع زيادة من المحشى (قوله فلا تتبع التكرات كما عليه البصريون)
 ويشد على مذهبهم قول عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شهراً كله الا رمضان وقول الشاعر (يا ليت عذبة حول كله رجب) فذهب
 البصريين المنع مطلقاً سواء كانت الكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وويل ام غير
 محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقاً واختار ابن مائ
 جواز توكيد الكرة اذا كانت محدودة لمحصل المعادلة نحو صمت شهراً كله ومثل
 يوماً وسنة لا غيرها كساعة وزمان اه عبد المعطى ببعض تغيير (قوله أي
 التوكيد المعنوي) اما اللفظي فلا يقتض بالفاظ معدومة كإمر (قوله وفي
 النفس والدين) أي مع ضمير يطابق مؤكدهما فتقول جاء زيد نفسه وجاءت مند
 نفسها وجاء عمر وعينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع بينهما فتقول جاء زيد نفسه
 عينه وجرهما بيازة ثم هما ان تبعاً مقرباً افردتهما لا غير وان تبعاً مجامعة تبعاً
 لا غير فتقول جاء الزيدون انفسهم اعينهم وان تبعاً متى جاز في ما ثلاثة اوجه الافراد
 على ان المراد الجنس وهو واضعها فتقول جاء الزيدان نفسيهما اعينهما والفتية على
 الاصل فتقول جاء الزيدان نفسيهما اعينهما وهو ضعيف كراهة تكرار النسبة والجمع
 على اقل على ان المراد به ما فوق الواحد وهو ارجحها فتقول جاء الزيدان انفسهما

يقرأ بالواو بالهمز بالالف (التوكيد)
 بمعنى المؤكد بكسر الكاف
 (تابع للتوكيد) بفتح الكاف (في
 دفعه) ان كان مرفوعاً نحو جاء زيد
 نفسه وجاء اليوم كلهم (و) في
 نفسه ان كان منصوباً نحو رايت
 زيداً نفسه ورايت اليوم كلهم (و)
 في (خفيه) ان كان منصوباً نحو روت
 يزيد نفسه والقوم كلهم (و) في
 (تدريعه) ان كان معرفة كما تقدم من
 الامثلة فان زيداً والقوم معرفتان
 الاول بالهليسة والثاني بالالف
 واللام ونفسه وكلهم معرفتان
 بالاضافة الى الغير ولم يقل وتكثيره
 كما قال في العت لان الفاعل التوكيد
 كلها معارف فلا تتبع التكرات كما
 عليه البصريون (ويكون) أي
 التوكيد للمعنوي (يا فاعلاً معلومة)
 عند العرب لا يدل عنها الى غيرها
 (و) تلك اللفاظ المعلومة (في
 النفس) بكون السماء أي الذات
 (والعين) المعبر بها عن الذات مجازاً
 من التعبير ببعض عن الكل

اعني ما على حد قوله تعالى فقد صفت قابلكما اه محشى بزيادة (قوله من التعبير
بالعش) على حذف مضاف اي باسم البعض وهو الذين التي هي حقيقة
في الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل على حذف مضاف ايضا اي عن اسم
الكل وهو الذات التي هي اسم لمجموع الاجزاء التي من جملتها العين (قوله لرفع
المجاز) اي لرفع قوته كما يأتي أي المجاز بحذف المضاف أو المجاز للغوي باستعمال
اللفظ في غير ما وضع له أو المجاز المقلد بالاسناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاثة كذا
في المحشى أقول وكلام الشارح لا يأتي هذه الاحتمالات فقولك جافريد يحتمل أنه
على حذف مضاف أي كتابه مثلا فيكون المجاز بالحذف ويحتمل أنك استعملت زيدا
في كتابه مثلا لعل فيكون المجاز لغويا ويحتمل أنك اسندت المحشى لزيدا لكونه سديا
في محشى كتابه مثلا والواقع أن الجاهل في كتابه فيكون عقليا فاذا قلت بعده نفسه أو عينه
أرقت قوة أحد هذه الاحتمالات (قوله أو تعمله) بسكون القاف واحد الانتقال
أي الاجمال (قوله ارتفع المجاز) أي قوته وثبتت الحقيقة أي قوتها فبالا توكيد
بعض المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكلية لأنك اذا قلت جافريد نفسه عينه
احتمل أن يكون نفسه عينه توكيد للمضاف المقدر وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر
كلام الشارح ويؤيد الاول الجمع بين التوكيدين فأكثر لأنه اذا ارتفع المجاز بالكلية
بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره اه من المحشى بزيادة (قوله واجمع) أي في
المذكور وجهه اجمعون أما في المؤث فيجاء وجهه اجمع (قوله والشمول) عطف
تفسير أي يؤيد كدبهما لا ثبت العموم ونفي ارادة الخصوص فلا يؤيد كدبهما الا ماله
أجزاء مع وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية
أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أي لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فأما الانفصال
الحقيقي فكما تقوم فانه عبارة عن اشتصاص مجموعة يصبح افتراق بعضها وهو كل
واحد من تلك الاشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية وأما الانفصال الحكمي
فهو ما يصح أن يكون الحكم نابة البعض أجزاء دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد
في نحو قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد هي النصف ونحوه وان لم ينفصل
بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصبح انفصاله بحسب الشرائع مجازا أن يشتري
نصف العبد دون نصفه الآخر وأما ما ليس له جزء ينفصل عنه لاحقيقة ولا حكما فلا
يجوز توكيده بكل واجمع فاذا قلت جافريد امتنع عرفا أن يحيى بعض زيد دون بعضه

ويؤيد كدبهما لرفع المجاز عن الذات فاذا
قلت جافريد احتمل أن يكون
أردت كتابه أو رسوله أو تعمله فاذا
قلت جافريد نفسه أو عينه ارتفع
المجاز وثبتت الحقيقة (وكل واجمع
يؤيد كدبهما لا للاحاطة والشمول
فاذا قلت جافريد وم احتمل أن
الجاهل ببعضهم وانك عرفت
بالكل عن البعض

الاخر فلا حاجة الى التوكيد بهما او الحاصل انه يؤكذب كل ومثله اعادة بشرطين ان
 يصحكون المؤكذب ما غير متنى وهو المفرد بشرط العجزى حقيقة او حكايا الجمع وان
 يتصل بهما ضمير عائد الى المؤكد واما الجمع فانما يؤكذبها طالبا بعد كل فلهذا استغنت
 عن التعمير تقول اشترى ب العبد كله اجمع والامة كلها اجمعا والعبيد كلهم اجمعين
 والاماء كلهن اجمع ويحوزون كيد الجمع بهما وان لم يتقدمها كل قال تعالى لا غو بينهم
 اجمعين واعلم ان اجمع وجمعا لا يثنان لانهم استغنوا بكلا وكثما عن تثنيتهما فيؤكد
 التثني بكلا في المذكر وكثما في المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلاهما
 ورايت الزيدتين كليهما والمرأتين كليهما ومررت بالزيدين كليهما والمرأتين كليهما
 وانما يؤكذب بهما ابا ربع شروط أن يكون المؤكذب بهما ادا لى اثنين وأن يصح
 حلول الواحد محلهما فلا تقول اختتم الزيدان كلاهما لان الاختصاص لا يكون الا
 من اثنين وأن يكون ما اسند اليهما غير مختلف المبنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو
 كلاهما وأن يتصل بهما ضمير عائد الى المؤكذب بهما (قوله التنصيص) أى
 بحسب الظاهر ولذلك قال من لا يرتفع المصارع الى جميع اللفاظ اه عبد المعطى
 (قوله وقد يحتاج المقام) أى مقام الاخبار وقوله الى زيادة التوكيد
 أى بحسب الزيادة فى التوهم لاجل أن يرتفع ذلك التوهم (قوله لا تتقدم
 عليه) بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من انها توابع له ولا يؤكذبها استقلالاً
 وشذوقه

بالتثني كنت صديداً مرضعاً * تحملى الذلفاء حولاً اكتماً

اذا بكيت قبلتني اربعا * اذا غلات الدهر ابكى اجمعا

اه وفيه شذوذان آخران فوكيد النكرة والفصل بين المؤكذب وهو الدهر والمؤكد
 وهو اجمع بأجنبي وهو ابكى (قوله اكتم) أى فى المذكر وجمعه اكتمون
 وكثما فى المؤنث وجمعه كتم وكذا ما بعده (قوله من تكتم المجلد) فيه ان هذا
 رباعى ولا يصاغ منه افعال التفصيل وأنه لا يشتق من الفعل قل ولا يجاب عن
 الثانى بأنه على غذف مضاف أى من مصدر تكتم الخ فتأمل (قوله من البتع)
 يسكون النساء وقوله وهو طول العنق أى لان الدابة اذا طال عنقها جالت فى المرمى
 وضمت ما حولها وجمعت فيه دلالة ايضا على اجتماع اجزاء المؤكذب فى شي فتأمل
 (قوله مررت بالقوم اجمعين الخ) تقديره اتبع على ابع بحارة الكلام المسنف

فاذا أردت التنصيص على معنى
 الجميع فأتى بباء القوم كلهم اجمعون
 وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد
 فيؤتى باللفاظ انهم معلومة وتسمى
 تلك اللفاظ توابع اجمع (وتوابع
 اجمع) لا تتقدم عليه (وهى) أى
 توابع اجمع (اكتم) مأخوذة من
 تكتم المجلد اذا اجتمع (وأبشع)
 مأخوذة من البشع وهو طول العنق
 (وأبشع) بالصاد المهملة مأخوذة
 من البصح وهو الورق المجتمع
 والاصل افراد النفس عن العيين
 وكل عن اجمع واجمع عن توابعه
 (تقول) فى افراد النفس عن العيين
 فى الرفع (قام زيد نفسه وفى افراد
 كل عن اجمع فى النصب (رايت
 القوم كلهم) فى افراد اجمع عن
 توابعه فى المحض (مررت بالقوم
 اجمعين) وتقول فى اجتماع النفس
 والعين طاف زيد به عنه وفى اجتماع
 كل واجمع رايت القوم كلهم اجمعين
 وفى اجتماع اجمع وتوابعه مررت
 بالقوم اجمعين امكن من اثنتين
 أبصعين

قوله ولا يصاغ منه افعال تفضيل
 فيه أن اكتم وما بعده ليس من
 افعال التفضيل فتأمل اه

والاصح ان ايصع مقدم عليه فاجزها ابتع وما ذكره في جمع المذكر وتقول
 في جمع المؤنث جاءت الهنديات جمع كتع بصع تتبع بلاتنوين في الجميع لانها منوعة من
 الصرف والوصفية والعدل عن جماعات الخ على الاصح وتقول في المفرد المؤنث اذا
 كان يؤكذب ذلك بان كان ذا اجزاء جاءت القسيلة جماء كنعاء بضعاء بضعاء بلاتنوين
 لاف التانيث المدودة وتقول في المذكر اذا كان كذلك جاء الجيش اجمع اكتب
 اصع اتبع بلاتنوين للعلية أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض
 هذه اللفاظ على بعض ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم اجمع
 اصع واشد منه قول آخر جمع بتع اه واختارنا ما لك وهشام جوازا لا يتعداه بما
 شئت من هذه اللفاظ الثلاثة (قوله بشرط تقدم النفس الخ) لان النفس
 لماهية والذات حقيقة والعين لها مجاز او الحقيقة مقدمة على المجاز وقدمنا على
 كل لانها للاحاطة والاحاطة وصف للنفس ومعنى قائم بها والنفس تقدم على
 وصفها وقدم كل على اجمع لان كلا جامد وقديع مبتدأ و اجمع مشتق ولا يكون
 الا توكيدها والجامد المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف وقدم اجمع على
 توابعه لانه اقوى في النص على الجمعية من توابعه وقدم اكتب لكونه اظهر فيها
 من اصع وهو اظهر فيها من ابتع

* (باب البديل) *

هو لغة العوض من الشيء وليس مرادنا بيل المراد البديل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول
 واصطلاحا التابيع المقصود بالتحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه فالتابيع جنس
 دخل فيه سائر التوابيع والمقصود بالتحكم فصل الخرج عطف البيان والنعث والتوكيد
 لانها مكملات للمقصود وليست مقصودة وبلا واسطة فصل آخر اخرج عطف النسق
 (قوله تابيع للبديل منه في رفعه الخ) أي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا أي
 سواء كان اسما أو فعلا وخفضه ان كان اسما ونزله ان كان فعلا وقوله تبعه في جميع
 اعرابه الخ أي ان كان له اعراب لفظا او محلا او تقديرا وهذا حيث لم يقطع فان قطع
 يقال حينئذ بديل مقطوع اه من عبد المعلى (قوله على المشهور) مقابلة انها
 خمسة بزيادة بديل السكل من البعض كقوله

كأن في غداة الدين يوم تقيموا * لدى سمرات الحى تناقض حنظل

لكن بشرط تقدم النفس على العين
 وكل على اجمع * (باب البديل)
 البديل تابيع للبديل منه في رفعه
 ونصبه وخفضه ونزله وهذا معلوم
 من قوله (اذا ابدل اسم من اسم
 وفعل من فعل تبعه في جميع
 اعرابه) من رفع ونصب وخفض
 ونزله وهو أي بديل الاسم من الاسم
 والفعل من الفعل (على أربعة
 أقسام) على المشهور

ونعماء الجبهه ورواؤا الواليه بان اليوم معنى الوقت فهو من بدل الكل اسم (قوله
 يدل الشيء من الشيء) وضابطه أن يكون المراد بالشيء ما يريد بالاول وان
 تقابره وما عدا ما نحو جازيد اخوك فان المراد بالاخ جازيد وان كان بين الاخ وزيد
 عموم ونصوص مطلق فقه وما عدا ما تقاربان (قوله اى يدل شئ من شئ) انما
 قصر الشئ بذلك دفعا للاعتراض على المتن بأن قوله يدل الشيء من الشيء صادق
 بالانواع الاربعه فان يدل البعض من الكل يصدق عليه انه يدل الشيء من الشيء
 وكذا يدل الاشتغال الخ فقرر الشارح ذلك بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي
 (قوله يدل الاشتغال) وضابطه ان يكون بين الاول والثاني ارتباط وتعلق بغير
 الكلية والجزئية سواء كان الاول مشتقاً على الثاني اشتغال الطرف على المظروف
 نحو سالونك عن الشهر المحرم قتال فيه والثاني مشتقاً على الاول نحو سالونك
 ثوبه ولا اشتغال أصلاً نحو ومعنى زيد علمه فخرج بقولنا ان يكون بين الاول والثاني
 ارتباط يدل القاط أقسامه وثقولنا بغير الكلية والجزئية بدل الكل وبدل البعض
 وعرفه الشارح بقوله وهوان يشتمل الخ (قوله ان يشتمل المبدل منه) اى معناه وقوله
 بطريق الاجال اى بطريق من الاجال من حيث كونه دالاً عليه ومتقاضياً له بوجه
 ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل متشوقة الى ذكر المبدل منتظرة له فعبارة
 وقوله لا لاجل ولا وحاصل المراد دالة اول الكلام بالاجال على آخره (قوله لا
 كاشتغال الطرف) قيد للدخال لا لانخراج معنى لا يشترط خصوص ذلك لأن ذلك
 يضر ولا يكفي بدليل اتيانه في الآية اعني سالونك عن الشهر المحرم الخ كما تقدم
 (قوله يدل القلط) هو احد أقسام المبدل الذى على معنى بل وهى ثلاثة بدل
 اضراب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر المتكلم
 بشئ ثم يدوله أن يخبر بما آخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى أيضاً بدل البداهة
 وبدل غلط وهو لا يقصد كرمبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل نسيان وهو
 ما يقصد كرمبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت بدرهم ديناراً فان
 قصدت التكلم بهما ولكن بدل الاضراب عن الاول الى الثاني فهو وبدل اضراب
 وبداهة وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم قبل غلط وان قصدت
 التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار قبل نسيان فالغلط في
 اللسان والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة المعطى بل فيكون من باب

الاول (بدل الشيء من الشيء)
 اى يدل شئ من شئ هو مساو له
 فى المعنى (و) الثانى (بدل البعض
 من الكل) اى يدل الجزء من شئ
 قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً
 أو مساوياً للجزء الا (و) الثالث
 وهوان يشتمل (و) وهوان يشتمل
 (بدل اشتغال) وهوان يشتمل
 المبدل منه على الاشتغال
 بطريق الاجال (و) الرابع
 الطرف على المظروف (و) اللفظ
 (بدل القلط) اى يدل من اللفظ
 الذى ذكر غلطاً الا أن المبدل نفسه
 هو الغلط كما قد تبين كذا حرره فى
 الراجح فقال يدل الشيء من الشيء
 فى الاسم (نحو قولك جازيد اخوك)
 واعرابه جازيد ماض وزيد فاعل
 واخوك يدل من زيد يدل شئ من
 شئ ويسمى بدل كل من كل

وسماه ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض من الكل (اكتات الرغيف ثلثه) أو ثلثه أو ثلثه ه
أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول آل على ن
وبعض (و) مثال بدل الاشتغال (١٣٣) (نفتى زيد علمه) وأعرابه تفعل فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل

من زيد بدل اشتغال (و) مثال بدل
الغلاط (رأيت زيدا الفرس) وأعرابه رأيت فعل وفاعل وزيدا
مفعول به والفرس بدل من زيد
بدل غلط ذلك أنك (أردت أن
تقول) رأيت (الفرس) ابتداء
(فغلاط) فبعلت زيدا مكانه
وهذا معنى قوله (فأبدلت زيدا
منه) أى عوضت زيدا من لفظ
الفرس فهذه أمثلة أقسام البدل
الأربعة في الاسم وأما في الفعل
فقال الشاطبي تجرى فيه الأقسام
الأربعة مثال بدل الشيء من الشيء
في الفعل ومن يفعل ذلك يلقى أثمانا
يضاعف له العذاب فإن معنى
مضاعفة العذاب هو لقي الأثم
ومثال بدل البعض من الكل ان
تصل تسجد لله يركع ومثال بدل
الاشتغال قوله

ان على الله أن تبايعا

تؤخذ كرها أو نجي طائعا
لان الاخذ كرها والنجي طائعا من
صفات المبايع ومثال بدل الغلاط ان
تأثنا أسألنا هذا ملخص كلامه
ولذلك عليه وأوجه بدل الاسم من
الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة
الحساب أربعة وستون حاصلة من
ضرب أربعة في ستة عشر وذلك لانها

عطف النسق ولا بد في بدل البعض والاشتغال من ضميره مطابق للبدل منه مذكور
أو مقدم كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاعه الخ فمن بدل
بعض من الناس والضمير مقدراى منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى
اصلاحيته لبدل اسم الله تعالى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجزفانه لا يقال
توبه بدل الكل من الكل لان الله تعالى منزّه عن السكبة والمجزئية (قوله ومنع
المحققون دخول آل الخ) أى الملازمة بها الاضافة لفظا وتقدير او لايجب مع بزوال
والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث ادخل آل عليهم (قوله أى عوضت)
تأويل لقول المصنف أبدلت فان ظاهره أن زيدا في المثال بدل وليس كذلك بل
هو بدل منه فالبديل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو التعويض (قوله ان على الله الخ)
هذا في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى جاريه ورجل من مقدم وان تبايعا
اسمها مؤخر اى ان مبايعة لك على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف القسم
وكرها نصب على انه صفة لمصدر محذوف أى أخذ أو نجي ثاكرها أو منصوب على الحال
أى كرها ونجي بالانصب عطف على تؤخذ وطائعا حال (قوله امام معرفتان) فهو زيد
أشوك في بدل الكل وضربت زيدا رأسه في بدل البعض وسباب زيد توبه في بدل
الاشتغال ورأيت زيدا الاسد في بدل الغلاط (قوله أو نكرتان) نحو جاءني رجل
شخص صالح في بدل الكل وضربت رجلا رأسه في بدل البعض وسباب رجل توبه
في بدل الاشتغال ورأيت رجلا اسدا في بدل الغلاط (قوله أو لا تولى معرفة والثاني
نكرة) نحو مررت بزيدا أخ لك وضربت زيدا عنقه قاله وخلع زيد نعل له ونظرت زيدا
قرا (قوله أو بالعكس) نحو مررت برجل اشيك وضربت رجلا ظهره ونفعتي رجل
علمه ونظرت رجلا نجارا (قوله وكل منهما) أى من الأربعة بحسب العقل والا
فالنكرة لا تكون ضميرا كما لا يخفى (قوله امام مضمرة) نحو وضربت به اياه في بدل
الكل ورأس زيد وضربت به اياه في بدل البعض من الكل بان يكون ضمير ضربه راجعا
الى زيد وضمير اياه راجعا الى رأس وعلم زيد انجبني هو بان يكون فاعل انجبني راجعا
الى زيد وضمير هو راجعا الى علم وزيد جارا رايته اياه في بدل الغلاط يرجوع الضمير الاول
الى زيد والثاني الى الحمار (قوله أو مقهور) تعذمت امثله (قوله أو محتانها) بان
بان يكون الاول مضمرا والآخر مقهورا نحو أشوك لقيته زيدا في بدل الكل
وزيد قطعت يده في بدل البعض وزيد كرهته جهالته في بدل الاشتغال وزيد كرهته

امام معرفتان أو نكرتان أو الاول معرفة ٣٤ نجا والثاني نكرة وبالعكس فهذه أربعة وكل منهما امام مضمرة أو مقهورا أو محتانها

فهي خمسة عشر وكل منها ما يدل شيء من شيء أو يدل بعض من كل أو يدل اشتغال أو يدل غلط فلهذه أربعة وستون
 وثمة صيغها من الجوار والامتناع مذكورة في المطولات * (باب منصوبات الأسماء) * وتقدمت منصوبات الأفعال
 (النصوبات) من الأسماء (خمس عشرة) منصوبا (ومع) على سبيل الإجمال والتعداد (١٣٤) (المقول به) فتوضرت

الذاتية في بدل الغلط أو بالعمد كمن شوا أخوك لقيت زيدا أياها والآخر موزيد والبدل
 كسرت زيدا أياها وأياها كرهت زيدا أياها وداية ركبت زيدا أياها (قوله)
 مذكورة في المطولات راجعها في المحاشية

(باب منصوبات الأسماء)

(قوله خمسة عشر) أي بعد القطرين واحد وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها
 واحد وعد التوابع أربعة (قوله واتعداد) أي التفصيل والواحد يعني ثم (قوله)
 قراءة للعلم) هذا المثال مبني على أنه لا يستلزم في المفعول له أن يكون قريبا
 أي قائما مقامه بالقلب وهو ضميف والاصح الاشتراط فالأولى التمثيل بنحو قصدك
 ابتغاء معروفك (قوله وأما اسمها) أي مفعولي ظننت (قوله وستمر) أي
 المنصوبات وقوله في أبواب الخ من ظرفية الشيء في نفسه فالصواب حذف في إيه من
 المحشى أقول هذا الاعتراض منشاء عود الضمير في ستمر على المنصوبات بمعنى الأبواب
 وليس ذلك يلزم بل يصح عوده عليها بمعنى الأسماء المنصوبة وغاية ما فيه ظرفية
 المدلول في الدال ولا ضرورة فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لأبواب وبالانصب حال
 من فاعل ستمر (قوله أياها أياها) منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو هنا ستمر على أن
 المجموع حالا أي أياها منصوبا لسباب أو متفرقا عن باب أي مرتبة له محشى أقول قوله
 على أن المجموع حال الخ عبارته محتملة لأن يكون حالا من ضمير ستمر والمعنى على
 ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الأبواب ستمر أي الأبواب حال كونها
 منصوبا بنفسها إلى بعض الخ وعلى ما قدمنا ستمر حال كونها مدلوله لسباب باب
 ويكون ذلك على التوزيع على حدرك القوم وابعهم ومحتملة لأن يكون حالا من
 الأبواب وهو أقرب وهو أن كان تذكرا لأن معه متوعا وهو وصفه بمتعدد فتأمل

(باب المفعول به) *

(قوله إلى ال الموصولة الخ) والمعنى الذي فعل به أي عليه (قوله الاسم) أي
 الصريح كأمثل أو المؤول نحو ويؤدون أن غير ذات الشوكة تكون لكم (قوله)
 المنصوب) أي لفظا كأمثل أو محلا كضربت هذا أو تقدير كضربت القبي
 وغلامي (قوله أي عليه) فالسبب في المتن بمعنى على وقوله الفعل أي المفعول
 الذي هو المحدث كما أشار إليه الشارح بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل

زيدا (والصادر) المنصوب على المفعولية
 المطلقة فتوضرت ضربا (وظرف
 الزمان) فتوضرت يوما (وظرف المكان)
 فتوضرت أمام الشيخ وهذا ظرفان
 هما المميزان بالمفعول فيه (والحال)
 فتوضرت زيدا ركا (والتمييز) فتوضرت
 نعتا (والمدحني) في به من أحواله نحو
 جاء القوم الأريذا (واسم لا) التافئة
 للجنس فتوضرت غلام سفر حاضر
 (والناذية) فتوضرت عبد الله (والمفعول
 من أجله) فتوضرت قراءة للعلم
 (والمفعول معه) فتوضرت والنيل (و
 خبر كان وأخواتها) فتوضرت كان الله غفورا
 رحيما (واسم إن وأخواتها) فتوضرت زيدا
 قائم ومفعولا ظننت وأخواتها فتوضرت
 زيدا قائما وأما اسقطها المتقدم ذكرها
 في المرفوعات أو لكونها ماداخلن في
 قسم المفعول به وخبرها ما تجزئة نحو
 ما هذا بشر وقد أدخل بكوه (والتابع
 للمنصوب وهو أربعة أشياء) كما تقدم في
 المرفوعات (الثبت والعطف والتوكيد
 والبدل) وستمر بك في أبواب متعددة
 بابا بابا على ترتيبها في التعداد
 * (باب المفعول)

الماء من به تعود إلى ال الموصولة في
 المفعول (و المفعول به) هو الاسم
 المنصوب الذي يقع به أي عليه
 (الفعل) الصادر من الفاعل (نحو

ضربت زيدا) فزيد اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو المفعول به لا لأنه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركب
 جفعول به لأنه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركب

(وهو) أى المفعول به (فسمان) قسم (ظاهر) قسم (مضمرة) فإظهار ما تقدم ذكره من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمر سمان) (١٣٥) أيضا قسم (متصل) و قسم (منفصل فالتصل) هو الذى لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه

بالإوهو (اشاعش) نوعا الإقوال ضمير المتكلم وحده (نحو قولك ضربنى) زيد فالإيه من ضميرنى مفعول به وهو مبنى لا يدخله اعراب (و) الثانى ضمير المتكلم ومعه غيره أو المفعول نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد فإيه مفعول به محله نصب لانه اسم مبنى (و) الثالث ضمير المخاطب المذكر نحو قولك (ضربك) زيد فالإيه كاف من ضربك مفعول به مبنى محله نصب وفتحته فتحة بناء لافتحه اعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربك) زيد فالإيه كاف المبكسورة من ضربك مفعول به وهو مبنى لا اعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب فى التثنية مطلقا نحو قولك (ضربكما) زيد فالإيه كاف ضمير المفعول به فى موضع نصب والميم والالف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع المذكر المخاطب نحو قولك (ضربكم) زيد فالإيه كاف ضمير المفعول به فى موضع نصب والميم علامة الجمع فى التذكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (ضربكن) زيد فالإيه كاف وحدها ضمير المفعول به فى موضع نصب والنون المشددة علامة جمع الإناث فى الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو فالإيه فى موضع نصب على المفعولية مبنى لا اعراب فيه (و) التاسع ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمرو فالإيه ضمير المفعول به المؤنث موضعها نصب على

عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثله أو على سبيل النسي نحو ما ضربت زيدا (قوله ذكره) أى من الأقسام العشرة المذكورة فى باب الفاعل (قوله فالتصل) أى من حيث هو أى لا يتقدم كونه مفعولا به (قوله ضربنا زيد) يفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله فى التثنية مطلقا) أى مذكر أو مؤنثا (قوله والميم والالف) فيه مسامحة كما تقدم فى باب الفاعل (قوله فالإيه ضمير المفعول به المؤنث) الإولى ان يقول فهاء ضمير الخ لان الفهمير مجموع الالف والهاء كما يأتى (قوله هو الصحيح) وقال فى التسهيل وما للغائبة قال المرادى أى أن الضمير مجموع الالف والهاء وحكى السيرافى أنه لا اختلاف فى ذلك للزوم الالف اه (قوله المتصلتان) صفة كاشفة ومثلهما ياء المتكلم (قوله فى موضع رفع أصلا) فيه نظر لانه يرد

المفعولية وفتحها فتحة بناء لافتحه اعراب (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو فالإيه ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والالف علامة التثنية (و) الحادى عشر ضمير جمع المذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم) عمرو فالإيه مفعول به والميم علامة الجمع المذكور (و) الثانى عشر ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهن) عمرو فالإيه ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الإناث وما ذكرناه من أن الكاف أو الهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان فى موضع رفع أصلا وانما يقعان فى موضع نصب أو الخفض

اربع صد الاوامى (معاد) (ثامن) (و) ايضا الاول من المتكلم وحده (نحو قولك اياي) كرم او ما كرم
 الا اياي فاما واحد ما يميز المتكلم في وضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثاني ضمير
 التكلم ومنه غيره او اعظم نفسه نحو قولك (اياها) اكرمت او ما اكرمت الا اياها ما يحددها ضمير المفعول به في موضع
 نصب والياء المتصلة بها علامة الجمع من التكلم مع المشاركة او التثنية (و) الثالث ضمير المفعول بالمخاطب نحو قولك (اياك)
 اكرمت او ما اكرمت الا اياك فاما ضمير المفعول به والكاف المتصلة بها حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفعول
 بالمخاطبة نحو قولك (اياك) اكرمت او ما اكرمت (١٣٦) الا اياك فاما ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف

عليه الكاف من قولك يعني صريك زيد فاعلم اني رفع على انه فاعل أي
 بالضرب وكذلك الهاء من قولك زيد يعني صربه عرا وبجواب بأنه لا يطرأ
 المراد ايهما لا يقعان في محل رفع فقط ومما في هذين المثالين كل منهما له محلان
 محل رفع على المعالية ومحل حرى بالاصادة فاهذا صيد المعطى (قوله او ماى معاه)
 من اعادة المحرور ذلك اعماها ما يتبع المحرور كالا

* (باب المصدر) *

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجارى على فعله أى المشتق على حروف فعله
 الاصول فخرج بقولنا اسم للحدث ما عد اسم المصدر وخرج بالجبارى على فعله اسم
 المصدر كما غنى عن لا وتوصا وضوا واسم الحدث فحان ما شغل على حروف فعله
 الاصول وهما المصدر وما لا وهما اسم المصدر وما المصدر من حيث كونه يسمى معدولا
 مطلقا وهو ليس حراما من مصدر مؤكد لعماله او هيى لوعه او عدده فخرج بقولنا
 ما ليس حبرا نحو صريك ضرب أليم فان ضرب أليم وان كان مصدرا مبيدا للزوج الا انه
 خبر وقولك انى مصدر اخرج نحو بلى مذبرا فان مذكرا وان كان مؤكدا لعماله لكه
 انى فاعل لا مصدر وقولنا مؤكدا لعماله نحو ضربت صربا وقولنا او هيى لوعه
 كضربت ضرب الامير وقولنا او عدده نحو ضربت صربتي وهذا بناء على أن بين
 المصدر والمفعول المطلق عموما ونحو صا مطلقا لكل مفعول مطلق مصدر
 ولا عكس وقيل بينهما لغوم والخصوص الوجهين نتيجة ما في نحو ضربت صربا وبغرد
 المصدرى نحو يعني ذمايك ويتصدر المفعول المطلق في نحو قولك ضربت سوطا

خطاب (و) الخامس ضمير التنى
 المخاطب مطلقا نحو قولك (اياها)
 اكرمت او ما اكرمت الا اياها ما يحددها ضمير
 المفعول به والكاف والياء والالف
 علامة التنى (و) السادس ضمير جمع
 المذكور المخاطب نحو قولك (اياكم)
 اكرمت او ما اكرمت الا اياكم
 فاما ضمير المفعول به والكاف والياء
 علامة الجمع (و) السابع ضمير
 جمع المؤنث المخاطب نحو قولك
 (اياكن) اكرمت او ما اكرمت الا
 اياكن ما يحددها ضمير المفعول به
 والكاف حرف خطاب والنون
 المنبذة حرف دال على جمع المؤنث
 فى الخطاب (و) الثامن ضمير المفعول
 المذكور اعائب نحو قولك (اياها)
 اكرمت او ما اكرمت الا اياها ما يحددها
 ضمير المفعول به والهاء علامة
 على العيبة فى المذكور (و) التاسع

ضمير المفعول العائبة نحو قولك (اياها) اكرمت او ما اكرمت الا اياها ما يحددها ضمير المفعول به والهاء والالف علامة
 التانيث فى العيبة (و) العاشر ضمير التنى العائبة مطلقا نحو قولك (اياها) اكرمت او ما اكرمت الا اياها ما يحددها
 ضمير المفعول به والياء والالف علامة التثنية فى العيبة (و) الحادى عشر ضمير جمع المذكور العائبة نحو
 قولك (اياهم) اكرمت او ما اكرمت الا اياهم فاما ضمير المفعول به والياء والالف علامة الجمع فى التذكير (و) الثاني
 عشر ضمير جمع الامات العائبات نحو قولك (اياهن) اكرمت او ما اكرمت الا اياهن فاما ضمير المفعول به والياء
 والنون المنبذة علامة جمع لامات فى العيبة ولم يذكره من ان اياها وحدها هى الضمير والواحق لها حرفى تكلم وخطاب
 ونحية وتثنية وجمع والنجيم * (باب المصدر) * المنصوب على المفعول المطلق

(المصدر هو الاسم المنصوب الذي ينبغي) حال كونه (ثالثا في تصريف الفعل) كما إذا قيل لك صرف (مخوضب) فإني أقول ضرب (يضرب ضربا) فضرباء مصدر جاء ثالثا في تصريف الفعل لأن ضرب هو الأول ويضرب هو الثاني وضربا هو الثالث (وهو) أي المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا (على قسمين) قسم (لفظي) وقسم (معنوي) لانه لا يتخلو أما أن يوافق لفظ المصدر لفظ (١٣٧) فعله الناصب له أولا (فإن وافق لفظه) أي المصدر (لفظ فعله) في

حروفه الاصول ومعناه (فهو) أي المصدر (لفظي) سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو فرح فرحا أولا (نحو قتله قتلا) فيحرف قتل هي حروف قتلا بعينها إلا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ماكن العين (وان وافق) المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقة (لفظه) في حروفه (فهو) أي المصدر (معنوي) لموافقته للفعل في المعنى دون الحروف (نحو جلس جلسا) فعودا وقت وقوفا) فان المصدر الذي هو قعودا موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه لان القعود والمجلس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة فتحرف جلس الجسيم واللام والسين وحرف قعودا القاف والعين والواو والدال وكذا في الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف إنما يقتضى على مذهب المازني القائل بأن المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه وأما على مذهب من يقول انه منصوب بفعل مقدم من لفظه فتقدير جلست قعودا جلست وقعدت قعودا فلا وقتئذ في اللفظي بالمتعدي وفي المعنوي باللازم للإيضاح

والقائل بالتدول الاول يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصدر في بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الاولى أن يقول على المفعولية المطلقة أو على أنه المفعول المطلق أي الذي لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل (قوله ثالثا) حال من ضمير ينبغي العائد على الاسم وهذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على المفعول المطلق الذي ليس مصدر أعلى القول به كما مر إلا أن يجاب بأن المراد ينبغي كذلك حقيقة أو حكما فيشمل ذلك من جهة أنه بمعنى المصدر على أنه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لأن تميزه ثالثا ليس قيما وإنما قيد به نظر الما جري في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتعليق بالمصدر والا فلا بد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضي أو يتكلم به أولا ثم يرقى بعده بالماضي أو يتكلم أولا بالماضي ثم المضارع ثم الامر ثم المصدر فتسارعي ثانيا وتسارعي أولا وتارة يجيء رابعا (قوله في تحريك عينه) أي مطابق التحريك وان اختلف شخص الحركه بدليل تمثيله بفرح فرحافان عين الأول مكسورة وعين الثاني مفتوحة (قوله بعينها) أي بحسب الوهم أي مثل عينها نوعا لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه في محل حال وجوده بعينه في محل آخر فان ذلك محال والمراد بقوله بعينها أي بعين نوعها (قوله الجسيم) أي مسمى الجسيم الخ وكذا قوله القاف الخ أي مسماهما (قوله فلا) أي فلا يتشبه هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله إقظيا أبدا لان فعله لا يكون الا من لفظه (قوله مع المتعدي واللازم) نحو فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظي ونحو أحببته معة أي محبة فهذا مصدر معنوي مع فعل متعد

(باب ظرف الزمان وظرف المكان) *

الظرف لغة الوعاء عطافا واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح وإنما جمع المصنف بينهما في باب واحد لانتسابهما وقارب أحكامهما وأورد كلا تعريف يخصه

لا للتخصيص اذ كل منهما يجري مع ٣٥ نجما المعدي واللازم (باب ظرف الزمان وظرف المكان) المسمى بالمتعدي فيه

تخليصا للمبتدئ من ورطة الاشتباه (قوله هو اسم الزمان) من اضافة الدال
 للدلول (قوله المنصوب) تخرج المرفوع والمجرور (قوله باللفظ) متعلق بالمنصوب
 وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله
 الواقع فيه أى فى اسم الزمان فقولك قدمت يوم الجمعة معناه وقع القدوم فى يوم الجمعة
 وقس عليه البقية والمراد بالواقع التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الأسماء
 أو النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى فى) أى بتضمن معناها
 وهو الظرفية تخرج ما نسب لابتقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو غمروا
 الديار وأعلى تقدير من كان ضمير نحو ماتت نساء أو كان بتقدير لفظ فى دون معناها
 نحو وترغبون أن تنكحوا من أن نكحوا من أن نكحوا لا بتقدير حرف أصلا نحو يوما من قوله تعالى
 يخافون يوما فتقدير الشارح معنى لا بد منه لدفع ما ورد على المتن من أن كلامه
 يقتضى أن نحو تنكحون طرف لكونه على تقدير فى مع أنه ليس ظرفا وقوله الدالة
 على الظرفية أخرج التي للتعدي كفى وترغبون الخ والتي للسببية والظرفية كون
 شئ يستقر فيه شئ آخر حقيقة أو حكما كسليت أو صمت يوم الجمعة (قوله سواء
 فيه المبهم الخ) المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين
 وساعة أو معرفة كالحين واللحظة والمختص ما دل على زمن مقدّر معلوما كان ذلك
 المقدّر وهو المعرف بال نحو صمت اليوم وأنت العام أو بالعلمية كصمت رمضان
 واعتكفت يوم الجمعة أو بالاضافة كجئت زم الشتاء يوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو
 المنكر نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا فالله ودع قيسل المختص بخلاف ما لم
 جعله قسما ثالثا (قوله وغدوة بالتثنية) وأصله غدو (قوله مع التنكير)
 أى مع إرادة كونها نكرة لا تختص بغير فطلق على غدوة أى يوم كان والثناء
 فيها حينئذ كالثناء فى الوصف كفاتحة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله مع التعريف
 أى مع إرادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث
 اللفظى وقوله من صلاة الصبح أى من وقت دخول صلاته وقوله أنزورك غدوة مثال
 للنكرة وقوله أو غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بلاتينين إذا
 أردت بها غدوة معينة أفاده عبد المعطى (قوله على الصحيح) هذا الخلاف بين
 أهل اللغة وأهل الشرع فأهل اللغة قالوا من طلوع الشمس وأهل الشرع قالوا من
 الفجر (قوله بكرة الخ) الأول مثال للنكرة والثانى للعرف بالاضافة وصكذا

(طرف الزمان هو اسم الزمان)
 المنصوب) باللفظ الدال على المعنى
 الواقع فيه (بتقدير) معنى (فى)
 الدالة على الظرفية سواء فيه المبهم
 والمختص (نحو اليوم) وهو من طلوع
 الفجر إلى غروب الشمس تقول صمت
 اليوم أو يوما أو يوم الخميس (والدالة)
 وهي من غروب الشمس إلى طلوع
 الفجر تقول اعتكفت الليلة أو ليلة
 أو ليلة الجمعة (وغدوة) بالتثنية مع
 التنكير وبعده مع التعريف وهي
 من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس
 تقول أنزورك غدوة أو غدوة يوم
 الاثنين (وبكرة) بالتثنية وتركة
 على ما تقدم فى غدوة وهي أول النهار
 وأول النهار من الفجر على الصحيح
 وقيل من طلوع الشمس تقول
 أحييتك بكرة أو بكرة النهار

(وسمعا) بالثنونين اذا لم ترد به سحر
يوم بعينه وبلا ثنونين اذا اردت به
ذلك وهو آخر الليل قبيل الفجر تقول
اجيئك يوم الجمعة سحر أو سحريوم
الجمعة أو اجيئك سحر من الاسحار
(وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد
يومك الذي أنت فيه تقول أكرمك
غدا (وعمة) وهي ثلث الليل الاول
تقول آتيك عمة أو عمة ليلة الخميس
(وصباحا) وهو أول النهار تقول
انت طر ك صباحا أو صباح يوم الجمعة
(ومساء) بالمد وهو من الظهر الى آخر
النهار تقول اجيئك مساء أو مساء يوم
الخميس (وأبدا) وهو الزمان المستقبل
الذي لا غاية لانتهاه تقول لا أكلم
زيد أبدا أو أبدا لا تبدين (وأمدًا)
وهو ظرف لزمن مستقبل تقول
لا أكلم زيد أمدًا أو أمد الدهر أو أمد
الدهرين (وحينا) وهو اسم لزمن مبهم
تقول قرأت حينًا وحين جاء الشيخ
(وما أشبه ذلك) من أسماء الزمان
المبهمة نحو وقت وساعة وزمان
والمختصة نحو ضحى وضخوة واعلم أن
هذه الامثلة منها ما هو ثابت التصرف
والانصراف كيوم وليله ومنها ما هو
منفي التصرف والانصراف نحو سحر
اذا كان ظرفا ليوم بعينه فانه لا يتون
لعدم انصرافه ولا يفارقه النصب على

بكرة بالثنونين اذا اردت معينه كما تقدم نظيره (قوله قبيل) بمثابة بعد الموحدة
سمعا اسم للزمن الملاصق للفجر وهو أخص من قبل لان قبل يطلق على الزمن
المتبع (قوله يوم الجمعة سحر) بلا ثنونين لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل
عن السحر قال ابن مالك

والعدل والتعريف مانعا سحر * اذ به التبعين قصدا يعتبر

وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبتى ثم لا يخفى
عليك أن الشارح قد علم ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذكر هنا
ان السحر آخر الليل وحينئذ فكيف يستقيم أو يناسب أن يقال اجيئك يوم الجمعة
سحر بل المناسب المستقيم أن يقال اجيئك ليلة الجمعة سحر فتنبه وأجاب قل بأنه
على حذف مضاف والتقدير اجيئك ليلة يوم الجمعة سحر فسحربدل من المضاف
الحذوف (قوله أو سحريوم الجمعة) بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للعرف
بالاضافة وما بعده مثال للترك (قوله بعد يومك) أى متصلا به فكان الاولى
أن يقال عقبه ولم يذكر الثنونين وعدمه في غد وما بعده لانها ممنونة دائما مع عدم
الاضافة وأل (قوله وهي ثلث الليل الاول) أى من بعد العشاء أو من قبيل
وقتها قل (قوله وهو أول النهار) أى من الفجر الى الزوال لانه مقابل المساء
اه قل (قوله الى آخر النهار) وقديمه الى نصف الليل ويعقبه الصباح على
ما تقدم قل (قوله وهو الزمان المستقبل) فلا يصح ما صحبتك أبدا قل (قوله
أو أبدا لا تبدين) أى الموجودين في الابد فكانه قال لا أكلم زيد مادام أحد
موجود في الابد اه من عبد المعطى (قوله وأمدًا) هو معنى أبدا ولو قال الشارح
هكذا لكان أنصرا وأوضح (قوله أو أمد الدهرين) أى الموجودين في الدهر
فكانه قال لا أكلم زيد مادام أحد موجود في الدهر من عبد المعطى (قوله نحو
ضحى وضخوة) قال في القاموس الضخوة والخشية كخشية ارتفاع النهار والضحى
فوقه ويذكر اه (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه خبرا
أو مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا اليه أو حالا أو غير ذلك والانصراف المجر
بالكسرة مع الثنونين أو ال أو الاضافة (قوله نحو غدة وبكرة عليم) أى لانهما
ممنوعان من الصرف حينئذ للعلمية والتأنيث اللفظي ويخرجان عن النصب على

الظرفية لعدم تصرفه ومنها ما هو ثابت التصرف منفى الانصراف نحو غدة وبكرة عليم

ومنهما ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف
 نحو غنة ومساء (وطرف المكان هو اسم
 المكان) الميم (المصوب) بالهاء الدال
 على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في)
 الدالة على الطرفية (نحو عام) وهو معنى
 قدام تقول جلست امام الشيخ اي قدامه
 (وحلف) وهو صدق قدام تقول جلست
 خلفك (وقدام) وهو مرادى لامام تقول
 جلست قدام الامير (وراء) بالذو وهو مرادى
 لخلف تقول جلست وراءك (وفوق) وهو
 المكان العالي تقول جلست فوق المدر
 (وتحت) وهو صدق فوق تقول جلست تحت
 الشجرة (وعند) وهو ما قرب من المكان
 تقول جلست عند ريد اي قريبا منه (ومع)
 وهو اسم المكان الاجتماع تقول جلست مع
 ريد اي مصاحبا له (واراء) وهو معنى
 مقابل تقول جلست اراء ريد اي متقابل
 (وحذاء) بالذال المجبة والمذبة معنى قريبا
 تقول جلست حذاء ريد اي قريبا منه
 (وتلقاء) بمعنى اراء تقول جلست تلقاء
 الكعبة (وهنا) بصم الهاء وتنجيد
 الدون اسم اشارة للمكان القريب تقول
 جلست هنا اي في المكان الاقرب (ونم)
 بفتح النون المثلثة اسم اشارة للمكان البعيد
 تقول جلست ثم اي هالك في المكان البعيد
 (وما اشبه ذلك) من اسماء المكنان
 والامكنة المهمة نحو عجين وشمال وما
 اشبهها * (باب المحال) * (المحال هو
 الاسم) الفضلة (المصوب) بالفعل وشبهه

الطرفية الى غيره واشارة وله نحو الى أن لها ما طائر وهو كذلك كشبار ورمضان
 حلافاً من رعم انه ليس هالك غيرهما من عبد المصطفى (قوله نحو غنة ومساء)
 أى وعشبا وعنية وعشاء وصباحا وكذا عهد فانها لا تستعمل الا طرفا أو مجسورة
 عن خاصة ومن هاجمك وباللهم على ما اشتهر على السنة العامة في كتب مراسلاتهم
 من قولهم الواصل الى عدكم (قوله الميم) بالرفع صفة لاسم واما قيده بالمهم
 وأطلعه في طرف الزمان لان طرق المكان لا يكون الا مهمما من عبد المصطفى
 (قوله المصوب بالهاء) أى الشامل للفعل وما اشبه بكلمة والمحق في الطرف
 اسماء المقادير نحو مرت ورسخا ويريدا وما صيغ من الفعل كرميت مرمى ويريدا وحاست
 بحاس عمرو ولا يكون العامل في هذا الاسم حاسه ولا يقال جلست مع عمرو

* (باب المحال) *

أصله حول قلبت الواو ألع التحركسا وافتاح ما قبلها ونهى تدكروثوث وهي لغة
 ما عليه الشخص من خير أو شر واصطلاحا ماد كره المتن والشارح (قوله الاسم)
 صريحا وهو طاهر أو تأويلا كالجمل الواقعة حالا نحو جاء ريد بعثك فان المحال تكون
 جملة ماضوية ومضارعية واسمية وطرفا وجارا ومجرورا وهي في جميع ذلك في محل
 نصب على المحال فيخرج الفعل والمحرور (قوله الفضلة) المراد بالفضلة هما
 ما ليس حرا من التكلام لا ما يستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من
 قوله تعالى قاموا كسالى فانه حال ولا يستغنى الكلام عنه ويخرج بالفضلة المحرور من
 نحو قولك زيد صاحبك فان صاحبك وان كان اسما ميبدا لا هيئة فهو عمدة لا فضلة
 (قوله المصوب) هذه صفة لازمة له لانه لا يكون الا كذلك لانه فضلة والنصب
 اعراب الفضلات لكن نصبه لا بائى فاصب بل مقيده بكونه الفعل أو شبهه فنخرج
 البعث لانه ليس كذلك أى ليس منصوبا بالفعل أو شبهه واما هو تابع للبعث فكذا
 قال الشيخ الباقى وتيقن ان عليه البعث ايضا منصوب بالفعل أو شبهه لان العامل
 في السابع هو العامل في المتبوع على أن هذا القيد اذا كان مخفرا للبعث لا يصح
 قوله انه صفة لازمة أى لا حاجة اليها كذا في الحاشية وأقول والاولى ان يقال ان
 البعث خارج بقره ملحوظ في قوله المصوب اي المصوب لروما لان نصبه ليس باللام
 بل هو تابع للبعث كذا افاده الاشموني وهذا المراد بشبه الفعل هاء ما يعمل عمله

وبشاركه في الحروف الاصلية كالفاعل والمصدر مثلا أو ما يفهم منه معنى الفعل
ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الإشارة (قوله المفسر لما
انهم) أي خفي واستتر أي لما لم يعلم وقوله من الهيئات جمع هيئة وهي الصفة محسوسة
أو غير محسوسة كما قال الشارح أي الصفات فالمحسوسة كخاء زيدا وكا وغيرهما نحو
تكلم زيد صادقا والمعنى أن الحال انما هي بما قصد التبيين حالة صاحبها وقت
ايقاع الفعل منه وهذا القيد أعنى المفسر الخ مخرج التمييز المستحق نحو قوله دره فارسا
فانه يميز على الصحيح اذ لم يقصده الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب منه فالتعجب
من الفروسية لا فهمسا لان التمييز على تقدير من لافي ومخرج أيضا نعت النكرة المنصوب
نحو رايت رجلا راكبا لان راكبا مذكور لتخصيص المفعول في بيان الهيئة بالتمييز والنعت
يوقع ضمنا لا تصدا فخرجا بقوله المفسر الخ لان المراد المقصود منه بالذات تفسير ما انهم
من الهيئات (قوله نصا) أي غير محتملة لان تكون من غيره ولا فرق فيه بين
الظاهر والمغمور ومن المغمور نحو زيد في الدار قائما لان قائما حال من الضمير المستتر في
الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل (قوله ومن المفعول) لا فرق فيه بين
الانقضى كما مثل أو المحكى نحو قوله تعالى وهذا بعلي شيخا فالعامل هنا اما معنى
التدنية أي أنه أو معنى ذا أي أشير وحينئذ يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه
ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بأن المراد المفعول به ويحتمل أن المراد به الاعمى
ولا ينافيه المثال لجهة تجنيها من المنادى نحو يا ربنا منما ومن المفعول معه نحو سرت
والنيل جاريا ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا فاده ق ل (قوله
محتملة لان تكون الخ) ولا يصح أن تكون حالا منهم اعمالا والاقبال راكبين
(قوله من المبتدا) أي على الصحيح خلافا لسيبويه وتجي من الخبر نحو هذا زيد قائما
وفي جنيها من اسم كان خلاف (قوله ومن المجرور بالمضاف) وهو المضاف اليه بشرط
أن يكون المضاف جزءا منه كمثل الشارح أو كالجزم في صحة الاستغناء عنه بالمضاف
اليه كقوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم خنيفا فان خنيفا حال من ابراهيم وهو مضاف
اليه وبصح الاستغناء به عن المضاف الذي هو ملة فلو قيل في غير القرآن أن اتبع
ابراهيم خنيفا لصح أو يكون المضاف ما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر
ونحوهما نحو هذا ضرب هند مجردة وأتجني قيام زيد مبرعا فان فقدوا احدا من هذه
الثلاثة لا يجي الحال من المضاف اليه فلا يصح جاء غلام هند جالسا قال ابن مالك

(المفسر لما انهم من الهيئات) أي الصفات
اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها وتجي
الحال من الفاعل نصا (نحو جاء زيدا راكبا
فرا كبا حال من زيد فزيد فاعل يجي
(و) من المفعول نصا نحو (ركبت
الفرس مسرجا) فسر جالسا من
الفرس والفرس مفعول بركبت (و)
محتملة لان تكون من الفاعل أو من
المفعول نحو (لقيت عبدا لله راكبا)
فرا كبا حال محتملة لان تكون من
التاء التي هي فاعل لقي أو من عبدا لله
الذي هو مفعول لقي (وما اشبه ذلك)
من الامثلة ولا تجي الحال من المبتدا
وتجي من الفاعل والمفعول كما تقدم
وتجي من المجرور بالجرر نحو مررت
بهند جالسة ومن المجرور بالمضاف نحو
قوله تعالى اعجب احداكم أن يأكل من لحم
اخيه ميتا تحيثا حال من اخيه

ولا يجوز حالاً من المضاف له * إلا إذا اقتضى الشافعي عمله
أو كان جزءاً له أضيفاً * أو مثل جزئه فلا تحييفاً
(قوله والغالب أن الحال الخ) أي الكثير فيها الخمسة أمور أن تكون مشتقة
بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل وإنما كان الكثير فيها الاشتقاق لأنها تدل على
حدث وصاحبه وما كان كذلك لا بد أن يكون مشتقاً ومؤولاً به نحو مروت بقاء
عرج أي خشن (قوله منتقلة) أي مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها
مأخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد ما ويل إلا فائدة فيها (قوله نكرة)
لان المقصود بيان الهيئة وذلك حاصل بالقطب النكرة فلا حاجة لتعريفه صوتاً ولا لقطع
الزيادة والمخرج عن الأصل لغير غرض وتشكيك ما وصف دائماً نظراً للحقيقة لان
ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو وقول بالنكرة كما يشير إليه
الشارح بقوله يعني منفرداً فقوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب
البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً لا تأويل فأجازوا جاء زيد
الراكب وفصل السكونيون فقالوا ان تضمنت معنى الشرط صح تعريفها للظان نحو
عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح عيشهما بلفظ المعرفة
لأن ويلهما بالشرط إذ التذير عبد الله إذا احسن أفضل منه إذا أساء فإن لم تضمن
معنى الشرط لم يمتنع تعريفه فلا يصح جاء زيد الراكب إذا لم يصح جاء زيدان ركب
(قوله بعد تمام الكلام) لكونها فضلة (قوله الإمعرفة) لانه محكوم
عليه فلا يكون نكرة إلا بمسوغ كما قال ابن مالك

ولم ينكر غالباً إذا كان حالاً ان * لم يتأخر أو يخص أو يبين

من بعد نفي أو مضاهيه كلا * يبيح امرؤ على امرئ مستهلاً

فقول المتن الإمعرفة أي أو نكرة معها مسوغ (قوله حال جامدة) أي في الظاهر
أما في الحقيقة فهي مشتقة لأنها في معنى متفرقين كما أشار إليه الشارح (قوله
ومن تخالف التشكيك) أي في الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى
على أي حال جاء زيد وتقدم الحال واجب لان كيف لها المدارة لتضمنها
الاستفهام (قوله فاعله) الأولى ان يقول مرفوعة أي ان كان صاحب الحال
مرفوعاً فان سكان الحال من المفعول فمعها ان تتأخر عنه أم لا

والغالب ان الحال لا تكون الامتثالة
منتقلة (ولا تكون الحال الانكزة ولا
تكون الابد تمام الكلام ولا يكون
صاحب الامعرفة) كما تقدم من
الامثلة من ذلك جاء زيد راكباً فراكباً حال
عشتة من الركوب ومنتقلة غير
لازمة وواقعة بعد تمام الكلام
وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلية وقد
يتخالف جميع ذلك في تخالف الاشتقاق
قوله تعالى فانفسروا ثيابات وثيابات
يعني متفرقين حال جامدة ومن تخالف
الانتقال هو الحق مصداقاً فحال
لازمة غير منتقلة ومن تخالف التشكيك
جاء زيد وحده فهو وحده حال معرفة
وهي بمعنى منفرداً ومن تخالف وقوع
الحال بعد تمام الكلام فتوكيف
جاء زيد فكيف حال متقدمة على
تمام الكلام والمراد تمام الكلام
ان يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله
سواء توقف حصول الفائدة على الحال
كما في قوله تعالى وما خلقنا السموات
والارض وما بينهما الا بعين أم لا نحو

(قوله ومن تخلف تعريف صاحب الحال) أى بأن يكون نكرة بلا متوخي مما تقدم
في كلام ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أى وهو مقصور على السماع

(باب التمييز)

وهو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وإمتازوا اليوم أيهم المجرون واصطلاحاً الاسم
المنصوب الخ فيجئ هذا التمييز في كلامه مصدر أيده اسم الفاعل أى الكامة المميّزة
المخصوصة (قوله هو الاسم) أى الصريح لأن التمييز لا يكون جملة وهذا ما
فارق فيه التمييز الحال (قوله المنصوب) خرج المجزوء فلا يطلق القول فيه فإن
منه ما ليس بتمييز مثل برجل ومنه ما هو تمييز كثلثة رجال وفتيز بر والمفهوم إذا
كان فيه تفصيل لا يعترض به وأما الخرج المرفوع فلا إشكال فيه (قوله المفسر)
مخرج لما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الذوات مخرج للحال فإنه يرفع
الإبهام ولكن لا عن ذات وإنما يرفعها عن هيئة الذات (قوله أو من النسب)
إشارة إلى أن في كلام المتن أكثر ما يدل التمثيل له الآتى وإلى أن التمييز نوعان
مفسر لما انهم من النسب ويسمى تمييزاً بالجملة وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة وهو نوعان
محول وغير محمول والمحول ثلاثة أقسام محمول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة الأولى
في كلامه ومحمول عن المفعول نحو وفجرنا الأرض عيوناً فإن الأصل عيون الأرض
ومحمول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منكم مالاً وغير المحمول عن شيء أصلاً نحو أمثلة
الأناماء فهذا ليس محمولاً عن فاعل وأصله أمثلة ماء الأناء ولا عن المفعول وأصله
ملأنا ماء الأناء ولا عن مبتدأ وأصله ماء الأناء أمثلة لأن الماء مالى لا يمتلى والنوع
الثانى من نوعي التمييز مفسر لما انهم من الذوات ويسمى تمييزاً مفرد وهو ما رفع إبهام
اسم قبله بجملة الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاماً الخ
والعدد الكسائى وهو تمييز كم نحوكم عبداً ملكت أو بعد المقادير من وزنى
كطل زينة أو كيلي كفتيز بر أو مساحى كسبر أرضاً وشيها بما أجزته العرب
بجراها في لافتة الرالى ميز وهو الامة المراد بها المقدار كذئوب ماء وحب عسل ونحو
سمن (قوله ومنه) أى من تمييز الذوات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم
من عطفه المقادير على الأعداد في قوله الآتى والناسب للتمييز بعد الأعداد والمقادير
الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لأن المراد بالعدد ما أريدت

ومن تخلف تعريف صاحب الحال
نحو وصلى وراءه رجال قياساً والمراد
بصاحب الحال من الحال وصف له
في المتن ألا ترى أن رأى كافى قولنا جاء
زيداً كما وصف لزيد في المعنى

(باب التمييز) * أى التفسير
(التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما
انهم من الذوات) أو من النسب
قائلاً في (نحو قولك تصيب زيد عرقاً
وتنقاء) أى أمثلة (بكر شعماً وطاب
محمد نفساً) فمفسر قائم لا يهـام نسبة
التصيب إلى زيد وشعماً تمييز لا يهـام
نسبة التفتق إلى بكر ونفساً تمييز لا يهـام
نسبة الطيب إلى محمد وأصل الكلام
تصيب عرق زيد ونقاء شعماً بكر وطاب
نفس محمد فحول الأسناد عن المضاف
إلى المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة
فجئ بالمضاف الذى كان فاعلاً وجعل
تمييزاً وبالاعث على ذلك أن ذكر الكائى
مبهماً ثم ذكره مفسراً أو وقع في النفس
والناسب للتمييز في هذه الأمثلة هو
الفعل المستند إلى الفاعل (و) مثال
الأول أعنى تمييز الذوات نحو قولك
(اشتريت عشرين غلاماً وملكك
تسعين نجمة) فغلاماً تمييز للإبهام
الحاصل في ذات عشرين ونجمة تمييز
للإبهام الحاصل في ذات تسعين لأن
أسماء الأعداد مبهمه لكونها أصاحبة
لكل معدود ومنه تمييز المقادير
كطل زينة وفتيز بر أرضاً وما أشبه ذلك

حقيقته وبالمقدار ما لم تر حقيقة بل مقداره حتى انه يصح اضافة لفظ التعداد الى الـ
والعدد ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول عندى مقدار
عشرين رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمرد بالرطل كمية الزيت (قوله
ما يدل على عدداً) وهو الاسم الواقع قبله المقسمة فاذا قلت عشرون درهما
فانما نصب الدرهما عشرون وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز ان
تعمل مع جودها لانها اشبهت اسم الفاعل لاطرافها اسماء بعد ما بعد تمامها ومعنى تمام
الاسم ان يتبع من الاضافة فتقولك عشرون رجلا شيعة بضاربين رجلا (قوله
وانما ومن قسم تغيير النسبة) وانما آخره وفصل بينه وبين مشاركة في الاسم لان له
شرطا في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما اشار الى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب
التغيير الخ فهو قسم مستقل برأيه لكن كان عليه ان يذكر ما يعرف به انه ليس من
قسم تغيير الذات ولعله اكتفى بكونه معلوما بين اهل الفن قال العيشى اعلم ان النكرة
الواقعة بعد افعال التفضيل نوعان احدهما فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو
السبب وعلامته ان يصلح للفاعلية عند جعل الفعل فعلا نحو انت اعلى منزلا فانه يصلح
لذلك ايضا ان تقول علامته ان هذا النوع ينصب على التمييز والاختراع لا يكون
فاعلا في المعنى وهو ما اقول التفضيل بعينه وعلامته ان يحسن وضع بعض موضع
افعل وينضاف الى جميع قائم مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك
فتقول انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جزمه بالاضافة الا ان يكون الفعل
التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا اه قال في الالفية
والفاعل المعنى انصب بفاعل * مفضلا كانت اعلى منزلا
(قوله وابان منصوب على التمييز) والناس به ولو جهابعدا فاعل التفضيل (قوله
على الزيادة) والاصل طبعت نفعا

(باب الاستثناء) *

يصح جملة على المستثنى وهو المناسب لان الكلام في المنصوبات من اطلاق المصدر
وارادة اسم المفعول وهو الاسم الواقع بعد الا واحدتها ويصح جملة على المصدر
وهو الاخراج وعلى الاول يكون في كلام الشارح استخدام لذكره الاستثناء بمعنى
المستثنى واعادة التمييز عليه في قوله وهو الاخراج بمعنى المصدر (قوله وهو) اى

والناسب للتمييز بعد الاعداد والمقادير
ما يدل على عدد او مدة او قوة (وزيد
اكرم منك ابا واجل منك وجهها)
ليس من هذا القسم وانما ومن قسم
تغيير النسبة فكان حقه ان يقدم على
ذكر العدد وشرط نصب التمييز الواقع
بعد اسم التفضيل ان يكون فاعلا
في المعنى كما في هذين المثالين الا
ترى انك لو جعلت مكان اسم التفضيل
فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد
اكرم ابوه وجل وجهه لصح وانما قلنا
انهم من تغيير النسبة لان الاصل
ابوريدا اكرم منك وجهه اجل منك
فجاء قول الاستناد عن المضاف الى
المضاف اليه وجعل تغييرا فصار زيد
اكرم منك ابا واجل منك وجهه افزيد
مبتدأ او اكرم خبره ومنك جار ومجرور
متعلق باكرم وابان منصوب على التمييز
واجل معطوف على اكرم ومنك جار
ومجرور متعلق باجل ووجهها تمييز
(ولا يكون) التمييز (لانكرة) خلافا
للكو مدين ولا وجه لهم في قوله

رايتك لما ان عرفت وجوهنا

مددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

فكان جل ال على الزيادة

(باب الاستثناء) * وهو

الانخراج بالا أو إحدى انواتهم المراه لادخل في الكلام السابق (وحروف الاستثناء) أي أدواته (ثمانية) واما حروفا
تاليها وهي في الحقيقة ثلاثة أقسام خرف باتفاق وهو (الا) واسم باتفاق (و) هو (غير وسوى) كزنى (وسوى كهدى
(وسواء) كسماء ومتردد بين الفعلية والمخرفية (و) هو (خلو وعدا وحاشا) والمستثنى بهذه الادوات حالات (فالمستثنى
بالا ينصب) وجوبا (١٤٥) (إذا كان الكلام) قبلها (تاماموجبا) والمراد بالتام أن يذ كرفيه المستثنى منه

والمراد بالموجب بفتح الجيم ما لا يسهبه
نفي ولا شبهه وذلك (نحو) قولك (قام
القوم الا زيدا) فقام فعل ماض والقوم
فاعل والاحرف استثناء وزيدا منصوب
بالاعلى الاستثناء (و) مثله (خرج
الناس الا عمرا) فخرج فعل ماض
والناس فاعل والاحرف استثناء
وعمرا منصوب بالا على الاستثناء
والاستثناء في هذين المثالين من كلام
تام موجب أما كونه تاما فلذلك
المستثنى منه وهو القوم في المثال الاول
والناس في المثال الثاني وأما كونه
موجبا فلا أنه لم يسبق بنفي ولا شبهه
(وان كان الكلام) الذي قبله
(منفيا) بأن تقدم عليه نفي أو شبهه
وكان (تام) بأن ذكر المستثنى منه
(جازفيه) أي في المستثنى (البديل)
من المستثنى منه بدل بعض من كل
سواء كان المستثنى منه مرفوعا
أو منصوبا أو مخفوضا (و) جازا أيضا
(النصب) بالا (على الاستثناء نحو)
قولك (ما قام القوم الا زيدا) بالرفع على
البديل من القوم ويجب في بدل البعض

اصطلاحا ما لغته منه ما طاق الانخراج (قوله الانخراج) أي الدلالة على الخروج
لأن المنكأ أدخل المستثنى في المستثنى منه ثم أخرجه والالزم التناقض والانخراج
جنس وبالأفضل انخرج الانخراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله ما مفعول
انخراج أي شيئا وفي بعض النسخ لما وقوله لولا أي لولا الانخراج موجود فلولا جارة
للضمير الواقع في محل الرفع بالا ابتداء والخبر محذوف هذا قول سيدييه وقال أبو الحسن
الاخفش أن لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الخبر
ممكن ضمير الرفع وقوله لدخل أي ذلك الشيء المعبر عنه بما أي اتوهـم السامع
دخوله وقوله في الكلام السابق أي في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل ومفهومه
بالنسبة للقطع فإذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجي ما يتعلق بهم أيضا فقولك الانخير
انخراج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذي حقه السبق وان تأخر لفظا (قوله
ثمانية) بناء على أن كلاما من لغات سوى اداقة مستقلة (قوله في الحقيقة) أي
نفس الامر (قوله كسماء) وكبناء فاللغات أربع (قوله ينصب وجوبا الخ)
أي سواء كان الاستثناء متصلا كما مثل ارمقطعا كقسام القوم الاجارا وكان عليه
أن يمثله وتكريره مثال المتصل للتوضيح للبتدى (قوله بان تقدم عليه نفي أو
شبهه) مثل للنفي ومثال شبهه وهو النفي والاستفهام لا يقيم أحد الازيد وهل قام
أحد الازيد والمراد بالنفي ما يعمل النفي لفظا ومعنى كـ ما مثل أو معنى فقط
كقوله

وبالعزيمة منهم منزل خاق * عاف تغير الاثنى والود
فان تغير معنى لم يبق على حاله (قوله جازفيه البديل) وهو الراجح وهذا في المتصل أما
المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال
الامانقص وما نفع أحد الا ماضرا ذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر وان أمكن تسلطه

من الكل اتصاله بضمير البديل منه لفظا أو تقدير وهو مناسا مقدرة تقديره الازيد منهم (و) يجوز (الازيد) بالنصب على
الاستثناء ونحو قولك ما مرت بالقوم الازيد بالخبر على البديل والايراد بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما رأيت القوم
بالنصب لا غير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوبا بالا على الاستثناء وبظهور أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو وفي
تقدير الضمير وعدمه فمى تقدير أن يكون بدلا فالانصب له رأي مقتدر انهاء على أن البديل على نية تكرار العامل وهو
الصحيح ويجب تقدير الضمير معه على ما مر وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصب له على الصحيح عند ابن
مالك ولا يحتاج الى تقدير ضمير (وان كان الكلام منفيا ناقضا) بأن لم يذكر مستثنى

منه وتقدم عليه نفي أو شبهه (كان)

المستثنى (على حسب العوامل)
المقتضية له من رفع ونصب وحقق
والنفي عمل الا فان كان ما قبل
الا يطلب فاعلا رقت المستثنى على
الفاعلية (نحو ما قام الازيد) فزيد
مرفوع على الفاعلية بقاء والاملاء
(و) ان كان ما قبل الا يطلب مفعولا
نصب المستثنى على المفعولية نحو
(ما ضربت الازيدا) فزيد منصوب
على المفعولية بضرب والاملاء
(و) ان كان ما قبل الا يطلب جارا
ومجرورا يتعلق به تحققت المستثنى
بحرف جر نحو (ما ضربت الازيد) فزيد
مخفوض بالسماطة مع جر والاملاء
ويسمى الاستثناء مفرغا لان ما قبل
الامن العوامل تفرغ للعمل فيما
بعدها هذا حكم المستثنى بالا (و)
أما (المستثنى بغير وسوى) كسر
السين (وشوى) يضمه مع انصر
فيهما (وسواء) بالمد فتح السين
أفصح من كرهادهو (مجرور)
بإضافة غير وسوى وسوى اليه
(لا غير) أى لا يجوز فيه غير الجمر
وحذف ماضيف اليه غير وبناها
على الضم تشبيها بقبل وبعد وتعطى
غير وسوى وسوى وسواء ما يعطاه
الاسم الواقع بعد الامن وجوب النصب
بهذا الكلام التام الموجب لكن

(١٤٦)

فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون ما فيها أحد الاجزاء ونوقيم بجديزون البدل
ويجتارون النصب واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أى متصلا
كان أو منقطعا فتقول ما قام الازيد القدم وما قام الاجزاء أحد ولا يجوز الانساع لان
التابع لا يتقدم على المتبوع والحاصل ان النصب واجب في المقدم مطلقا في المؤخر
من كلام تام موجب وكذا من كلام تام منفي أو شبهه اذا لم يمكن تسلط العامل اجاعا
وصكذا ان أمكن عند البصريين في المنقطع ويرجع البدل في المتصل ويضعف
النصب ويكره على حسب العامل في المفرغ (قوله وتقدم عليه نفي) سواء
كان ملفوظا به كإبدال أو معنويا كما في قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره فان
معناه لا يريد الله الا تمام نوره وقوله أرشبهه تقدم انه النهى والاستفهام ونحوهما
فيه النفي أو شبهه لانه لا يقيد بدونه غالب ولو فرض انه أفاد بدونه مثل قرأت الايام
الخمس لم يتجسس اليه ويشترط فيه أيضا الانسال فلا يكون منقطعا (قوله ويسمى
الاستثناء مجزعا مفرغا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها) أى
لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على ما بعده والا وحيد تكون الامن حيث المنقطع
وجودها كعدمه الا انك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرب بأعرابه
وأما من حيث المعنى فله انما يفرق المفرغ في الحقيقة هو لمعامل قد سمى الاستثناء به
بجارية (قوله تشبيها) أى حاله كونه مشبها لما قبل وعداى في الإيهام
اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه ولا من قوله لا غير نافذة بمعنى ليس والمضاف اليه
لفظ غير محذوف وهو خبر لا والتقدير لا غير الجمر جائز قول في اعرابه لانافية بمعنى
ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغيرهما مبني على الضم تحذف المضاف اليه ونوى
معناه في محل رفع وخبرها المحذوف مندوب والاصل لا غير الجمر جائز وقال بعضهم
ان لالنفي الجنس وغير مبني على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف
مرفوع كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح السذور ما معناه ولا يحذف
ما تضاف اليه غير مبني على الضم الا بعد ليس خاصة وأما ما يقع في عبارات
العلماء من قولهم لا غير فلم تكلم به العرب اه وعطف المثنى لا غير نحو جواره ابن
مالك (قوله لكن على الحال) أى لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب
المستثنى على الحال لا على الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير حماد
بالنصب على ما تقدم (قوله المثنى) نحو ما قام القوم غير زيد بالرفع واجبا على

البدل

على الحال ومن جاز لا يابغى والاسم الذي ومن الاجزاء على حسب العوامل

الدل بالنصب على المحال مرجوحا (قوله في الناقص المنفى) فهو ما قام غير
زيد وما رأيت غير عمرو وما مررت بغير بكر و قدس عليها سوى بسائر لغاتها
(قوله وفاعله مستتر فيه وجوبا) وهو عائدة على البعض المقوم من كاه السابق
كما قوم في المثال والتقدير عدد ابعضهم عمرا (قوله وعدا عمرو بالجرح) جواز
الوجهين يختص بمحال تجرد دخلا وعدا عن الماصدية كما يرشد الى ذلك تمثيل
المصنف وهو الذي عليه الوجه واما اذا دخلت عليهما ما تعين النصب لان الماصدية
لا يمازح حرف الجر وانما توصل بالجر فتعين عدا او دخلا حيث لا فاعلية وأجاز الجرح بهما
بعضهم في حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية وهو ان قاله بقياس
ففسد لان ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو عمار قاتل وان قاله بالسمع فساد
بحيث لا يحتاج به واما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما لا تدخل عليها
الا شذوذا كقوله

فاما الناس ما حاشا قريشا * فان نحن افضاهم فعلا

وبقي على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الزايمان الاسم
الخاص بان الخبر فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا ولعلم حكمهما مما تقدم
في النواسخ لم يذكروا ولا يقع الاستثناء المقطع بعدهما ولا بعد دخلا وعدا وحاشا
بخلاف الا وغير وسوى بلغاتها فانه يقع بعدهما

(باب لا النافية للجنس) *

في الناقص المنفى (والمستثنى بخلا
وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره) على
تقدير المحرفية والفعلية (نحو قام القوم
خلا زيدا) بالنصب على أن خلا فعل
ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
وزيد مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر
على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا
(وعدا عمرا) بالنصب على أن عدا فعل
ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا
مفعول به (و) عدا (عمرو) بالجر على
أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بهما
(وحاشا زيد او زيد) بالنصب والجر
على وزن ما قبله

(باب لا النافية للجنس) *

(اعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من
علم يعلم (أن لا تنصب النكرات) وجوبا
لنظا أو محلا (بغير تنوين اذا باشرت لا
النكرة) بأن لم يفصل بينهما فاصل
(ولم تنكر لا) فتعصب النكرة لفظا اذا
كانت النكرة مضافة لمنهلا نحو لا غلام
سفر حاضر وتعصب النكرة محلا اذا
كانت النكرة

أي النافية لحكمه لانه كلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لا رجل في الدار
قلت على نفي الكيفية في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من المعلوم
أن الذات لا تنفي وانما ينفي المقتضى والمراد النافية للجنس على سبيل التخصيص
لتخرج العامة عن العمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجلا قائما فيصح أن تقول
هو بل رجلا أو رجلا بخلاف الاولى فلا تقول معها ذلك وانما تقول بل امرأة
وقد تكون هذه الخارجية نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك
بالنقد والقرائن ونخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالي ما منعك أن لا تسجد
بذليل الآية الاخرى ما منعك أن تسجد ونخرج بقوله للجنس العاطفة (قوله
فاصل) ظرنا كان او غيره (قوله فتعصب النكرة لفظا) أي بالتنوين للاضافة

وقوله مضافة لثلاثها وكذا الى معرفة حيث لا تعرف بالاضافة نحو ولا مثل زيد
حاضرا وانما اشترط ذلك لان لا انما عمل في التكررات اسما وتخييرا ولم يذكر المصنف
والشارح حكم التكررة الثانية بالمتناف وانما ذكر احكام المتناف والمفرد وسميها
انها تنسب لقطاع التثنية لعدم الاضافة وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه
اما وقوعه به نحو لا فيجاء فعله محمدا او منصوب نحو لا طالعا جيسلا حاضرا وعطوف
عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هـ او محفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرامن زيد عندنا
(قوله مفردة عن الاضافة وشبهها) اشار بذلك الى ان المراد بالمفرد هـ انما ليس
مضافا ولا تشبيها به وذكر انه ينسب لعلابلا اي وينسب لقطاع على ما ينسب به
لو كان معربا فاذا كان مفردا اي غير التثنية والجمع السالم او كان جمع تكسيري بنى على
الفتح نحو لا رجل ولا رجال في الدار وان كان متنى او جمع مذكر سالم بنى على الياء نحو
لا رجلين ولا مسلمين عندى وان كان جمع مؤنث سالم بنى على الكسر نظرا الى انه
ينسب به لو كان معربا او على الفتح للخطبة وروى بهما الذات من قوله

ان الشاب الذي يجد عواقبه فيه فلذلك والذات للشب

(قوله منصوب لفظا) اي فتحه فتحة اعراب وقوله من غير تثنية اي لخفض
(قوله فان لم يتاخرها) اي التكررة بان فصلت من التكررة الموجودة معها ولم تكن
هنا تكرة بل معرفة عملا بهم لـ الياء تسدق بنى الموضوع ولذا قال الشارح بان
فصل الخ قوله او دخلت لا على معرفة احد قسمي عدم المباشرة فهو داخل في كل
المستن كذا في الحاشية اي فيكون هذا مثلاً على محذور قوله سابقا التكررات وقوله
اذا مباشرت (قوله جازا اعمالها والفاو ما) فعدم التكرار موجب للعزل على
ان والتكرار محذور ولا اعمال (قوله خنعة اوجه الخ) حاصلها مع توجيهها
ان فتح الاول وترفع الثاني بالعطف على محل لامع الاول فان عملها رقع بالابتداء
عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة تؤكد النفي او تنسبه الى الثاني
بالعطف على محل الاسم الاول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف
او تفتح أى الثاني كالأول على الاعمال او ترفعه واسم لا الاولى بالابتداء واسم
الثانية بالعطف عليه او ترفع الاول بالابتداء كما تقدم وتفتح اساقى وتكون لا الثانية
عاملة ولا يعوز تشب الثاني حينئذ لان نسبة انما يكون بالعطف على منصوب لفظا
او محلا وهو حينئذ متصف بفتح الاول معه ثلاثة في الثاني وروى معه اثنتان فيه

مفردة عن الاضافة وشبهها (نحو
لا رجل في الدار) فلا حرف نفي ورجل
اسمها مبتنى معها على الفتح وموضعه
نصب بلا وفي الدار خبرها وذهبت
طائفة من العبريين الى ان رجلا
ونحوه منصوب لفظا من غير تثنية
وهو ظاهر كالم المصنف ونسب الى
سبويه هذا ان مباشرت لا التكررة
(فان لم يتاخرها) بان فصل بينهما
بماصل او دخلت لا على معرفة (وجب
الرفع) على الابتداء (وروجب) عند
غير المبرد وابس كيسان (تكرار لا نحو
لا في الدار رجل ولا امرأة) ونحو لا زيد
في الدار ولا عمرو (وان تكررت) لامع
مباشرة التكررة (حار اعمالها وانما و ما)
فان شئت قلت على الاعمال (نحو
لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل
ورفع امرأة او قصها او صها (وان
شئت قلت) على الالف (لا رجل في
الدار ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة
او فتحها والحاصل ان لا التكررة بعد
لا الثانية خنعة اوجه ثلاثة مع فتح
التكررة الاولى واثنتان مع رفعها
وتوجيه كل منها مذكور في المعولات

* (باب المنادى) *

(قوله بفتح الدال) اختراز من المنادى بكسرها وهو طالب الاقبال ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبا وهو لغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله المطلوب الخ) هذا تعريف للنحوى باعتبار معناه وأما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذي يدخل عليه يا أو إحدى أخواتها في التعريف مساحبة لأن النحوى إنما يبحث عن الالفاظ اه من عبد المعطى ودفع المحشى ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف أى اسم المطلوب اقباله أى توجهه الى الطالب بقبالة الوجه والمراد المطلوب اجابته أى حقيقة كالعقلاء أو حكما كالمزمل منزلة من نحويا سماء أقالى (قوله أو إحدى أخواتها) أى نظائر هاءى العمل فى كلامه تشبيه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق اسم التشبيه وهو الأخوات على التشبيه وهو النظائر وهى استمارة مصرحة ونظائرها سبعة الممثلة نحو أريد أقبل مقصورة وممدودة وأى كذلك فهذه أربعة والخامس أيا والسادس هيا والسابع وا لكن سيديويه والجمهور على اختصاصه بالندبة فله ممة للمنادى القريب وأى المتوسط ويا وكذا أيا للبعد أو مافى حكمه كالمسافر والناسم (قوله والمراد بالفرد هنا الخ) كان الانسب ذكر ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من الاحالة على الاول اه من عبد المعطى (قوله المقصورة) أى التى قصدها الطالب بالذات (قوله دون غيرها) من الذكوات والفرق بين المقصورة وغيرها أنك إذا رأيت جماعة لم تدرك اسماءهم وارتد واحد بعينه قلت يا رجل فان أجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذى يعرف ويوجب الغم (قوله غير المقصورة بالذات) أشار الشارح رحمه الله لدفع ما يقال أن المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأتى عدم القصد فما أشار الى أن النكرة لم يقصد بها إلا الفرد عما شملته وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولا بد (قوله وهو ما اتصل به الخ) أى اسم اتصل به شئ أى لفظ من تمام معناه أى لفظ به تمام معناه وتفسير شئ بلفظ أولى مما قيل إن المراد بقوله شئ المعنى لأن الانصاف المحقق لا يكون للعنى وإنما هو الالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه أحدها كونه تعلق به شئ من تمام معناه كما أن المضاف إليه

* (باب المنادى) * بعض
 (المنادى) هو المطلوب اقباله نيا أو
 إحدى أخواتها وهو (خمسة أنواع
 المفرد العلم والمراد بالفرد هنا وفى باب
 لا السابق ما ليس مضافا ولا شديدا به
 (والنكرة المقصورة) بالنداء دون
 غيرها (والنكرة غير المقصورة) بالذات
 ونما المقصود واحد من أفرادها
 (والمضاف) الى غيره (والمشبه
 بالمضاف) وهو ما اتصل به شئ من
 تمام معناه

من تمام المضاف الثاني انه عامل فيما بعده كما ان المضاف عامل فيما بعده الثالث طول
الكلام بما به وكل واحد منهما (قوله فاما المفرد العلم) أي لذي لم يكن موصوفاً من
مضاف الى علم فان كان كذلك نحو ياريد من سمى بجارية الضم على الاصل والفتح
اتباع اللون ابن فانها مفتوحة لا غير لكونه مضافاً (قوله فيديان) أي وعمله ما
نصب وقوله على الضم أي لفظاً كما فعل أو تقديره كما سمى سيويه في قولك يا سيويه
فيجوز في تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للحل فتقول يا سيويه
العلم أو العالم ولا يجوز أن يجزأ كضم التي والداعي وهذا وثابتاً بطراً والمراد ما يشتمل
الضم حقيقة أو حكماً فيشمل ما به وهو ألف الذي كاحسان وواو الجماعة كياريدون
فبأول عبارته حينئذ عبارة بضمهم من قوله المنادي المعترف مني على ما رفع
به لكن هذه العبارة اصرح في المقصود وانما بني المنادي المعترف لاشابهته صكاف
المخاطب في نحو ادعوك من حيث الافراد والتدريج والمخاطب ووقعه موقعه وكاف
المخاطب بملية لشيء ما بكاف ذلك المجمع على حرفيتها ومثابه المشابهة فيه فيكون
مبنياً ايضاً وبني على حركة للاعلام بأن بناءه غير أصلي اذا الاصل في الاءاء الاعراب
وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادي المضاف الى ياء المتكلم في بعض
لغاته اذ لو بني على اليكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها وبني
على الفتح لالتبس به عند حذف الفاء اكتفاء بالفتحة عنها (قوله في جملة
الاختصار) أما في الاضطراب فينوزن وللخاء حينئذ وجهان الاول الضم مع التنوين
لتبنيهاً ورفع ممنوع من الهرف اضطراباً الى تنوينه والثاني النصب تشبيهاً بالاضاف
لهوله بالتنوين وصحح الالوجهين معاً مع من العرب والضم مختاراً للتحليل وسيويه
وعليه قوله

سلام الله بأم طار عليها * وليس عليك بأم طار السلام

والنصب مختاراً في عمرو وطائفة وعليه قوله

ضربت صدره الى وقالت * يا عبد الله قد وقتك الا واتي

(قوله لمعين) فيه وضع نصب على الحال أي حال كونه لمعين من افراد النكرة اذ لو
صحح ان لم يعين صار نكرة غير مقصورة (قوله موصوفة) أي بضم رد اوجار
ويجوز ان يظن أوجه (قوله توتر) بالواو الساكنة أي تقدم نصبها على غيرها
وهنا على ما ذهب اليه الكسائي فانه يجوز أن لا يربط لكن النصب عنده أربع وأما على

فاما المعبر العلم والسكينة
المقصودة فيديان على الضم من غير
تنوين في حاله الاختيار قال المبرد
العلم (نحو ياريدو) مثال النكرة
المتصودة نحو (يارجل) لمعين هذا
اذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة
فان كانت موصوفة فالعرب توتر
نصبها على غيرها

هذا من الوجه ورفا المصنفين لا غير (قوله يارب جلا كرميا) تقدم أن الزكرة المفسودة
معرفة في هذا المثال ويصنف المعرفة بالزكرة ويحباب بانها في هذه الحالة صارت غير
معرفة بخير الى اللفظ لظهور نصها وتوهمها وان كانت معرفة بالقصد اذ اوله الاضافة
اقوى من المعنوية (قوله يا عظيم يا رحيم الخ) معني على أن جلته يبرجى الخ صفة
أما لوجه انما حال الامن الغير المصنف في عظيم وجب نصبه لانه سمي من الشبهة
بالمضاف (قوله منصوبه) أي افظا والافالمسادي المعرف منصوب أيضا لكن
لما لا وانما نصب هذه الثلاثة لفظا لانه ليس فيها اعله فتبقى البناء اما المضاف
فان عدم مشابهته اسكاف الخصاب من حيث الافراد لانها كلمة وهو كائن واما الشبهة
فهذا لانه مشابه للمسادي المضاف فيعبر واما الزكرة غير المقصودة فانه كبرها فلم
تسابه السكاف في التعريف ويشترط في المضاف أن لا يكون مضافا لغيره المضاف
فلا يقال يا غلامك لا تجزأه اجتماع التقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه
مسادي وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى الخطاب لوجوب تغيرهما (قوله
فمن سمعته) في موضع نصب على الحال أي حالة كونه فيمن سمعته من الرجال بذلك
أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا أما نصب الاول دلالة شبيهه بالمضاف من حيث
أن الثاني من تمام الاول وأما نصب الثاني فيسبب العطف على الاول ولا يجوز ادخال
بأعليه لانه الجزء الثاني من العلم ونخرج بقوله فيمن سمعته ما اذا ناديت جماعة عدتهم
ذلك فبأنه تفصيل فان كانت غير معينة نصبها أيضا وان كانت معينة ضمنت الاول
وعرفت الثاني بال ونصبه فيقول يا لائنة واللائنة اوبقعة فتقول يا لائنة
اللائنة فان اعدت معه يا لائنة فيمن سمعته وتجريده من ال

* (باب المفعول من اجله) *

قوله وبسمي الخ) يعني له ثلاثة أسماء ومعناها واحد أي ما فعل لا اجله قوله
وعرفه انهم يتعرفون لشرائط الخمسة فقال هو المصدر القلبي المعلى محمد
شاركه في الزمان والفاعل ولو تقدرا فخرج غير المصدر فلا يجوز جعله كالحسن
والعدل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر ونخرج غير القلبي فلا يجوز جعله كقراءة لانه
لان القراءة من أفعال اللسان ولا تترك للمكاف لان الفعل من أفعال اليد ونخرج
بالعمل مجرب بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها ونخرج بقوله شاركه في الزمان ما لم يتركه

يقولون يارب جلا كرميا
الحديث يا عظيم يا رحيم الخ
تقول ابن مالك عن الفراء واقره عليه
والثلاثة السابقة التي هي الزكرة غير
المقصودة والمضاف والمشب به بالمضاف
(منصوبه) وجوبا (لاشبه) أي لا يجوز
فيها غير ذلك نصب مثال الزكرة غير
المقصودة قول الواقفي يا غلامك والموت
يؤمله اذ لم يصبه ولا يبينه ومثال
المضاف نحو يا عبد الله ومثال المشبه
بالمضاف نحو يا حسنا وجهه ويا طائفة
بجبل ويا زينة يا ابا عبد الله ويا لائنة
ولا يبين فيمن سمعته بذلك ويسمى
(باب المفعول من اجله) ويسمى
المفعول له والمفعول لا جليله

فيه فلا يجوز تأنيب اليوم السفر غدا لان التأنيب زمنه غير زمن السفر وخرج بقوله
والفاعل ما لم يشاركه فيه فلا يجوز جشك بجشك اياي لان فاعل الجش ما لك
وقال النجبة المخاطب وقولنا ولو تحذيرا لادخال خوف من قوله تعالى يريكم العبرق
خوفا وطمعا فانه في تقدير يعلمكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تدريس المتن مع
المثال الذي مشل به وهي شروط مجوزا للنصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس يمنع
مع الشروط الخ (قوله وهو الاسم) ولو تأويل لا يجوز جشك ان اتني معروفة
(قوله المصدر) خرج اسم الذات فانه لا يكون علمه كما تقدم بجشك السمن والعسل
(قوله المنصوب) اي جوارا كما تقدم وتام به الفعل على تقدير الالام عند المصريين
وهو الراجح (قوله الذي ذكره الخ) هذا شامل لما كان غرضه مقصودا
كاجلالا وابتغاء في مثاليه ولما كان غير غرض نحو قصدت عن الحرب جيتا الاذلا
يكون المجنب غرضا لاحد لكونه رذيلة فمثلا لا يخصماته بالاول كما هو شأن
المثال

* (باب المفعول معه) *

(قوله وهو الاسم) أي المصريح لان المفعول معه لا يكون الا اسم صريح والاسم
يشمل المفرد والتثني والجمع للذكر والمؤنث تصحيها وتكسيرا وخرج به الفعل نحو
لانا كل السمك ونشرب اللبن والمجمل نحو سرت والنفس طالعة يرفقهما فان الواو
وان كانت بمعنى مع فيها الا انها داخلية في المثال الاول في التقط على الفعل وفي
الثاني على جملة (قوله المنصوب) اي بما سبقه من فعل او شبهه على الصحيح
خلافا للجراني في دعواه ان الناصب له الواو اذ لو كان لامر كما ادعى لسمع اتصال
الضمير بها فكأن يقال جلست وكأيتصل بغيره من المحروف العاملة نحو انك
ولك وذلك ممنوع باتفاق قال في الخلاصة

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الا حق
ونخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما تخرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو الفضلة نحو
اشترك زيد وعمر ولان الثاني عمدة اذا اشتراك لا يقع الا من اثنين فاكتر (قوله
بعدوا والمعية) أي التي بمعنى مع أي الدالة على المساحبة بلا تشريك في الحكم نحو
سيري والطريق مسرعة فان الواو في الطريق دالة على مساحبة السائرة لها دون

(وهو الاسم) المصدر (المنصوب الذي
يذكر) علمه (يايا السب وقوع الفعل)
المصدر من فاعله (نحو قولك قام زيد
اجلا لا لمعرو) فاجلا لا مصدر
منصوب ذكره علمه وسبب وقوع الفعل
المصدر من زيد فان سبب قيام زيد
لمعرو هو اجلاله وتعظيمه واعترافه قام
زيد فعمل وفاعل واجلا لا مفعول
لا جله ولمعرو متعلق (فابتغاء
وقصدت ان ابتغاء معروك) فابتغاء
مصدر منصوب ذكره علمه لبيان سبب
القصود واعترافه قصدت ان فاعل
ومفعول وابتغاء مفعول لاجله
ومعروك مضاف اليه ونسبه بهذين
المثالين على انه لا فرق في ذلك بين
الفعل المتعدي واللازم ولا بين المصدر
المضاف وغيره
* (باب المفعول معه) * (المفعول معه
هو الاسم المنصوب) بعدوا والمعية

الذي يترك أي دون اشتراكهما في السير اذ من المعلوم أن الطريق لا يسير تأمل اهل
 الحمى أقول قوله بلا تشريك في الحكم أخذ من خصوص المثال اعني سيري
 والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف الاول وهو قوله جاء الامير والجيش
 فان فيه مشاركة في الحكم كانه كثرية مثلوا بها وينافيه قول الشارح ونبيه
 بهذين المثالين الخ فان تجوز العطف الذي ذكره يقتضي المشاركة في الحكم والحامل
 له على ذلك خروج نحو واشترك زيد وعمر وهذا القيد وقد علمت مما تقدم انه يخرج
 بقيد المحفوظ صرح به العلامة الاشعري وصرح به أيضا محشي هذا الكتاب عبد
 المعطى وأخرج ما ذكر به ولم يذكر هذا القيد في مع فتأمل بانصاف ونرجع بهذا القيد
 أعني بعد الواو المعية الاسم الواقع بعدم كجئت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه
 الفعل) أي لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتهم فالفاعل معه اصطلاحاً
 هو اسم تلك الذات (قوله الفعل) أي اللغوي وهو الحدث وكان الاولى أن يزيد في
 التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل وسرّفه كانا
 سائر والنيل فخرج ما لم يسبق بجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافاً
 للصيرى ويقولنا واسمية الخ نحو هذا الك وأبال بالواحدة فلا يتكلم به خلافاً لابي
 علي (قوله قد يجوز عطفه على ما قبله الخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث
 هو له خمس حالات لانه على قسمين اما أن يصلح لكونه مفعولاً معه أو لا فاما الاول
 فله ثلاثة أحوال ربحان العطف وربحان النصب على المعية ووجوب النصب فالاول
 نحو جاء الامير والجيش بنصب الجيش على انه مفعول معه وبرفعه عطفاً على الامير
 وهو ارجح لانه الاصل وقداما كان بلا ضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة
 (والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق) والثاني نحو قت وزيد ابانصب على انه مفعول
 معه وبالرفع عطفاً على التاء وهو ضعيف لان العطف على ضمير الرفع المتصل بلا
 فاصل ضعيف قال في الخلاصة

(والنصب مجتار لادي ضعف النسق) والثالث نحو استوى الماء والخشبة بنصب
 الخشبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لانه يقتضي حينئذ أن
 الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع انه لم يقع الا من الماء وأما
 القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولاً فهو
 قسمان ما يتعين فيه العطف نحو واشترك زيد وعمر وكل رجل وضيعته وجاء زيد

(الذي يترك أي دون اشتراكهما في السير اذ من المعلوم أن الطريق لا يسير تأمل اهل الحمى أقول قوله بلا تشريك في الحكم أخذ من خصوص المثال اعني سيري والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف الاول وهو قوله جاء الامير والجيش فان فيه مشاركة في الحكم كانه كثرية مثلوا بها وينافيه قول الشارح ونبيه بهذين المثالين الخ فان تجوز العطف الذي ذكره يقتضي المشاركة في الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو واشترك زيد وعمر وهذا القيد وقد علمت مما تقدم انه يخرج بقيد المحفوظ صرح به العلامة الاشعري وصرح به أيضا محشي هذا الكتاب عبد المعطى وأخرج ما ذكر به ولم يذكر هذا القيد في مع فتأمل بانصاف ونرجع بهذا القيد أعني بعد الواو المعية الاسم الواقع بعدم كجئت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه الفعل) أي لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتهم فالفاعل معه اصطلاحاً هو اسم تلك الذات (قوله الفعل) أي اللغوي وهو الحدث وكان الاولى أن يزيد في التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل وسرّفه كانا سائر والنيل فخرج ما لم يسبق بجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيرى ويقولنا واسمية الخ نحو هذا الك وأبال بالواحدة فلا يتكلم به خلافاً لابي علي (قوله قد يجوز عطفه على ما قبله الخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات لانه على قسمين اما أن يصلح لكونه مفعولاً معه أو لا فاما الاول فله ثلاثة أحوال ربحان العطف وربحان النصب على المعية ووجوب النصب فالاول نحو جاء الامير والجيش بنصب الجيش على انه مفعول معه وبرفعه عطفاً على الامير وهو ارجح لانه الاصل وقداما كان بلا ضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة (والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق) والثاني نحو قت وزيد ابانصب على انه مفعول معه وبالرفع عطفاً على التاء وهو ضعيف لان العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ضعيف قال في الخلاصة

وعمر وقوله أو بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو (علقتها بئسنا وما باردا) وقوله

إذا ما الغنائات برزن يوما * وزجج المجواب والعيونا

فالعطف فيها ممنوع لانثناء المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب على المعية لانثناء المساجبة في المثال الاول وانثناء فائدة الاعلام بها في الثاني فيقول العامل فيهما بعامل يصح انصابه على ما بعده فيقول علقتها بأبنتها وزجج برزن كما ذهب اليه المجرّم وبعضهم أو يصح عمل ما لم تأمل ما بعد الواو اصاب له فية - در في علقتها بئسنا وما باردا وأسقيهما ما باردا في البيت وتكأن العيون والى هذا ذهب الفراء والفساري ومن تبعهما (قوله وقد لا يجوز كالخشب) لان المراد بالخشب هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هذا يجمعنى ارتفاع كما تقدم لا بمعنى تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخشب فالمراد ان الماء صاحب الخشب وقت حصول الارتفاع منه

* (باب مخفوضات الاسماء)

من اضافة الصفة لاوصف أى الاسماء المخفوضات أو على معنى من أى المخفوضات من الاسماء (قوله ليسان الواقع) لانه لا يخفّض الا الاسماء (قوله المشهورة) احترز بذلك عن غير المشهورة وهى نوعان المخفوض بالمجاورة كذا جرح ضرب نرب روى بجز نرب لمجاورته لنصب وهو فى محل رفع صفة جرح على الوقع اكثر الرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا بجز على توهم دخول الباء فى قائما فعمله المجرورات خمسة والتحقيق ان هذين يرجعان الى الجر بالمضاف والى الجر بالمحرف كما قاله ابن هشام فى شرح لمحة أبى حيان وأن المجرور بالتيبة الذى ذكره المصنف مجرور بعارض متبوعه من حرف نحو مررت بزيد القاضل أو مضاف نحو جاء غلام زيد القاضل هذا فى غير البدل اما فى نية تكرار العامل نحو مررت بزيد اخيك (قوله على ثلاثة أقسام) أى مستتلة على ثلاثة الخ من اشتمال الكل على جزئياته (قوله بالاضافة) أى جيبها أى أن الاضافة بسبب مجرر المضاف اليه ولا يلزم من كونها اسما كونها عاملة لان كون الشيء اسما اعم من كونه عاملا وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بالمحرف الزنى

وقد لا يجوز كالخشب (وأما خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما واسم ان واحداتها) نحو ان زيد قائم (فقد تقدم ذكرهما فى المرفوعات) استطراد اعقب باب المبتدأ والخبر فلا حاجة الى اتحادهما (وكذلك التواسع) المنصوبة (فقد تقدمت هناك) فى أبواب أربعة تنصب التواسع ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذ كرها ومثاله فى التمت رأيت زيدا العاقل وفى العطف رأيت زيدا وعمر وفى التوكيد رأيت زيدا نفسه وفى البدل رأيت زيدا أخاك وما شبه ذلك

* (باب مخفوضات الاسماء) باضافة باب الى المخفوضات وبإصافتها الى الاسماء لبيان الواقع وهى خاتمة الكتاب (المخفوضات) المشهورة على (ثلاثة) أقسام قسم (مخفوض بالحرف) نحو بزيد (و) قسم (مخفوض بالاضافة) نحو غلام زيد

والخاتمة لغة الاسناد واصطلاحاً حانسة بغير يدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما
 ابداً فالاسمين احتراز من قام زيد ولا ترداً لضافته الجمل لانها في تقدير الاسم وقولنا
 بغير يدية احتراز من زيد قائم وقولنا تقتضي انجرار ثانيهما احتراز من زيد الخياط قائم
 وقولنا ابداً احتراز من زيد الخياط فانه لا يلزم فيه انجرار ابداً (قوله وهو ضعيف)
 تقدم ما فيه من أن الصحيح أن الجر بما جاز المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن (قوله
 وهو مراد المصنف الخ) أي فيكون قوله وتابع للنفوس من عطف التفسير على
 ما قبله (قوله وهي أم حروف المحض) أي أصلها لانها تنفرد بغير الظروف التي
 لا تنصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا قدمها المصنف في الذكر ومن معانيها
 التبعيض كقوله تعالى حتى تنفقوا مما يحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولذا
 في بعض ما يتبعون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
 وعلامتها أن يصح أن يخلفها الاسم موصول مع الضمير أن كان ما قبلها معرفة فتقول
 الرجس الذي هو الاوثان فان كان نكرة فعلا متهماً أن يصح أن يخلفها الضمير فقط
 كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها الابتداء كما أشار اليه الشارح بالمثال وقد
 تقدم أول الكتاب (قوله والى) ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى ولاناً كلوا
 أموالكم إلى أموالكم ومنها التبيين وهي المدينة لفاعلية مجرورها بعد ما يقيد بها
 أو بعضاً من فعل تجب أو اسم تفضيل كقوله تعالى رب السج احب الى ونحو الظلم
 ابغض الى ونحو ما احب زيد الى وابغض عمر الى ومنها الانتهاء كما أشار اليه بالمثال
 وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن معانيها البعدية كقوله تعالى لتركبن
 طبقاً عن طبق ومنها الاستعلاء كقوله تعالى فانما يتخل عن نفسه ومنها المجاوزة كما
 أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله
 تعالى على حين غفلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ومنها
 الاستعلاء كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وفي) ومن معانيها السببية
 كقوله تعالى لمسكم فيما أخذتم وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة وتسمى
 حديثاً التعليلية ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم ومنها الظرفية كما
 أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب
 بعض ما يتعلق بها فراجع (قوله والباء) ومن معانيها البدل ونحو ما يرفى بها
 من الهمزة والظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم الله بغيركم ومنها التعليلية كما أشار اليه

وقسم مخفوض بالتبعية
 الانخفص والسهلي وهو ضعيف
 وهو مراد المصنف بقوله (وتابع
 للمخفوض) نحو زيد الفاضل وقد
 اجتمعت الثلاثة في اللمعة (فأما
 المخفوض بالحرف فهو ما يخفوض بمن
 وهي أم حروف المحض ونحو
 (والى) نحو الى الكوفة (وفي)
 من زيد (وعلى) نحو على السطح (وفي)
 نحو في المحض (ورب) بضم الراء نحو
 رب رجل كريم (والباء) نحو بالليل

بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن معانيها التعليل كقوله تعالى وإذا كره كاهداكم ومنها التنبيه كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب وفي لا تجبر الا الظاهر وقيل جبراً ضميراً للقبول كقوله (وام أوعال كاهداً أقرام) وهو مختص بالضرورة وأقل منه جبراً ضميراً لرفع نحو ما أنا كاهداً وضميراً للنصب نحو ما أنا كاهداً وشذبه جبراً ضميراً للمكاف كقوله وإذا الحرب شجرت لم تلنك (قوله واللام) ومن معاني الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة مجرّداً لتوكيد كقول الشاعر

وَمَلِكْتِ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَبِشْرٍ * مَلِكْتِ أَجَارَ السُّلَمِ وَمَعَادِدِ

وقد يكون لتوبة عامل ضعیف بالتأخیر أربكونه فرعاً عن غیره كقوله تعالی ان
 كنتم لرؤیاء تعربون وقوله فعال لما يريد (قوله وما یخفف بحروف القسم الخ) تنجیه
 الكلام علیها أول الكتاب فراجعها (قوله وبواب) الصحیح أن البحر رب مقدمه
 لا الواو خلافاً للمصنف تبعاً للبره والکوفیین وكما تحذف رب بعد الواو فتكون می
 العاملة علی الصحیح كذلك تحذف بعد الفاء وهي العاملة علی الصحیح أيضاً وتحذف
 بعد بل وهي العاملة علیها أيضاً وتحذف بدون الواو والفاء قبل وقد مثل الشارح
 للاول ومثال الثاني (فثلث حبلی قد طرقت ومرضع) ومثال الثالث
 بل بلندی معدوا کما * ومثال الرابع (رسم دار وقت فی طله) وحذفها بعد الفاء
 کثیر وبعد الواو کثیر وبعد بل قليل وبعد نهن أقل (قوله نحو زلسل) أي
 من قول امرئ القیس

دلیل کجاء البحرارخی مدوله * علی بانواع الحموم لیستی

اروی و رب لیل کوج البحر فی کثافة ظلمته وارنخی ندوله صفة للبل ای سوره
ولیدنی اصله لیبتلنی فی حذف المفعول ای لیستظر ما عندی من الجبر او المخرج (قوله
وعدو منذ) هما الایعیران الا الوقت واما قولهم ما رأیته منذ ان اقه خلقه قد تمذیر
منذ زمن ان الله خلقه ای منذ زمن خلق الله اياه ولا بد ان یکون معینا لهما
ماضیا أو حاضر الا مستقبلا تقول ما رأیته منذ یوم الجمعة أو منذ یومنا ولا تقول منذ
یوم ولا منذ غد وکن مذ ویتعلمان امین وذلك فی موضعین احدهما ان یدخل
على اسم مرفوع نحو ما رأیته منذ او مذ یومان أو منذ او مذ یوم الجمعة او منذ او مذ
یومنا واما حذیر مبتدأ و ما بعدهما خبر عنهما واجب التأخیر قال فی المفتی

وہماتہ

ومعناهما الامدان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا والتقدير
امد انقطاع الرؤية يومان او يومين وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ثانيهما ان يدخلا
على الجملة فعليه كانت وهو الغالب كقول الفرزدق

ما زال منذ وقت يداها ازاره * فسيما فادرك نجمة الاشار
او اسمي كقول ميمون الاعشى

وما زلت ابني المال مذأنا يانع * قال في الاوضح ومما حينئذ نظر فان باتفاق
مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقال في المعنى وقيل مبتدآن
ففيب تقدس زمن مضاف الى الجملة ليكون هو الخبر (قوله قصوة قولك غلام زيد)
اقتصر في التعليل على مثال افادت فيه الاضافة تعريف المضاف ومثله ما افادت
فيه تخصيصه وهو ما اذا كان المضاف اليه نكرة كقافي قولك غلام رجل وتسمية الارل
تعريفا وهذا تخصيص ما امر اصطلاحا والا فالاول فيه تخصيص معنى ومثل ما تقدم
ايضا ما لم تقدم فيه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف فيه وصفا بمعنى
الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال مبالغة فاف
الله كما راقعاً على تنكيره وان اضيف الى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله

ما رب غابطة الوكان يطالبكم * لاقى سباعه منكم وحرمانا

واضافة هذا القسم تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بخلاف أو
تحسين وهي في تقدير الانفصال بخلاف القسمين الاولين فانها فيها تسمى معنوية
لان فائدتها راجعة الى المعنى كما تقدم (قوله على قسمين) أى مشتمل الى آخر
ما تقدم (قوله ما يقدر باللام) أى ما تكون الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم
من كون الاضافة على معنى اللام صحة التصريح بها بل تكفى افادة الاختصاص
الذى هو ملو له وفاقه والثبوت الاحد وعلم الفقه وشجر الاراء على معنى اللام ولا يصح
اظهارها فيه (قوله ما يقدر بمن) أى ما تكون الاضافة فيه على معنى من الدلالة
على بيان الجنس وهذه الاضافة هي المعممة بالاضافة البانية لان المراد بمن من
البانية كما تقدم وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف بعضاً من المضاف اليه
مع صحة اطلاق اسمه عليه كقوله خروخاتم حديد ألا ترى أن الثوب بعض الخروخات
والخناجر بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خروخ وهذا الخناجر حديد فان اتسم
القسمان معا بثنويث زيد أو الاول فقط نحو يوم الخميس والثاني فقط نحو يديك

واما ما ينفض بالاضافة (ف) فهو
 اقوى من غلام زيد (وهو) فزيد منفوض
 باضافة غلام اليه (على قسمين)
 المنفوض بالاضافة (الهاء على
 الاول) (فهو غلام زيد) (القسم الثاني
 نحو باب الدار (و) الالهة على بيان
 (ما يقدرين) (فهو باب زور باب ساج وخاتم
 الجندس) (فهو باب زور باب ساج
 حديد) (أي نوب من زور باب من الحروب
 وخاتم من حديد) (الخروج من الحروب
 والساج نوع من الخشب)

فلا صاعده من لام المنة كشال الاول اولام الاختصاص كاشال الثاني والثلث
(قوله وزاد ابن مالك الخ) اشار الى ان ما كتبت في خلاصته بقوله

والثاني اجر ولو من اوفى اذا . لم يصلح الا اذا الخ

ومما يلاحظ ان يكون المتخالف اليه شرفا كمتخالف زمايا متخالف على مكر المليل او مكر الجيا
منه فمتخالفوا من حي السجين او متخالفوا في الاختصاص وما زاده ابن مالك متخالف
لم يمتحبه اليه سيدو بن الجهم ومن ان الاضافة لا تصح وان تكون بمعنى القدام او من
ومعهم الاضافة بمعنى في شمول على انها فيه بمعنى القدام المنة على الاختصاص
مكر المليل على معنى مكر تحتس بالليل لكونه فيه واقه اعلم . وهذا آخر ما يرافقه
فقال بجعه أسانه ان يديم نعمه بعضه واحسانه آمين وصلى الله على سيدنا محمد
ذكر كذا ذكره المذاكرون وشغل عن ذكر كذا ذكره المتفانون وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا وحمد لله رب العالمين .

قال مؤلفها وتم تصنيفها في يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثاني من شهر
الف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرة محمد صلى الله عليه وسلم

وكان تمام طبع هذه الحاشية والنسخ مائة في صفر الخير
(سنة ١٢٨١) احدى وعشرين ومائتين وألف

بانتبعة الكسائية معتمدا بااخلاص

الفقر نصر الموريتي غفر الله

ذوقه . وستر

في الدارين عيوبه

آمين

تم

وزاد ابن مالك الخ الحاشية على المنة على الخرفية
وهو ما يقدر على المنة على الخرفية
ثم مكر المليل وترى من اربعة اشهر
(وما انبه ذلك) من امثلة امهين
الاولين او الثلاثة وما تابع الخوض
تقدمت في المرفوعات فلما راجع
قال مؤلفه وهذا آخر
جميع ذلك
ما اردنا ذكره على هذه المقدمة
ومن المراجع من تصنيف هذا النسخ
بعد مائة مائة اول يوم من رجب
انورد سنة سبع وثمانين ومائة
الجمعة لبريعة التبرية على
احسن افضل الصلاة واسمى التسليم
وسلام على جميع الانبياء والمرسلين
والحمد لله رب العالمين